

قراءة سورة الكهف

بين العادة والعبادة

إعداد

أحمد محمد قاسم عبد المجيد

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

قراءة سورة الكهف بين العادة والعبادة

أحمد محمد قاسم عبد المجيد.

قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: ahmed_kassem@azhar.edu.eg

الملخص:

إن من عادة الناس يوم الجمعة قراءة سورة الكهف، ف جاء هذا البحث؛ ليلقي الضوء على الفرق بين العادة والعبادة، وهل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة من العادات أم العبادات؟ ودرجة المرويات التي جاءت في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة من حيث القبول والرد، وحكم العمل بهذا الحديث، مع ذكر كلام الفقهاء في ذلك.

وقد تكوّن البحث من مقدمة، ومبحثين: المبحث الأول: التفريق بين العادة والعبادة، وعلاقة ذلك بقراءة سورة الكهف يوم الجمعة. ويشمل: المطلب الأول: تعريف العادة. والمطلب الثاني: تعريف العادة. والمطلب الثالث: هل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة يدخل ضمن العادات أم العبادات؟ والمطلب الرابع: أسباب اعتياد الناس قراءة الكهف يوم الجمعة. والمبحث الثاني: الأدلة التي استند إليها القائلون بنسب قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، وحكم العمل بها. ويشمل: المطلب الأول: الروايات المسندة التي تناولت قراءة سورة الكهف يوم الجمعة. والمطلب الثاني: الروايات التي وردت في كتب المصنفين بدون إسناد، في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة. والمطلب الثالث: حكم العمل بهذه الأحاديث. والمطلب الرابع: كلام الفقهاء في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة.

المنهج: اتبعْتُ في هذا البحث المنهج التكاملي (الاستقرائي - التحليلي - النقدي).

النتائج:

قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، يمكن وصفها بالعادة والعبادة معا. وأن مذهب الجمهور، في عدم اشتراط النية؛ لتلاوة القرآن، وأنه بمجرد التلاوة يكون الثواب. وإن من أسباب اعتياد الناس قراءة سورة الكهف يوم الجمعة: ارتباط يوم القيامة في أذهانهم بيوم الجمعة، ومن علاماتها الدجال، ويأجوج ومأجوج، وكلاهما مرتبط بسورة الكهف. ولندب أهل العلم قراءتها. وأن الروايات الواردة في فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، لا تخلو من مقال، وأن أقوى الطرق التي وقفت عليها هي طريق عائشة رضي الله عنها، ومع ذلك فإسنادها ضعيف فقط. في حين أن بقية الطرق ضعيف جدا. وإن حديث أبي سعيد الخدري لا يصلح للاستدلال؛ لأن اللفظ الذي فيه ذكر الجمعة عن أبي سعيد، شاذ، ولا يثبت. ومجموع طرق حديث فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، هو حديث حسن. وهو اختيار الباحث.

التوصيات: الحاجة إلى مراجعة كتب الفقه، والأحكام، بناء على قواعد علم مصطلح الحديث والدراسة الوافية؛ للوصول إلى الحكم الصحيح في الأحكام الشرعية.

الكلمات المفتاحية: سورة الكهف، يوم الجمعة، الفضائل، فضائل السور.

Reading Surat al-Kahf between habit and worship

Ahmed Mohammed Qasim Abdul Majid .

Department of Hadith and Science, Faculty of Religious Origins in Cairo, Al-Azhar University, Egypt.

E-mail: ahmed_kassem@azhar.edu.eg

Abstract :

It is the habit of people on Friday to read Surat al-Kahf, and this research came to shed light on the difference between habit and worship, and is reading The Cave Surat on Friday a custom or worship? The degree of narrations that came in reading Surat al-Kahf on Friday in terms of acceptance and response, and the ruling on the work of this hadith, with the words of the jurists mentioned in this.

The research may be an introduction, and two: the first: the distinction between habit and worship, and this has to do with reading Surat al-Kahf on Friday. It includes: the first requirement: the definition of habit. The second requirement is the definition of worship. The third demand: Does reading Surat al-Kahf on Friday fall within customs or worship? The fourth demand: the reasons why people are used to reading the cave on Friday. The second is the evidence on which those who said that the cave was read on Friday, and the ruling on its work. It includes: The first requirement: the assigned novels that dealt with reading Surat al-Kahf on Friday. The second demand: the novels in the books of the two works without attribution, in reading Surat al-Kahf on Friday. The third demand is the ruling on these conversations. The fourth demand: the words of the jurists in reading Surat al-Kahf on Friday.

Approach: In this research, I followed the integrative (inductive, analytical and critical) approach.

Results:

Reading Surat al-Kahf on Friday can be described as both habit and worship. The doctrine of the public, in not requiring intention, is to recite the Qur'an, and that once recited, it is rewarded. One of the reasons why people are used to reading Surat al-Kahf on Friday is that the Day of Resurrection is linked in their minds to Friday, and its signs include the Antichrist, Ajog and Magog, both of which are linked to the cave wall. Let the scholars read it. The novels contained in the virtue of reading Surat al-Kahf on Friday are not without an article, and that the strongest way it stood is the way of Aisha, God bless her, yet her attribution is only weak. While the rest of the roads are very weak. Abu Said al-Khedri's speech is not inferred, because the word in which he mentioned Friday about Abu Said is gay and does not prove it. The sum of the modern ways in which he preferred to read Surat al-Kahf on Friday is a good one. It is the choice of the researcher.

Recommendations: The need to review the books of jurisprudence and provisions, based on the rules of modern term science and thorough study, to reach the right judgment in the shariah provisions.

Keywords: Surat al-Kahf, Friday, virtues, virtues of the wall.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * قَيِّمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا} [الكهف: ١، ٢].

والصلاة والسلام على الهادي البشير، سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم، الذي أرسله الله رحمة للعالمين، هاديا بإذن الله إلى طريق الحق وإلى صراطه المستقيم، أما بعد ...

فإن الله تعالى خلق الإنسان، واستخلفه في الأرض، وأمره تعالى بعبادته، فلقد نص على ذلك صراحة، فقال في محكم التنزيل: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [البقرة: ٢١]، ثم إن الغرض الأساسي من خلق الإنسان، هي العبادة، فقال سبحانه: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} [الذاريات: ٥٦]. ومن أجل ذلك أنزل الله الكتب، وأرسل الرسل؛ ليعلموا الناس أصول الدين، وأصول العبادة، والأخلاق، والمعاملات، وغير ذلك.

وهذا رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، خاتم الأنبياء والمرسلين، لم يدخر وسعا في تعليم أمته أصول دينهم، وكان يُشهِدُ الله على ذلك في مواقف عدة، بقوله صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»^(١). ومع ذلك فإن طول العهد، وبعد الزمان، وانتشار الجهل، أدى ذلك إلى ظهور

(١) متفق عليه؛ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه/كتاب الحج/باب الخطبة أيام منى (١٧٦/٢ح/١٧٤١)، ومسلم في صحيحه/كتاب القسامة/باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (١٣٠٧/٣ح/١٦٧٩)، من حديث أبي بكره الثقفي رضي الله عنه.

أمر، تحتاج إلى إعادة نظر، ورعاية من المصلحين الذين يغارون على دين الله، ومن هذه الأمور التي تعود الناس على فعلها، هي قراءة سورة الكهف يوم الجمعة.

فإن من عادة الناس يوم الجمعة قبل الخطبة: قراءة سورة الكهف، مُعْتَقِدِينَ بوجود دليل صحيح صريح فيه استحباب قراءة سورة الكهف يوم الجمعة عموماً، وقبل الخطبة خصوصاً، فيتعبدوا بتلاوتها لرب العالمين، أو هي مجرد عادة عندهم وجدوا آباءهم كذلك يفعلون، فقلدوهم في ذلك، وكنت أتساءل دوماً منذ زمان، حول الدليل الشرعي من الكتاب أو السنة لتخصيص قراءة سورة الكهف يوم الجمعة المبارك، وعادة الناس في ذلك، فما إن يدخل الناس المسجد يوم الجمعة قبل الخطبة، وبمجرد الجلوس، إلا ويبدأون بقراءة سورة الكهف قبل الخطبة، ليس هذا فحسب، بل إن بعض الناس يقرأها ليلة الجمعة، وفي هذا البحث أتناول هذه القضية من حيث المشروعية بين عادة الناس في ذلك، وبين صحة الأدلة على ورود الأمر بقراءتها يوم الجمعة عموماً، وقبل الخطبة خصوصاً.

أولاً: أهمية الموضوع وسبب اختياره:

لا شك أن القرآن الكريم هو معجزة نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم، وقد نبه صلى الله عليه وسلم على كثير من فضائل هذا الكتاب العزيز، وكذلك نبه على فضائل بعض سوره وآياته، ومنها سورة الكهف، ولما كان انتشار قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، هو أمر مشاهد للعيان، ومن الناس من تعود على هذا الأمر، فاتخذة عادة له، دون بحث عن أصل هذه العادة، ومنهم من يعتقد أن قراءة سورة الكهف يوم الجمعة مستحبة؛ لدليل قد يعلمه بعضهم، والأكثر جهله، ولكن يقرأها؛ لأنه يعتقد استحباب

قراءتها، ونظرا لأن هذه القضية منتشرة بين المسلمين، وتحتاج إلى بيان الحكم الشرعي الصحيح؛ لأن قراءتها تتكرر كل جمعة، فأحببت أن أوضح الحكم الصحيح، في هذا الأمر، وهل الصواب التعود على قراءتها كل جمعة، أم الصواب تركها؛ أم غير ذلك، كما سيأتي في نتائج هذا البحث إن شاء الله.

ثانيا: الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

تناول العديد من المصنفات القديمة والحديثة مسألة فضائل القرآن عموما، وفضائل بعض سور القرآن خصوصا، ومنها ما تناول فضائل سورة الكهف، ومن هذه الكتب التي اعتمدت عليها: **كتاب لمحات الأنوار للغافقي، وكتاب الدر المنثور للسيوطي**، ففيهما الكثير من الروايات التي تناولت فضل سورة الكهف، كذلك **كتب التفاسير**، كتفسير ابن كثير، وقد وقفت على بعض كتب المعاصرين التي تناولت سورة الكهف، منها: **"تسريح الطرف فيما ورد في فضل سورة الكهف"** لفريح بن صالح، وأيضا: **"الأحاديث الواردة في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة"** لعبدالله الفوزان. ورغم تخصص هذه الدراسات لكن فاتهم أحاديث وآثار، كذلك فإن دراستي تنصب بالأساس على تحرير مسألة تعود الناس على قراءة سورة الكهف دون الرجوع لدليل واضح في المسألة، ومن أجل ذلك كتبت هذا البحث.

ثالثاً: منهجي في هذا البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، فجمعت المادة العلمية والروايات من أمهات الكتب التي وقفت عليها، ثم قمت بتحليل ونقد ما وقفت عليه من مادة ومرويات.

رابعاً: خطة البحث:

هذا البحث يشتمل على (مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس).

أما المقدمة؛ ففيها (أهمية الموضوع وسبب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته).

والمبحثان، هما على النحو التالي:

المبحث الأول: التفريق بين العادة والعبادة، وعلاقة ذلك بقراءة سورة الكهف يوم الجمعة. ويشمل:

المطلب الأول: تعريف العادة.

والمطلب الثاني: تعريف العبادة.

والمطلب الثالث: هل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة يدخل ضمن العادات أم العبادات؟

والمطلب الرابع: أسباب اعتياد الناس قراءة الكهف يوم الجمعة.

والمبحث الثاني: الأدلة التي استند إليها القائلون بنسب قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، وحكم العمل بها. ويشمل:

المطلب الأول: الروايات المسندة التي تناولت قراءة سورة الكهف يوم الجمعة.

والمطلب الثاني: الروايات التي وردت في كتب المصنفين بدون إسناد، في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة.

والمطلب الثالث: حكم العمل بهذه الأحاديث.

والمطلب الرابع: كلام الفقهاء في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

الفهارس: وتشتمل فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

الباحث

المبحث الأول: التفريق بين العادة والعبادة، وعلاقة ذلك بقراءة

سورة الكهف يوم الجمعة.

المطلب الأول: تعريف العادة.

جاء في التنزيل قوله تعالى: {وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا} [الإسراء: ٨]، وقوله: {رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ} [المؤمنون: ١٠٧]، وقوله: {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} [الأنعام: ٢٨].

وقال الجوهري: ([عود] عادَ إليه يَعُودُ عَوْدَةً وَعُودًا: رجع. والعادةُ معروفةٌ، والجمع عادٌ وعاداتٌ. تقول منه: عادَهُ واعتادَهُ. وتَعَوَّدَهُ، أي صار عادةً له)^(١). اهـ. بتصرف.

وقال ابن فارس: (عود: عادَ يَعُودُ عَوْدَةً وَعُودًا. وسميت العادة عادة، لأن صاحبها لا يزال معاودا لها)^(٢).

وقال ابن منظور: (والعادةُ: الدَّيْنُ يُعَادُ إليه، مَعْرُوفَةٌ، وَجَمْعُهَا: عادٌ وعاداتٌ. وتَعَوَّدَ الشيءَ وعادَهُ وعاوَدَهُ مُعَاوَدَةً وَعِوَادًا واعتادَهُ واستعادَهُ وأعادَهُ أي صارَ عادةً لَهُ، وَعَوَّدَهُ الشيءَ: جَعَلَهُ يَعْتَادُهُ)^(٣). اهـ بتصرف واختصار.

والحاصل أن كلمة العادة، تدل على الرجوع والتكرار.

(١) الصحاح (٥١٣/٢).

(٢) مجمل اللغة (ص: ٦٣٥).

(٣) لسان العرب (٣١٦/٣).

وقال الشريف الجرجاني: (العادة: ما استمر الناس عليه على حكم المعقول، وعادوا إليه مرة بعد أخرى)^(١).

وقال ابن عابدين: (العادة مأخوذة من المعاودة، فهي بتكررها ومعاودتها مرة بعد أخرى صارت معروفة مستقرة في النفوس والعقول بالقبول من غير علاقة ولا قرينة حتى صارت حقيقة عرفية، فالعادة والعرف بمعنى واحد من حيث المقاصد، وإن اختلفا من حيث المفهوم)^(٢). اهـ.

وأما معنى العادة في الاصطلاح فهو يختلف عند الأصوليين، والفقهاء.

فمن تعريفات الأصوليين، عرفها ابن أمير حاج: (الأمرُ المَتَكَرِّرُ مِنْ غَيْرِ عَلاَقَةٍ عَقْلِيَّةٍ)^(٣).

ومن تعريفات الفقهاء: (عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة)^(٤).

قلت: اتفق التعريفان على اعتبار الأمور المتكررة، وافتراقا في اعتبار المعقول، فاشتراطه الفقهاء، ونفاه الأصوليون.

(١) التعريفات (ص: ١٥١).

(٢) مجموعة رسائل ابن عابدين (١١٤/٢).

(٣) التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٢٨٢/١).

(٤) مجموعة رسائل ابن عابدين (١١٤/٢).

المطلب الثاني: تعريف العبادة.

قال ابن فارس: (عَبَدَ يَعْبُدُ عِبَادَةً، لَا يُقَالُ إِلَّا لِمَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ. يُقَالُ مِنْهُ: عَبَدَ يَعْبُدُ عِبَادَةً، وَتَعَبَّدَ يَتَعَبَّدُ تَعَبُّدًا)^(١).

وقال أيضا: ("عبد": العَبْدُ: خلاف الحر، وأصله الخضوع والذل. يقال: طريق مُعَبَّد. والعبادة: الطاعة. وَعَبَّدْتَ فلاناً: اتخذته عَبْدًا)^(٢).

وقال الجوهري: (العبادة: الطاعة. والتَّعَبُّدُ: التَّنَسُّكُ)^(٣).

وقال الزجاج: (معنى العبادة في اللغة: الطاعة مع الخُضُوع، يقال: هذا طَريق مُعَبَّد إذا كان مُذَلَّلاً بِكثرةِ الوَطءِ، وبغير معبَّد، إذا كان مَطْلَبًا بِالْفَطْرَانِ. فمعنى {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}: إِيَّاكَ نطيع الطاعة التي - نَخْضَعُ مَعَهَا)^(٤).

ونحو هذا الكلام قاله ابن سيده، ثم زاد عليه فقال: (وَالْعِبَادَةُ والخضوع والتذلل والاستكانة قرائب في المعاني، يُقَالُ: تَعَبَّدَ فلان لفلان: إذا تذل له، وكل خضوع لَيْسَ فَوْقَهُ خضوع فَهُوَ عِبَادَةٌ، طَاعَةٌ كَانَتْ لِلْمَعْبُودِ أَوْ غَيْرَ طَاعَةً. وكل طَاعَةٌ لله على جِهَةِ الخضوع والتذلل فَهِيَ عِبَادَةٌ)^(٥).

فالحاصل من كلام أئمة اللغة: أن العبادة هي الطاعة والخضوع.

(١) مقاييس اللغة (٤/٢٠٥).

(٢) مجمل اللغة (ص: ٦٤٢).

(٣) الصحاح (٢/٥٠٣).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (١/٤٨).

(٥) المخصص (٤/٦٢).

وأما اصطلاحاً، فقد اختلف الأصوليون في تعريفها على قولين:

القول الأول: أنها لا تحتاج إلى نية، وهو قول الجمهور.

فقد عرفها القاضي أبو يعلى من الحنابلة، بأنها: (كل ما كان طاعة لله تعالى، أو قربة إليه، أو امتثالاً لأمره، ولا فرق بين أن يكون فعلاً أو تركاً)^(١).

القول الثاني: أنها تحتاج إلى نية، وهو قول الحنفية وحدهم.

فقد نقل الزركشي، عن بعض الحنفية قال: (هي ما كان طاعة لله منوياً به، سواء كان فعلاً كالصلاة، أو تركاً كالزنا). ثم قال الزركشي: (وَقَالَتْ الْحَنْفِيَّةُ: الْوُضُوءُ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ؛ لِعَدَمِ افْتِقَارِهِ إِلَى النِّيَّةِ، وَلَنَا: أَنَّ الْعِبَادَةَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّعَبُّدِ، وَعَدَمُ النِّيَّةِ لَا يَمْنَعُ كَوْنَهُ عِبَادَةً)^(٢). اهـ.

وعلى هذا فالوضوء عندهم ليس بعبادة إلا عند اشتراط النية. فبناء على ذلك، يكون الوضوء صحيحاً بدون نية، وتصح به الصلاة، لكنه لا يسمى عبادة إلا إذا نواه العبد. قال ابن عابدين: (وَإِنَّمَا تُسَنُّ النِّيَّةُ فِي الْوُضُوءِ لِيَكُونَ عِبَادَةً، فَإِنَّهُ بِدُونِهَا لَا يُسَمَّى عِبَادَةً مَأْمُورًا بِهَا كَمَا يَأْتِي وَإِنْ صَحَّتْ بِهِ الصَّلَاةُ)^(٣).

(١) العدة في أصول الفقه (١/١٦٣).

(٢) البحر المحيط (١/٢٩٣).

(٣) رد المحتار (١/٧٢).

وجاء في المسودة في أصول الفقه: (كل ما كان طاعة لله ومأمورا به فهو عبادة عند أصحابنا -أي: الحنابلة- والمالكية والشافعية. وعند الحنفية العبادة ما كان من شرطها النية)^(١).

وقد اختلفت عبارة المصنفين من الفقهاء والمفسرين وغيرهم في تعريفها.

فعرفها الكاساني، فقال: (العبادة: اسم لفعل يأتيه العبد باختياره خالصا لله تعالى بأمره)^(٢).

وقال الفخر الرازي: (العبادة: عبارة عن الفعل الذي يؤتى به لغرضٍ تَعْظِيمِ الْغَيْرِ، وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: طَرِيقٌ مُعَبَّدٌ، أَيْ مُذَلَّلٌ)^(٣).

وقال الحافظ ابن كثير: (عبارة عما يجمع كمال المحبة والخضوع والخوف)^(٤).

قلت: والحاصل مما تقدم يمكن تعريف العبادة، بأنها: (طاعة الله في الائتمار بأمره، واجتناب نهيه، مع كمال المحبة والخوف، في جميع الأفعال الظاهرة والباطنة).

(١) (ص: ٥٧٦).

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٨٣/٢).

(٣) مفاتيح الغيب (٢٠٨/١).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١٣٤/١).

المطلب الثالث: هل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة يدخل ضمن

العادات أم العبادات؟

إن المتأمل في أحوال الناس يوم الجمعة، يجد أنه قد تعارف عوام الناس على قراءة سورة الكهف في هذا اليوم المبارك، من غير إنكار العلماء عليهم، على مر الزمان، بل إن الفقهاء نصوا على استحباب قراءتها، بيد أنه ربما سألنا أحد العوام عن سبب قراءته لها، فيخبر بأنه تعود على فعل ذلك يوم الجمعة.

والذي يظهر لي أن قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، وإن كانت مما تعود على فعله الناس، لكن بعضهم يكررها باعتبار عقلي فيدخل ضمن التعريف الاصطلاحي للفقهاء (أمور متكررة معقولة)، وبعضهم يكررها بدون اعتبار عقلي فيدخل ضمن التعريف الاصطلاحي للأصوليين (أمور متكررة من غير علاقة عقلية).

فيمكن اعتبار قراءتها يوم الجمعة عادة من جهة التكرار، فيوافق التعريف اللغوي.

ومن المعلوم لدى عامة المسلمين وخاصتهم، أن تلاوة كتاب الله هي من العبادة.

قال الزركشي: (تعريف القرآن، هو: الكلام المنزل للإعجاز بآية منه، المتعبد بتلاوته)^(١).

(١) البحر المحيط (١/٤٤١)

وقراءة سورة الكهف يوم الجمعة يستلزم التعبد بها، لكن هل
يشترط النية في ذلك أم لا؟

فعلى مذهب الجمهور (من المالكية والشافعية والحنابلة)، لا
تشرط النية، وإنما يكفي المسلم تلاوة كتاب الله، ويكون بهذا أدى عبادة،
فيحصل الثواب.

وأما الحنفية فاشتروا النية، كما تقدم في المطلب الثاني. قال
الزركشي: (ومن هنا قالت الحنفية: لا تجب النية في الوضوء؛ لأن الطهارة
بالماء صفة طبيعية للماء، وقال الشيخ عز الدين^(١): لا مدخل للنية في
قراءة القرآن والأذكار وصدقة التطوع ودفن الميت ونحوها مما لا يقع إلا
على وجه العبادة، وكذا قال صاحب الإقليد^(٢): أداء الدين ورد الوديعة
والأذان وتلاوة القرآن والأذكار وهداية الطريق وإمطة الأذى ونحوها من
الأعمال لا يحتاج إلى نية. وأما قوله - صلى الله عليه وسلم - إنما
الأعمال بالنيات^(٣) فالمراد به الأعمال التي تقع تارة طاعة، وغير طاعة

(١) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن الدمشقي، الشافعي،
شيخ الإسلام عز الدين أبو محمد السلمي. [ينظر: تاريخ الإسلام (١٤/٩٣٣)، طبقات
الشافعيين (ص: ٨٧٣)].

(٢) هو: أحمد بن محمود بن عمر الجندي الحنفي. له "شرح المفصل" المسمى
ب"الإقليد". [ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١/٢٤٨)].

(٣) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في صحيحه/بدء الوحي/كيف كان بدء الوحي إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ (١/٦/١ ح)، ومسلم في صحيحه/كتاب الإمارة/باب قوله
صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنية" رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رضي الله
عنه، واللفظ للبخاري.

أخرى، بدليل ذكر الهجرة في سياق الحديث، وأما هذه القربات ونحوها مما شرع لمصلحة عاجلة قصداً أو كان بصورته عبادة، فعدم وجوب النية فيها لعدم إرادتها أو لخروجها عن الإرادة حساً كصورة العمل إن قيل بعموم الأعمال للطاعة والقربة^(١). اهـ.

فقد ذكر الزركشي عن اثنين من العلماء؛ أحدهما شافعي - وهو العز ابن عبد السلام-، والآخر حنفي - وهو الجندي صاحب الإقليد-، بأنه لا يفتقر إلى النية عند تلاوة القرآن.

ومن هنا يمكن القول بأنه حتى لو لم ينو الناس قراءة سورة الكهف يوم الجمعة بغرض التعبد؛ فإن الأصل في تلك التلاوة أن تكون عبادة.

ويمكن إجمال القول بأن: **قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، هي عادة وعبادة في وقت واحد، فهي عادة من الناحية اللغوية (التكرار)، وعبادة؛ لأنها قراءة قرآن (الذي هو أعلى أنواع ذكر الله).**

(١) المنشور في القواعد الفقهية (٢٨٨/٣).

المطلب الرابع: أسباب اعتياد الناس قراءة الكهف يوم الجمعة.

قال المرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥): (الرابع في تخصيص سورة الكهف بهذه المزية في يوم الجمعة، أو ليلته؛ لما في أولها من الآيات الدالة على توحيد الحق وكذلك النهي عن الشرك في آخرها، والدجال يدعي الربوبية، ومن جلة آياتها: {أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ} [الكهف: ١٠٢]، فمن تأملها، بل السورة من أولها وآخرها، لم يفتن بالدجال، وذلك إذا تدبرها حق التدبر، قوى إيمانه، ولم يغتر بتلبيس الدجاجة، والله أعلم^(١). اهـ.

قلت: نص الزبيدي على فائدة قراءة سورة الكهف يوم الجمعة لأجل الدجال، وقد جاءت الأحاديث في فضل سورة الكهف بالعصمة من الدجال، دون تخصيص بيوم الجمعة. فقد ثبت في الصحيح، عن أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكُهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ»^(٢).

وأضيف هنا إلى ما ذكره الزبيدي: أنه من المشهور لدى الناس أن الساعة تقوم يوم الجمعة، فقد ثبت في الصحيح من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا تَقُومُ

(١) اتحاف السادة المتقين (٣/٢٩٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه/كتاب صلاة المسافرين/باب فضل سورة الكهف، وآية الكرسي (١/٥٥٥) رقم (٨٠٩)

السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ»^(١). والمسلم مأمور بالرجوع إلى الله والتوبة، والنفس تميل إلى ذلك خصوصا عند اقتراب الأجل، ومن أجل ذلك فإنهم يقرأون سورة الكهف التي ارتبطت أيضا في أذهانهم **بالعصمة من الدجال**، فالدجال من علامات الساعة الكبرى، وقد ثبت في الصحيح أن تلاوة الكهف فيها عصمة من الدجال كما تقدم، ولذلك فإنهم يقرأونها يوم الجمعة بالخصوص.

وأضيف إلى ذلك أيضا أن فيها **ذكر يأجوج وأجوج**، وهم من علامات الساعة الكبرى. فقد ثبت في الصحيح، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: أَطَّلَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَكَّرُ، فَقَالَ: «مَا تَذَاكُرُونَ؟» قَالُوا: نَذْكُرُ السَّاعَةَ، قَالَ: «إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرُونَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ - فَذَكَرَ - الدُّخَانَ، وَالدَّجَالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَتُرُوقَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ: خُسُوفٍ بِالْمَشْرِقِ، وَخُسُوفٍ بِالْمَغْرِبِ، وَخُسُوفٍ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ، تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ»^(٢).

وقصة يأجوج ومأجوج مشهورة بين الناس أنهم ينقبون الجدار، ثم يرجع إلى حاله، حتى يقول أحدهم إن شاء الله. فعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ لَيَحْفَرُونَ السَّدَّ كُلَّ يَوْمٍ، حَتَّى إِذَا كَادُوا يَرَوْنَ شُعَاعَ الشَّمْسِ، قَالَ الَّذِي عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه/كتاب الجمعة/باب فضل الجمعة (٨٥٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه/كتاب الفتن وأشراط الساعة/باب في الآيات التي تكون قبل الساعة (٢٩٠١/٤/٢٢٢٥/ح٢٩٠١).

فَسَتْخَفِرُونَهُ غَدًا، فَيَعُودُونَ إِلَيْهِ كَأَشَدِّ مَا كَانَ، حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ مَدَّتَّهُمْ، وَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَنْبَعُثَهُمْ عَلَى النَّاسِ، حَفَرُوا، حَتَّى إِذَا كَادُوا يَرَوْنَ شُعَاعَ الشَّمْسِ، قَالَ الَّذِي عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا فَسَتْخَفِرُونَهُ غَدًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَيَسْتَنْبِي، فَيَعُودُونَ إِلَيْهِ وَهُوَ كَهَيْئَتِهِ حِينَ تَرَكُوهُ، فَيَحْفِرُونَهُ وَيَخْرُجُونَ عَلَى النَّاسِ، فَيَنْشَفُونَ الْمِيَاهَ، وَيَتَخَصَّنَ النَّاسُ مِنْهُمْ فِي حُصُونِهِمْ، فَيَرْمُونَ بِسِهَامِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ، فَتَرْجِعُ وَعَلَيْهَا كَهَيْئَةِ الدَّمِ، فَيَقُولُونَ: قَهَرْنَا أَهْلَ الْأَرْضِ، وَعَلَوْنَا أَهْلَ السَّمَاءِ، فَيَبْعَثُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ نَعْفًا فِي أَقْفَائِهِمْ فَيَقْتُلُهُمْ بِهَا». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ دَوَابَّ الْأَرْضِ لَتَسْمَنُ وَتَشْكُرُ شُكْرًا مِنْ لُحُومِهِمْ وَدِمَائِهِمْ»^(١).

فالحاصل: أن أذهان الناس مرتبطة بعلامات الساعة الكبرى، ومنها الدجال، ويأجوج ومأجوج، وكلاهما مرتبط ارتباطا كليا بسورة الكهف، كما تقدم بيانه، والساعة مرتبطة في ذهن الناس بأنها تقوم في يوم الجمعة، ومن أجل ذلك ارتبطت سورة الكهف بيوم الجمعة في ذهن الناس، حتى ولو لم يطلعوا على الأحاديث الواردة في قراءة الكهف يوم الجمعة.

ويمكن تلخيص أسباب قراءة الناس لسورة الكهف يوم الجمعة فيما

يلي:

١ – ارتباط قيام الساعة في أذهان الناس بيوم الجمعة، ومن علاماتها الدجال، ويأجوج ومأجوج، وكلاهما مرتبط بسورة الكهف.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٠٦٣٢) بإسناد صحيح.

٢ - **اشتهار قراءة سورة الكهف يوم الجمعة بين الناس**، وإن لم يعرفوا الدليل على قراءتها.

٣ - **كلام الفقهاء وأهل العلم** ^(١) بنذب قراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها، وأول من رأبته نص على ذلك صراحة من المجتهدين هو الإمام الشافعي، فقال: (وَبَلَّغْنَا أَنَّ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكُهْفِ وَقِي فِتْنَةُ الدَّجَالِ. وَأُحِبُّ كَثْرَةَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُلِّ حَالٍ، وَأَنَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَلَيْلَتِهَا أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا، وَأُحِبُّ قِرَاءَةَ الْكُهْفِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَهَا لِمَا جَاءَ فِيهَا) ^(٢). اهـ.

قلت: قَلَّدَ النَّاسُ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ فِي نَدْبِ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْكُهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ صَرِيحٌ فِي قِرَاءَةِ سُورَةِ الْكُهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا يُمْكِنُ اسْتِنْبَاطُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: "لَمَّا جَاءَ فِيهَا"، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَقْصِدُ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ: "وَبَلَّغْنَا أَنَّ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكُهْفِ وَقِي فِتْنَةُ الدَّجَالِ"، فَكَانَهُ نَدْبُ قِرَاءَتِهَا مِنْ أَجْلِ الْوَقَايَةِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ الَّذِي هُوَ مُرْتَبِطٌ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ. وَيَحْتَمِلُ مِنْ قَوْلِهِ: "لَمَّا جَاءَ فِيهَا"، أَيِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِيهَا وَفِي قِرَاءَتِهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَنْصُ عَلَيْهِا. وَأَمِيلُ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ ذِكْرَ الْأَدْلَةِ عَلَى قِرَاءَةِ الْكُهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَذَكَرَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤ - **قراء المساجد يوم الجمعة، الذين يقرأون القرآن قبل الخطبة**، وكانوا يقرأون سورة الكهف، ثم بعد ذلك، تنوعت التلاوة، ولم تقتصر على سورة الكهف، فهذا مما أثار في الناس فأصبحت قراءتها كالعادة لهم كل

(١) تفصيل ذلك في المطلب الرابع، من المبحث الثاني في هذا البحث.

(٢) الأم (٤٣٢/٢).

جمعة.

قال الشيخ علي محفوظ: (ومن البدع: قراءة سورة الكهف يوم الجمعة بصوت مرتفع وترجيع كترجيع الغناء)^(١).

وقراءة سورة الكهف في المساجد بصوت مرتفع، أو ما يعرف "بقارئ السورة"، قديم قدم الزمان، وذكره أبو بكر الطرطوشي^(٢) (المتوفى: ٥٢٠ هـ)، فقال: (ومن البدع قراءة القارئ يوم الجمعة عُشراً من القرآن عند خروج السلطان. قال: وكذلك الدعاء بعد الصلاة، وقراءة الحزب في جماعة، وقراءة سورة الكهف بعد العصر في المسجد جماعة)^(٣).

وقد قال الزبيدي أيضاً: (المتبادر إلى الأذهان أن ليس المطلوب قراءته ليلة الجمعة ويومها إلا الكهف، وعليه العمل في الزوايا والمدارس، وليس كذلك؛ فقد وردت أحاديث في قراءة غيرها يومها وليلتها)^(٤). ثم ذكر بعضها.

٥ - حديث أبي سعيد الخدري في فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة^(٥)، واشتهاره على أسنة بعض الخطباء والوعاظ، وإن لم يتبين لهم حكمه من حيث القبول والرد.

(١) الإبداع في مضار الابتداع (ص: ١٦١). والشيخ يقصد بالبدعة هنا: طريقة القراءة

(من حيث الجهر بها والترجيع)، وليس قراءة سورة الكهف نفسها.

(٢) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٣٢٥/١١)، بغية الملتبس (ص: ١٣٥).

(٣) ينظر: فتاوى الشاطبي (ص: ٢٠٠).

(٤) اتحاف السادة المتقين (٢٩٣/٣).

(٥) تفصيل حكم حديث أبي سعيد هذا في المطلب الأول من المبحث الثاني من هذا البحث. وفيه: أن ذكر الجمعة في حديث أبي سعيد هذا شاذ لا يثبت.

المبحث الثاني: الأدلة التي استند إليها القائلون بندب قراءة سورة

الكهف يوم الجمعة.

المطلب الأول: الروايات المسندة التي تناولت قراءة سورة الكهف

يوم الجمعة.

استدل القائلون بندب قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، بعدد من الأحاديث والآثار التي وردت في ذلك، عن جماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ولا يخلو واحد منها من مقال، لكن على طريقة المحدثين: أن هذه الأحاديث يشد بعضها بعضا.

وإجمال ذلك، بأنه ورد تخصيص قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، عن جماعة من الصحابة، فيما وقفت عليه بعد طول بحث، وهم: [عائشة، وعبدالله بن عمر، وأبو هريرة، وأبو عتبة الخولاني، وعلي بن أبي طالب وزيد بن خالد الجهني (مقرونان)، وعبدالله بن عباس والبراء بن عازب (مقرونان)، وأبو هريرة وعبدالله بن عباس (مقرونان)، وأبو سعيد الخديري⁽¹⁾] رضي الله عنهم أجمعين. فهذا إجمال الأحاديث.

وأما إجمال الآثار، فقد ورد عن الحسن بن علي رضي الله عنهما، موقوفا عليه من فعله، لكن كل ليلة وليس الجمعة فقط. وكذلك ورد عن بعض التابعين، هم: (خالد بن معدان، وأبي المهلب، وأبي قلابة).

(1) حديث أبي سعيد الخديري عده بعض العلماء -منهم الحافظ ابن حجر- أنه أقوى حديث في الباب، ولكن هذا الكلام فيه نظر، يظهر جليا عند دراسته، وأن ذكر الجمعة فيه شاذ ولا يثبت أصلا، ولأجل ذلك، ولأن فيه اختلافا في إسناده ومتمنه أخرته في نهاية الأحاديث.

هذه هي الروايات المسندة التي وقفت عليها، وأُشْرِعَ الآن في تفصيل تخريج هذه الأحاديث مع دراستها دراسة وافية.

أ – الأحاديث التي وردت مسندة عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم:

أولاً: أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

وحديثها أخرجه الديلمي في مسند الفردوس، كما في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس لابن حجر (١٩٤/٣) رقم ٩٨٦، قال: أخبرنا الحداد، أخبرنا أبو نعيم، حدثنا أبو محمد بن حيان، حدثنا محمد بن جرير الطبري، حدثنا [عمر]^(١) بن عثمان الزهري، حدثنا عبدالرحمن بن هشام المخزومي، حدثنا أبي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِسُورَةٍ مَلَأَتْ عَظْمَتُهَا مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلِقَائِهَا مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمَنْ قَرَأَهَا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَيَزَادُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: * سُورَةُ الْكَهْفِ *.

ورواه ابن الشجري في أماليه (١٣٨/١) رقم ٤٩٦، عن أبي طاهر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، عن أبي محمد بن

(١) وقع في النسخة المطبوعة من زهر الفردوس: "عمرو"، وهو تصحيف، صوابه المثبت، كما في أسانيد ابن جرير الطبري نفسه في مصنفاته في عدة مواضع، وقد ساق نسبه كاملاً في تهذيب الآثار مسند عمر (٦٦٤/٢)، فقال: حدثني عمر بن عثمان بن عبدالرحمن بن محمد بن بكر بن عمر بن عبدالرحمن بن عوف الزهري.

حيان، به^(١)، بلفظ: «أَلَا أَحَدَيْتُكُمْ بِسُورَةٍ مَلَأَ عَظَمَتُهَا مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلِكَاتِبِهَا مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَمَنْ قَرَأَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ قَرَأَ الْخَمْسَ الْأَوَاخِرَ مِنْهَا عِنْدَ نَوْمِهِ بَعَثَهُ اللَّهُ أَيَّ اللَّيْلِ شَاءَ؟»، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: **سُورَةُ أَصْحَابِ الْكَهْفِ**.”

وقد أورده الحافظ السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٤٧٧/٩)، وعزاه لابن مردويه. بمثل لفظ ابن الشجري لكن عنده: «ومن قرأ العشر الأواخر منها»، والباقي سواء.

وقال ابن عراق: (أخرجه ابن مردويه في تفسيره بسند ضعيف)^(٢).

(١) حصل تصحيف في أمالي ابن الشجري، وذلك على اعتبار أن ما جاء عند الديلمي هو الصواب في رجال الإسناد، فيما يظهر لي. فقد وقع في مطبوعة أمالي ابن الشجري هكذا: (..... حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الْأَمَلِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِكْرِمَةَ الْمُخْرُومِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،). قلت: فقد تصحف قوله: (.... حدثنا محمد بن عبد الرحمن)، عن الصواب الذي هو: (.... حدثنا عمر، عن عبد الرحمن ...)، ومعلوم أن "محمد"، تبدل "عمر"، والعكس في المخطوط، كذلك، فإن: "عن"، تبدل: "بن"، والعكس. **فالصواب** أن يقال هكذا في إسناد ابن الشجري: (..... حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الْأَمَلِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا [عمر، عن] **عبد الرحمن بن هشام بن عبد الله بن عكرمة المخرومي**، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،). فتتفق الأسانيد، والله أعلم.

(٢) تنزيه الشريعة (٣٠٢/١).

وقال المناوي: (ورواه عنها -يعني: عن عائشة- أيضا أبو الشيخ، وابن جرير، وأبو نعيم، والديلمي، وغيرهم) ^(١) . اهـ.

فأما رواية أبي الشيخ، فقد أشار إليها الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٤٠/٥)، فقال: (وعن عائشة أخرجه أبو الشيخ في كتاب الثواب بسند ضعيف).

وأما رواية ابن جرير الطبري، فقد أوردها الغافقي في لمحات الأنوار ونفحات الأزهار (٧٩٦/٢) رقم ١٠٤٢، وعزاه للطبري في كتابه: "إعمال الجوارح بالآداب النفيسة والأخلاق الحميدة"، وهو كتاب مفقود، قد اطلع عليه الغافقي، ونقل منه.

ولم أقف على رواية أبي نعيم التي أشار إليها المناوي، وعلى كل حال، فقد جاءت ضمن **إسناد الديلمي**، الذي سبق تخريجه.

وقد ورد نحو هذا اللفظ المروري عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، من غير روايتها، عن إسماعيل بن رافع - وهو من أتباع التابعين -، وذكر الحافظ ابن حجر أنه شاهد له، وأشار إليه في الحاشية؛ لأنه إسناد بدون صحابي ^(٢) .

(١) فيض القدير (١٠٥/٣).

(٢) فقد أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن/فضل سورة الكهف (ص: ٩٦) رقم ٢٠٣، قال: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الطَّيَالِسِيِّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ رَافِعٍ، قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِسُورَةٍ مَلَأَ عَظْمُهَا مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، شَبَّعَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ: سُورَةُ الْكَهْفِ، مَنْ قَرَأَهَا

يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ بِهَا إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ بَعْدِهَا، وَأَعْطِيَ نُورًا يَبْلُغُ إِلَى السَّمَاءِ، وَوَقِيَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ، وَمَنْ قَرَأَ الْخَمْسَ آيَاتِ مِنْ خَاتِمَتِهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ مِنْ فِرَاشِهِ، حَفِظَ وَبُعِثَ مِنْ أَيِّ اللَّيْلِ شَاءَ».

وأخرجه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٤٢/٥)، من طريق أحمد بن إسحاق، قال: حدثنا محمد بن أيوب - هو: ابن الضريس - به بنحوه. وقال الحافظ عقبه: (هذا سند معضل، لأن إسماعيل بن رافع من أتباع التابعين، وخبره هذا شاهد لحديث عائشة؛ لأنه يوافقه في أكثر ألفاظه، فلعل راويه هو الذي بلغ إسماعيل). اهـ. والحافظ يقصد بقوله معضل: أنه سقط من الإسناد اثنان فأكثر؛ لأن إسماعيل بن رافع من أتباع التابعين، لا يدرك عائشة.

تنبيهه: وقع في مطبوعة النتائج، تصحيف في شيخ ابن الضريس، كذا!!: "عبد العزيز بن محمد"، والصواب ما جاء في فضائل القرآن، كما تقدم.

وذكره الغافقي في لمحات الأنوار ونفحات الأزهار (٧٩٦/٢) رقم ١٠٤٠، وعزاه لعبد الملك بن حبيب في كتابه رغائب القرآن أو غيره.

وذكره الفيروآبادي في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٣٠٣/١)، وذكر إنه من الأحاديث الواهية الواردة في سورة الكهف.

قلت: تعمد إسماعيل بن رافع، حكايته بلاغا عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه تحمله عن ابن أبي فروة، وهو مشهور بالضعف. فقد أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٥٦٤/٢) رقم ٨٢٥، قال: أخبرنا عبدالله بن محمد بن زر، أخبرنا محمد بن صالح، حدثنا أبو كريب، حدثنا المحاربي، عن إسماعيل بن رافع، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أدلكم على سورة شيعها سبعون ألف ملك، قد ملأ عظمها ما بين السماء والأرض، وإن لتاليها من الأجر مثل ذلك، من قرأها يوم الجمعة غفر الله تعالى إلى الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام، وأعطى نورا يبلغ السماء؛ سورة الكهف».

وذكره الثعلبي في الكشف والبيان عن تفسير القرآن/سورة الكهف (١٤٤/٦)، قال: (وروى إسماعيل بن رافع، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة: أن رسول الله صلى الله

==

عليه وسلم قال: «ألا أدلكم على سورة شيعها سبعون ألف ملك، حين نزلت ملأ فضلها ما بين السماء والأرض، لتاليها مثل ذلك»؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «سورة أصحاب الكهف، من قرأها يوم الجمعة غفر له إلى الجمعة الأخرى، وزيادة ثلاثة أيام ولياليها مثل ذلك، وأعطى نورا يبلغ به السماء، ووقى فتنة الدجال».

وذكره الغافقي في لمحات الأنوار ونفحات الأزهار (٧٩٥/٢) رقم ١٠٣٨، وعزاه للثعلبي في الكشف والبيان، ولم يذكر راويه الأعلى، بل قال: (وعنه صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «ألا أدلكم...»).

وقال أبو عبدالله القرطبي في التذكار في أفضل الأذكار (ص: ٢٦٣): (ولا يصح). اهـ. قلت: إسماعيل هذا الذي وردت عنه هذه الطرق، هو: إسماعيل بن رافع بن عويمر، ويقال: ابن أبي عويمر الأنصاري، أبو رافع القاص المدني. مات سنة خمسين ومائة.

*** وخلاصة حاله: أنه ضعيف على قول الأكثرين، وتركه بعضهم كابن معين والنسائي.** وتوثيق البعض له محمول على صلاحه فقد كان صالحا في نفسه، لكن كان يأخذ عن كل أحد فكثرت مناكيره، فأصبح غير حجة. [ينظر: الجرح والتعديل (١٦٨/٢)، المجروحين لابن حبان (٤٢/١٣١/١)، الكامل (٤٥٢/١)، ميزان الاعتدال (٢٢٧/١)، تهذيب التهذيب (٢٩٤/١)].

والحاصل من رواية إسماعيل بن رافع، أمران:

الأول: أن إسماعيل بن رافع، حكاه مرة بلاغا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يتصل إسناده، فأصبح معضلا كما ذكر الحافظ ابن حجر.

الثاني: أن إسماعيل، أخذه عن ابن أبي فروة، كما ورد في الإسناد الثاني، فكأن الإسناد الأول المعضل، محمول على هذا الثاني.

وابن أبي فروة، هو: إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة: عبدالرحمن القرشي الأموي، أبو سليمان المدني. مولى آل عثمان. مات سنة أربع وأربعين ومائة. *** وخلاصة حاله أنه:**

متروك، وكذبه ابن معين في رواية. [ينظر: الضعفاء الكبير (١٠٢/١)، الجرح والتعديل (٢٢٧/٢)، المجروحين لابن حبان (١٤٠/١)، الكامل (٥٣٠/١)، تهذيب التهذيب (٢٤٠/١)، التقريب (ص: ١٠٢)].

==

«دراسة إسناد أبي الشيخ في كتاب الثواب»

١ - ابن جرير، هو: محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري. روى عن: عمر بن عبدالرحمن كما في هذا الإسناد، وابن حميد الرازي، وغيرهما. وروى عنه: الطبراني، وأبو الشيخ كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال الخطيب: (كان أحد الأئمة، يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله. جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظا لكتاب الله؛ بصيرا بالمعاني، فقيها في أحكام القرآن، عالما بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين، بصيرا بأيام الناس وأخبارهم، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة). وقال ابن خزيمة: (ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير). وقال الخليلي: (أشهر من أن يُذكر، جامع في العلوم، إمام)، وذكره الذهبي في الميزان، وأشار له بـ "صح"، وقال: (ثقة صادق فيه تشيع يسير وموالاته لا تضر). مات سنة عشر وثلاثمائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: إمام ثقة عالم فقيه مفسر محدث مصنف، وقيل فيه تشيع يسير لا يضره.

وخلاصة ما تقدم: أن هذين الإسنادين لا تقوم بهما حجة، سواء الإسناد الأول المعضل، أو الإسناد الثاني المنقطع، مع ضعف إسماعيل، وترك ابن أبي فروة، كما تقدم.

(١) ينظر: الإرشاد للخليلي (٢/٨٠٠)، تاريخ بغداد (٢/٥٤٨)، ميزان الاعتدال (٣/٤٩٨)، تاريخ الإسلام (٧/١٦٠)، لسان الميزان (٧/٢٥)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٨/٢١٥).

٢ - **عمر**، هو: عمر بن عثمان بن عبدالرحمن بن محمد بن بكر بن عمر بن عبدالرحمن بن عوف الزهري. روى عن: عبدالرحمن بن هشام كما في هذا الإسناد، وروى عنه: الطبري كما في هذا الإسناد^(١).

* **خلاصة حاله أنه: مجهول العين؛ لانفراد الطبري بالرواية عنه.**

٣ - **عبدالرحمن**، هو: عبدالرحمن بن هشام بن عبدالله بن عكرمة المخزومي. روى عن: أبيه كما في هذا الإسناد. وروى عنه: عمر بن عثمان كما في هذا الإسناد^(٢).

* **خلاصة حاله أنه: مجهول العين؛ لانفراد عمر بن عثمان بالرواية عنه.**

٤ - **أبوه**، هو: هشام بن عبدالله بن عكرمة بن خالد المخزومي، أبو الوليد المكي. روى عن: هشام بن عروة، وروى عنه: ابنه عبدالرحمن كما في هذا الإسناد، وإبراهيم بن المنذر، وغيرهما. قال ابن حبان: (ينفرد عن هشام بن عروة بما لا أصل له من حديثه، كأنه هشام آخر، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد). وقال ابن سعد: (كان نزوما لهشام بن عروة، وكان من خاصته، وسمع منه سماعا كثيرا، إلا أنه لم يحدث، وكان رجلا جليلا يحتسب

(١) ينظر: تهذيب الآثار مسند عمر (٢/٦٦٤). ولم أجد من ذكره، ولا من روى عنه سوى الطبري.

(٢) لم أجد من ذكره من علماء الجرح والتعديل، ولا من روى عنه.

ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر)، وقال مطرف: (كان قاضي المدينة وكان من صالح أهلها)^(١).

* خلاصة حاله أنه: ضعيف خصوصا في حديثه عن هشام بن عروة، رغم ملازمته لهشام، لكنه لم يتصدر للتحديث، فلم يضبط الأحاديث، مع كونه من الصالحين في نفسه.

٥ - هشام، هو: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو المنذر القرشي المدني. روى عن: أبيه، وعمه عبدالله بن الزبير، وغيرهما. وروى عنه: شعبة، وهشام المخزومي كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال ابن سعد: (كان ثقة، ثباتا، كثير الحديث، حجة). وقال أبو حاتم: (ثقة، إمام في الحديث). وقال يعقوب بن شيبة: (ثقة ثبت، لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل بلده)، ورد عليه الحافظ الذهبي، فقال: (في حديث العراقيين عن هشام أو هام تحتمل، كما وقع في حديثهم عن معمر أو هام). مات سنة ست وأربعين ومائة، وقيل: غير ذلك^(٢).

(١) ينظر: الطبقات الكبرى (٦٠٠/٧)، المجروحين (٤٣٩/٢)، غنية الملتمس (ص: ٤٢١)، تاريخ الإسلام (١٢٢٦/٤)، ميزان الاعتدال (٣٠٠/٤)، التكميل في الجرح والتعديل (٤٧٤/١)، لسان الميزان (٣٣٥/٨).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٦٣/٩)، ميزان الاعتدال (٣٠١/٤)، إكمال تهذيب الكمال (١٤٨/١٢)، تهذيب التهذيب (٤٨/١١)، التقريب (ص: ٥٧٣)، هدي الساري (ص: ٤٤٨).

* خلاصة حاله أنه: ثقة ثبت، فقيه، أحد الأعلام، لم يؤثر فيه ما قيل من أوهام حديثه بالعراق؛ لكثرة روايته، وقد احتمله الأئمة كما ذكر الذهبي.

٦ - أبوه، هو: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني. روى عن: أسامة بن زيد، وعائشة، وغيرهما. وروى عنه: ابنه هشام، والزهري، وغيرهما. قال ابن سعد: (كان ثقة كثير الحديث، فقيها عالما مأمونا ثبتا). وقال العجلي: (تابعي ثقة، كان رجلا صالحا، لم يدخل في شيء من الفتن). وقال ابن عيينة: (كان أعلم الناس بحديث عائشة: عروة، وعمرة، والقاسم). مات سنة أربع وتسعين، وقيل غير ذلك^(١).

* خلاصة حاله أنه: تابعي، ثقة ثبت، فقيه، فاضل، عالم، من أثبت الناس في عائشة.

٧ - عائشة، هي: عائشة بنت أبي بكر الصديق التيمية. صاحبة جليلة رضي الله عنها، وأم المؤمنين، تكنى أم عبدالله. ألقه النساء مطلقا، وأفضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إلا خديجة. روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة. توفيت سنة سبع وخمسين على الصحيح^(٢).

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٩٥/٦)، الثقات للعجلي (١٣٣/٢)، الطبقات الكبرى لابن سعد (١٧٧/٧)، تهذيب الكمال (١١/٢٠)، تهذيب التهذيب (١٨٠/٧)، التقريب (ص: ٣٨٩).

(٢) ينظر: الاستيعاب (١٨٨١/٤)، التقريب (ص: ٧٥٠)، الإصابة (٢٣١/٨).

«الحكم على الحديث»

الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال هشام بن عبد الله المخزومي فقد سبق أنه ضعيف (خصوصا في هشام بن عروة)، وهذا منه، وأيضا لجهالة عين ابنه عبدالرحمن، وجهالة عين شيخ الطبري عمر بن عثمان.

فهذا إسناد ضعيف، وقد سبق نقل تضعيفه عن الحافظ ابن حجر، وابن عراق.

ثانيا: عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

وحديثه أخرجه الضياء المقدسي في السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام/كتاب الجمعة/باب في فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة (٣٨٩/٢) رقم ٢٣٠٣، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن محمد بن أبي القاسم التميمي المؤدب -بأصبهان- أن أبا الخير محمد بن رجاء بن إبراهيم بن عمر بن الحسن بن يونس أخبرهم -قراءة عليه- أنا أحمد بن عبدالرحمن الذكواني، أبنا أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه، ثنا محمد بن علي بن يزيد بن سنان، ثنا إسحاق بن إبراهيم المنجنيقي، ثنا إسماعيل بن أبي خالد المقدسي، ثنا محمد بن خالد البصري، ثنا خالد بن سعيد بن أبي مریم، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة سَطَعَ لَهُ نُورٌ مِنْ تَحْتِ قَدَمِهِ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ، يُضِيءُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَغَفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ.»

ومن طريق الضياء أخرجه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٤١/٥)، به بنحوه.

وقال الحافظ ابن حجر عقبه: (هكذا أخرجه الضياء في المختارة^(١) . ومقتضاه أنه عنده حسن، وفيه نظر. وكذا ذكر المنذري في الترغيب^(٢) أنه لا بأس بإسناده. فإما خفي عليهما حال خالد بن محمد فقد تكلم فيه ابن منده. وإما مشياه لشواهده).

وقال الحافظ الذهبي: (قال ابن الجوزي في الموضوعات: كذبه)^(٣)، ثم أورد له هذا الحديث، عن ابن عمر في فضل سورة الكهف.

(١) كذا ذكر الحافظ ابن حجر أنه في المختارة، ولم أقف عليه بعد طول بحث، وإنما وجدته في كتاب السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام للضياء، فالله أعلم، ولعله في نسخة الحافظ ابن حجر من المختارة؛ فالمطبوع من الكتاب بتحقيق د/الدهيش، فيه أجزاء مفقودة.

وهذه نقطة مهمة نبهت عليها؛ لأن الضياء المقدسي اشترط الصحة في كتابه المختارة، ولم يشترط ذلك في غيره من مصنفاته، والقسمة عنده ثلاثية، فالأحاديث عنده صحيحة، وحسنة، وضعيفة، وعلى كل حال، فقد اعتذر الحافظ ابن حجر عن الضياء، كما تقدم في الأصل. والله تعالى أعلم.

(٢) الترغيب والترهيب/كتاب الجمعة/الترغيب في قراءة سورة الكهف وما يذكر معها ليلة الجمعة ويوم الجمعة (٢٩٨/١) رقم ١٠٩٨. ونص كلامه: (رواه أبو بكر بن مردويه في تفسيره بإسناد لا بأس به).

(٣) ميزان الاعتدال (٥٣٤/٣).

وقال الحافظ ابن حجر: (وأعاده مختصرا فقال: محمد بن خلي الخُتَلِيّ، هو محمد بن خالد، كذبوه، فيحجر أبوه. وقال^(١) في تلخيص المستدرك عقب الحديث المذكور^(٢): أحسب محمد بن خالد وضعه)^(٣).

(١) يعني: الحافظ الذهبي.

(٢) عبارة الحافظ ابن حجر هنا، مشكلة، وتوهم أن الحافظ الذهبي تكلم عن هذا الحديث المذكور الذي رواه محمد بن خالد في فضل سورة الكهف، وليس الأمر كذلك؛ فإن هذا يستلزم أن يكون الحاكم قد خرجة في المستدرك، وهذا لم يحصل. والذي أدى إلى هذا الإشكال، أن الحافظ الذهبي نكر محمد بن خالد هذا في موضعين من الميزان، ذكره في الموضوع المذكور في الأصل، كما تقدم، ثم ذكره في موضع آخر من الميزان (٣/٥٤٠)، فقال: (محمد بن خلي الخُتَلِيّ، عن كثير بن هشام. هو محمد بن خالد مر. كذبوه، فيحجر أبوه). اهـ.

هذه عبارته بنصها. أما الحافظ ابن حجر لما نقلها، فاختصر الكلام، فأسقط: "عن كثير بن هشام" من هنا، لكن ذكرها في أول الكلام، فأدى ذلك إلى اللبس في فهم العبارة، فإن كلام الحافظ الذهبي محدد برواية محمد بن خالد، عن كثير بن هشام في حديث وفد عبد القيس، وهو حديث أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٧٨)، فيه قصة وفد عبد القيس، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر رضي الله عنه، وتكلم عقبه الحافظ الذهبي في تلخيص المستدرك [المطبوع بهامش المستدرك]، تكلم بالفعل عن محمد بن خالد، ورماه بوضع حديث، لكن ليس هذا الحديث المذكور في فضل سورة الكهف، فإن محمد بن خالد، رواه هنا عن خالد بن سعيد.

وقد وقع تصحيف في مطبوعة المستدرك، كذا!! "محمد بن خالد الحبلي"، صوابه: "محمد بن خالد الخُتَلِيّ"، وهو المذكور هنا.

(٣) لسان الميزان (٧/١١٢).

وقال ابن الملقن: (رواه الضياء في أحكامه، من حديث ابن مردويه
أحمد بن موسى، بسند فيه لا أعرفه)^(١).

وأخرجه ابن مردويه في تفسيره، كما ذكر الحافظ ابن كثير في تفسير
القرآن العظيم (١٣٤/٥)، بالإسناد المذكور، وقال ابن كثير: (رواه ابن
مردويه، بإسناد له غريب، وهذا الحديث في رفعه نظر، وأحسن أحواله
الوقف).

وأورده الحافظ السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور
(٤٧٧/٩)، وعزاه لابن مردويه.

تنبية: وقع هذا الحديث مختصراً، معزواً إلى عمر رضي الله عنه، ففي
لمحات الأنوار ونفحات الأزهار للغافقي (٧٩٤/٢) رقم ١٠٣٥، عن عمر
رضي الله عنه، أنه قال: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة، غفر له ما بين
الجمعة إلى الجمعة». وعزاه لابن جرير الطبري في كتابه إعمال الجوارح.
ويظهر لي - والله أعلم - أن فيه سقطاً، وصوابه: عن [ابن] عمر، فالمعنى
واحد، لكنه مختصر، ومما يؤكد هذا، أن الشيرازي أورد هذا اللفظ بعينه عن
ابن عمر، قال الشيرازي: (ويستحب أن يقرأ يوم الجمعة سورة الكهف؛ لما
روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة
غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة»)^(٢).

(١) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٥٢٣/١).

(٢) المهذب في فقه الإمام الشافعي (٢١٦/١).

لكن العجيب أن الإمام النووي، قال: (وأما الأثر عن عمر رضي الله عنه في الكهف فغريب، وروي بمعناه من رواية ابن عمر وهو ضعيف أيضا)^(١). اهـ.

فذكرهما معا رواية عمر، وابنه، لكن يبقى أن يقال: إن الإمام النووي قد استغرب وجود الرواية عن عمر رضي الله عنه، وذكر وجود الرواية عن ابن عمر، فالذي يظهر لي -والله أعلم- أن النسخة التي وقعت للإمام النووي من المذهب، سقط منها: [ابن]، وإلا، فيحتمل وجود الرواية عن عمر، وإن لم تصل لنا. وفي هذه الحال، يضاف إلى جملة الصحابة الذين رويوا هذا الحديث، وإن كان موقوفا عليه من قوله، والله أعلم.

«دراسة إسناد ابن مردويه في تفسيره»

١ - محمد بن علي، هو محمد بن علي بن يزيد بن سنان. روى عن: إسحاق المنجنيقي كما في هذا الإسناد. وروى عنه: ابن مردويه كما في هذا الإسناد. ولم أجد له ذكر في كتب التراجم ولا كتب الرواية إلا في هذا الموضوع بعد طول بحث.

* خلاصة حاله أنه: مجهول العين؛ لانفراد ابن مردويه بالرواية عنه.

٢ - إسحاق، هو: إسحاق بن إبراهيم بن يونس الوراق البغدادي، أبو يعقوب المصري المعروف بالمنجنيقي. روى عن: هناد، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهما. وروى عنه: النسائي ومحمد بن علي بن يزيد، كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال ابن عدي: (كان شيخا صالحا، وهو ثقة من الثقات

(١) المجموع شرح المذهب (٤/٥٤٨).

المسلمين). وقال الدارقطني: ثقة، وقال النسائي: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة حافظ). مات سنة أربع وثلاثمائة^(١).

* **خلاصة حاله أنه: ثقة حافظ**، كما قال ابن حجر، ومن أنزله عن رتبة الثقة لم يذكر سببا لذلك.

٣ - **إسماعيل**، هو: إسماعيل بن أبي خالد، أبو هاشم المقدسي ويعرف بالفريابي. روى عن: أيوب بن سويد، ومحمد بن خالد كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: أبو الزنباع، والمنجنيقي كما في هذا الإسناد، وغيرهما. ترجمه أبو الفضل الهروي والخطيب، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا^(٢).

* **خلاصة حاله أنه: مجهول الحال**.

٤ - **محمد بن خالد**، هو: محمد بن خالد الخُتليّ البصري. روى عن: كثير بن هشام، وخالد بن سعيد، وغيرهما. وروى عنه: إسماعيل بن أبي خالد المقدسي كما في هذا الإسناد. قال ابن منده: (صاحب مناكير)، وقال ابن الجوزي: كذوبه. وأورد له الحافظ الذهبي هذا الحديث في فضل سورة الكهف في الميزان، وذكر له حديثا آخر في فضل أبي بكر رضي الله عنه ثم قال: (أحسب محمد بن خالد وضعه)^(٣).

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٣٩٢/٢)، تهذيب التهذيب (٢٢٠/١)، التقريب (ص: ٩٩).

(٢) ينظر: مشتهبه أسامي المحدثين (ص: ٣٣)، المتفق والمفترق (٣٦١/١).

(٣) ينظر: الموضوعات لابن الجوزي (٣٠٧/١)، ميزان الاعتدال (٥٣٤/٣)، ذيل ديوان

الضعفاء (ص: ٦١)، الكشف الحثيث (ص: ٢٢٧)، لسان الميزان (١١١/٧).

* خلاصة حاله أنه: متهم بالكذب.

٥ - خالد، هو: خالد بن سعيد بن أبي مريم التيمي المدني، مولى ابن جدعان. روى عن: نعيم المجرم، ونافع كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: ابنه عبدالله، ومحمد بن خالد كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال ابن المديني: (لا نعرفه)، قال الحافظ ابن حجر: (جهله ابن القطان)، وقال العقيلي: (لا يتابع على حديثه)، ووثقه ابن حبان^(١).

* خلاصة حاله أنه: مجهول الحال.

٦ - نافع، هو: نافع المدني، أبو عبدالله العدوي القرشي، مولى عبدالله بن عمر. روى عن: مولاة ابن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنهما، وغيرهما. وروى عنه: مالك، وخالد بن سعيد كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال النسائي: ثقة. وقال العجلي: (تابعي ثقة). وقال الخليلي: (من أئمة التابعين بالمدينة، إمام في العلم، متفق عليه، صحيح الرواية، منهم من يقدمه على سالم، ومنهم من يقارنه به). وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة ثبت فقيه مشهور). مات سنة سبع عشرة ومائة، أو بعد ذلك^(٢).

(١) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (٦/٢)، الجرح والتعديل (٣/٣٣٣)، الثقات لابن حبان (٦/٢٥٦)، تهذيب الكمال (٨/٨٣)، لسان الميزان (٣/٣٢١)، تهذيب التهذيب (٣/٩٥)، التحفة اللطيفة (١/٣١٥).

(٢) ينظر: الثقات للعجلي (٢/٣١٠)، الجرح والتعديل (٨/٤٥١)، الإرشاد للخليلي (١/٢٠٥)، تهذيب الكمال (٢٩/٢٩٨)، شرح علل الترمذي (٢/١١٠)، تهذيب التهذيب (١٠/٤١٢)، التقريب (ص: ٥٥٩).

* خلاصة حاله أنه: تابعي ثقة ثبت، فقيه، متفق عليه، من المقدمين في عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

٧ - ابن عمر، هو: عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبدالرحمن القرشي. صحابي جليل رضي الله عنه. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم. أسلم قديما بمكة مع أبيه، واستصغر يوم أحد، وشهد الخندق. وهو أحد المكثرين من الحديث، وكان من أشد الناس اتباعا للأثر. مات سنة ثلاث وسبعين^(١).

«الحكم على الحديث»

الحديث بهذا الإسناد: ضعيف جدا؛ لأن في إسناده محمد بن خالد الختلي، وهو متهم بالكذب كما تقدم.

ثالثا: أبو هريرة رضي الله عنه.

وحديثه: أخرجه المستغفري في فضائل القرآن/باب ما جاء في فضل سورة الكهف (٥٦١/٢) رقم ٨١٥، قال: أخبرنا أبو علي زاهر بن أحمد، أخبرنا علي بن محمد بن الفرغ النقيري أبو القاسم الأهوازي بها، حدثنا سليمان بن الربيع، حدثنا غسان بن مضر العقيلي - وكان ينزل الأزدي - عن محمد بن جحادة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ - أَوْ

(١) ينظر: الاستيعاب (٣/٩٥٠)، أسد الغابة (٣/٢٣٦)، الإصابة (٤/١٥٥).

ثَلَاثَةَ الْجُمُعَةِ - وَكَلَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ،
وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ، وَكَانَتْ لَهُ نُورًا سَاطِعًا، مِنْ حِينَ يَتْلُوهَا إِلَى مَكَّةَ».

** وقد وقفت على حديث آخر عن أبي هريرة، من طريق أبي صالح، بيد
أنه معلق من أول الإسناد، ومع ذلك فهو ضعيف جدا، فاكتفيت بالإشارة
إليه في الحاشية^(١).

«دراسة إسناد المستغفري في فضائل القرآن»

١ - أبو علي، هو: زاهر بن أحمد بن محمد عيسى الفقيه، أبو علي
السرخسي الشافعي. روى عن ابن صاعد، وأبي القاسم النفري، وغيرهما.
وروى عنه: الحاكم، والمستغفري كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال الحاكم:
(شيخ عصره بخراسان)، وقال: (الفقيه المحدث المقرئ)، وقال: (كان فقيها،

(١) قال نجم الدين النسفي في القند في ذكر أخبار سمرقند (ص: ٣٩٦): (عبد الجليل
بن عبد الكريم الإشتيخاني، سمع بسمرقند من أبي حفص عمر بن محمد بن محمد
الكشاني، ما رواه عن أبي الحسن علي بن محمد، قال: حدثنا عبد الله بن زاهر بن
[الخطيب]، عن محمد بن حامد، عن علي بن إسحاق، عن محمد بن مروان، عن
الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم: * مِنْ قَرَأَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْكَهْفِ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ *.
قلت: وهذا - على فرض اتصال الإسناد بدون تعليق - إسناد ساقط، فيه: محمد بن مروان
بن عبد الله بن إسماعيل السدي - وهو الأصغر -، وخلاصة حاله أنه متهم بالكذب [كما
في التقريب (ص: ٥٠٦)، وينظر: تهذيب التهذيب (٤٣٦/٩)، وقد ذُكر فيه تمييزا].

مقدما، محدثا)، وقال يحيى بن عمار: (كان للمسلمين إمامًا). مات سنة تسع وثمانين وثلاثمائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: إمام محدث فقيه.

٢ - علي، هو: علي بن محمد بن الفرّج النَّفْرِي، أبو القاسم الأهوازي. روى عن: الحسن بن أبان، وسليمان بن الربيع كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: زاهر السرخسي، وقال: (حدثنا أبو القاسم علي بن محمد بن الفرّج النفري الشيخ الصالح الأهوازي بها)^(٢).

* خلاصة حاله أنه: شيخ صالح.

٣ - سليمان، هو: سليمان بن الربيع بن هشام النهدي، أبو محمد الكوفي. روى عن: أبي نعيم، وغسان بن مضر كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: ابن صاعد، وعلي بن محمد النفري كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال الدارقطني: (ضعيف)، وقال مرة: (متروك)، وقال: (غير أسماء مشايخ، وروى عنهم مناكير). مات سنة أربع وسبعين ومائتين^(٣).

(١) ينظر: المنتظم (١٥/١٥)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٢٧١)، طبقات الشافعيين (ص: ٢٥٢)، تاريخ الإسلام (٦٤٥/٨)، سير أعلام النبلاء (٤٧٦/١٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٩٣/٣).

(٢) ينظر: الإكمال لابن ماكولا (٥٨٢/١)، توضيح المشتبه (١٠٨/٩)، تبصير المنتبه (١٤٤٢/٤).

والنَّفْرِي، بكسر النون، وتشديد الفاء، وكسر الراء، نسبة إلى نفر، موضع بالبصرة. [ينظر: الأنساب للسمعاني (١٥٦/١٣)].

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٧٣/١٠)، تاريخ الإسلام (٥٥٥/٦)، لسان الميزان (١٥٢/٤).

* خلاصة حاله أنه: متروك.

٤ - غسان، هو: غسان بن مضر الأزدي النمري، أبو مضر البصري المكفوف. روى عن: سعيد بن يزيد، ومحمد بن جُحادة كما في هذا الإسناد. وروى عنه: ابنه مضر، وسليمان بن الربيع كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال الإمام أحمد: (شيخ ثقة ثقة). وقال ابن معين، والنسائي، وأبو داود: ثقة. وقال أبو زرعة: صدوق. وقال أبو حاتم: (لا بأس به، صالح الحديث). مات سنة أربع وثمانين ومائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: ثقة على قول الأكثرين، وتشدد فيه أبو حاتم وأبو زرعة، فأنزله عن رتبة الثقة.

٥ - محمد، هو: محمد بن جُحادة الأودي، ويقال: الإيامي الكوفي. روى عن: نافع، وأبي صالح باذام، وغيرهما. وروى عنه: شعبة، وغسان بن مضر كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال الإمام أحمد: (من الثقات). وقال أبو حاتم: (صدوق ثقة). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان عابدا ناسكا). وقال أبو عوانة: (كان يغلو في التشيع). وقال الحافظ ابن حجر: ثقة. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة^(٢).

* خلاصة حاله أنه: ثقة عابد. وأما من رماه بالتشيع، فلم أجد من وافقه.

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٥١/٧)، تهذيب التهذيب (٢٤٧/٨)، التقريب (ص: ٤٤٢).

(٢) ينظر: الضعفاء الكبير (٤٣/٤)، الجرح والتعديل (٢٢٢/٧)، تاريخ الإسلام

(٧٢٦/٣)، تهذيب التهذيب (٩٢/٩)، التقريب (ص: ٤٧١)، هدي الساري (ص: ٤٣٧)

و (ص: ٤٦٠).

٦ - **أبو صالح**، هو: باذام، ويقال: باذان، أبو صالح مولى أم هانئ بنت أبي طالب. روى عن: علي، وأبي هريرة، وغيرهما. وروى عنه: الأعمش، ومحمد بن جُحادة، وغيرهما. قال أحمد: (كان ابن مهدي ترك حديثه)، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به). وقال النسائي: (ليس بثقة). وقال ابن عدي: (لم أعلم أحدا من المتقدمين رضيه). وقال ابن حبان: (يحدث عن ابن عباس، ولم يسمع منه). وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف يرسل)^(١).

* خلاصة حاله أنه: **ضعيف يرسل**، كما قال الحافظ ابن حجر.

٧ - **أبو هريرة**، هو: أبو هريرة الدوسي. **صحابي جليل** رضي الله عنه. اختلف في اسمه، واسم أبيه؛ فقيل: عبدالرحمن بن صخر في رأي كثيرين، وقيل غير ذلك. أسلم عام خيبر، وشهدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهو أكثر الصحابة حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم. مات سنة سبع وخمسين، وقيل غير ذلك^(٢).

(١) ينظر: الضعفاء الكبير (١/١٦٥)، المجروحين (١/٢١٠)، الكامل (٢/٢٥٥)، جامع التحصيل (ص: ١٤٨)، ميزان الاعتدال (٤/٥٣٨)، تهذيب التهذيب (١/٤١٦)، التقريب (ص: ١٢٠).

(٢) ينظر: الاستيعاب (٤/١٧٦٨)، الإصابة (٧/٣٤٨)، التقريب (ص: ٦٨٠).

«الحكم على الحديث»

الحديث بهذا الإسناد: ضعيف جدا؛ لأن في إسناده سليمان بن الربيع النهدي، وهو متروك كما تقدم.

رابعا: أبو هريرة، وعبدالله بن عباس رضي الله عنهما «مقرونان».

وحديثهما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس - المطبوع بحاشية فردوس الأخبار - (٣٥/٤)، قال: أخبرنا الشيخ الحافظ حمد^(١) بن نصر رحمه الله، أخبرنا أبو طالب بن الصباح، أخبرنا محمد بن عمر، حدثنا إبراهيم بن محمد، حدثنا الحسين بن القاسم، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة وابن عباس، رضي الله عنهما، قالوا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أُعْطِيَ نُورًا مِنْ حَيْثُ يَقْرُوهَا إِلَى مَكَّةَ، وَعُفِّرَ لَهُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَفُضِّلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَصَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ^(٢) أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَعُوفِيَ مِنَ الدَّاءِ، وَالدُّبَيْلَةِ^(٣)، وَذَاتِ الْجَنْبِ، وَالتَّبَرِّصِ، وَالْجَذَامِ، وَالْجُنُونِ، وَفِتْنَةِ الدَّجَالِ».

(١) في المطبوعة: "أحمد"، وصوابه: "حمد"، كما أثبتته من الزيادات على الموضوعات للسيوطي (١٣١/١) رقم ١٤٩، وهو الموافق لما في كتب التراجم.

(٢) في المطبوعة: "ستون"، والتصويب من فضائل القرآن للمستغفري (٥٦٢/٢).

(٣) الدُّبَيْلَةُ، بالتصغير: الحُرْجُ، ويقال: ذات الجنب، فعلى هذا المعنى الثاني، تكون كالتوكيد لقوله صلى الله عليه وسلم: «وذات الجنب» في نفس الحديث، والأولى المعنى الأول، والله أعلم. قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٩٩/٢): (الدُّبَيْلَةُ،

==

وأورده الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٤٤/٥)، وعزاه للدلمي في مسند الفردوس، وإسماعيل بن أبي زياد في تفسيره، ثم قال: (إسماعيل متروك، وقد كذبه جماعة منهم الدارقطني).

وذكره الحافظ السيوطي في الزيادات على الموضوعات (١٣١/١) رقم ١٤٩، عن الدلمي، فذكره بإسناده ومثته تاما. ثم قال: (إسماعيل كذاب، والحسين وإبراهيم مجروحان).

وأخرجه المستغفري في فضائل القرآن /باب ما جاء في فضل سورة الكهف (٥٦٢/٢) رقم ٨١٨، من طريق محمد بن جعفر، عن محمد بن عمر، به بمثله.

وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة (٣٠٢/١)، عن ابن عباس وحده، ولم يذكر أبا هريرة، ثم قال: (فيه إبراهيم بن محمد الطيان، عن الحسين بن القاسم، عن إسماعيل بن زياد، ظلمات بعضها فوق بعض).

((دراسة إسناد الدلمي في مسند الفردوس))

١ - **حمّد**، هو: حمّد بن نصر بن أحمد بن محمد الحافظ، أبو العلاء الهمدانيّ الأعمش الأديب. سمع: هارون بن ماهلة، وأبا طالب بن الصباح كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: السلفي، والدلمي كما في هذا

هي خُرَاجٌ ودُمَلٌ كبيرٌ، تَطَهَّرُ فِي الجَوْفِ، فَتَقْتُلُ صَاحِبَهَا غَالِبًا، وَهِيَ تَصْغِيرُ دُبْلَةٍ. وَكُلُّ شَيْءٍ جُمِعَ فَقَدْ دُبِلَ). هذا هو المعنى الأول. وأما المعنى الثاني، فقال ابن منظور في لسان العرب (٢٨١/١): (قَالَ ابن شُمَيْلٍ: دَاتِ الجَنْبِ هِيَ الدُّبَيْلَةُ، وَهِيَ عِلَّةٌ تَنْقُبُ البَطْنَ، وَرَبْمَا كُنُوا عَنْهَا فَقَالُوا: دَاتِ الجَنْبِ).

الإسناد، وغيرهما. قال السمعاني: (كان عارفا بالحديث حافظا ثقة، مكثرا. سمع الكثير بنفسه وأملى وحدث). مات سنة اثنتي عشرة وخمسمائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: ثقة حافظ مكثر.

٢ - أبو طالب، هو: علي بن إبراهيم بن جعفر بن الصباح الأسدي، أبو طالب الهمذاني المزكي. روى عن: أبيه، ومحمد بن عمر كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: ابن لال، وحمد بن نصر كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال شيرويه: (كان ثقة، صدوقا). مات سنة سبع وخمسين وأربعمائة^(٢).

* خلاصة حاله أنه: ثقة صدوق.

٣ - محمد، هو: محمد بن عمر بن الفضل ابن الموفق الهمذاني، أبو بكر الصوفي الخباز، المعروف بابن خزر. روى عن: إبراهيم بن محمد الطيّان، وأحمد بن عبد الله الهروي، وغيرهما. وروى عنه: ابن شاهين، وابن الصباح كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال شيرويه: (صدوق). وقال الخطيب: (ورد بغداد قديما، وحدث بها عن: إبراهيم بن محمد بن فيرة الطيان، عن الحسين بن محمد الزاهد، عن إسماعيل بن أبي زياد كتاب " التفسير "، كتبه عنه ببغداد أبو حفص بن شاهين)^(٣).

(١) ينظر: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (ص: ٧٤٥)، تاريخ الإسلام

(١١/١٩٠)، ذيل طبقات الحنابلة (١/٣١٥).

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام (١٠/٩٣)

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٤/٥٢)، تاريخ الإسلام (٨/٦٨١). ويسمى في بعض الأسانيد

هكذا: محمد بن عمر ابن خزر.

* خلاصة حاله أنه: صدوق.

٤ - إبراهيم، هو: إبراهيم بن محمد الحسن ابن فيّرة الطيان، أبو إسحاق الأصبهاني. ويعرف بـ"أبّة". روى عن: الحسين بن القاسم، وهناد، وغيرهما. وروى عنه: محمد بن عمر، ونصر بن حازم، وغيرهما. قال شيرويه: (قال أبو جعفر سألت عنه بأصبهان فلم يعرف، ولا الحسين الزاهد، ولا التفسير الذي رواه). وقال ابن الجوزي: (مجهول، وذكر بعض الحفاظ أنه لا تجوز الرواية عنه). وقال علي بن إبراهيم: (قدم بالكرخ^(١))، فأخرج التفسير، فأنكروا عليه وأخرجوه وخاصته). وقال الجوزقاني: (منكر الحديث مجهول)، وقال مرة: (مجروح). مات سنة اثنتين وثلاثمائة^(٢).

* خلاصة حاله أنه: ضعيف.

٥ - الحسين، هو: الحسين بن القاسم بن محمد الأصبهاني، أبو عبدالله الزاهد. روى عن: إسماعيل بن أبي زياد، وروى عنه: إبراهيم الطيان. قال الجوزقاني: (متروك مجروح)، وقال مرة: (ضعيف الحديث). وقال أبو جعفر الحافظ: (ما عرفته). وقال ابن الجوزي: (مجهول). وقال الحافظ الذهبي:

(١) الكرخ، بالفتح ثم السكون، وحاء معجمة، تطلق على عدة مواضع، وكلها بالعراق. [ينظر: معجم البلدان (٤/٤٤٧)].

(٢) ينظر: الأباطيل والمناكير (٤٨١/١) و (٥٥١/١)، إكمال الإكمال لابن نقطة (٥٢٢/٤)، تاريخ الإسلام (٤٧/٧)، ميزان الاعتدال (٦٢/١)، لسان الميزان (٣٤٩/١)، الكشف الحثيث (ص: ٣٨).

(فيه لين ما). وقال الحافظ ابن حجر: (ولم أر له في تاريخ أصبهان لأبي نعيم ذكرا). كان موجودا بعد سنة أربعين ومائتين^(١).

* خلاصة حاله أنه: ضعيف.

٦ - إسماعيل، هو: إسماعيل بن زياد، ويقال: ابن أبي زياد السكوني قاضي الموصل. روى عن: ابن جريج، وشعبة، وغيرهما. وروى عنه: غنجار، وحسين بن القاسم كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وقال الدارقطني: (متروك يضع الحديث). وقال ابن حبان: (دجال، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه). وقال ابن عدي: (منكر الحديث، عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه، إما إسنادا وإما متنا). وقال الحافظ ابن حجر: (متروك كذبوه)^(٢).

* خلاصة حاله أنه: متروك ورمي بالكذب والوضع.

٧ - ابن جريج، هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، أبو الوليد المكي. روى عن: عطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، وغيرهما. وروى عنه: ابن عيينة، وإسماعيل بن أبي زياد، وغيرهما. قال ابن معين: (ثقة في كل ما روى عنه من الكتاب). وقال الإمام أحمد: (ابن جريج أثبت الناس في عطاء). وقال أبو زرعة: (بخ، من الأئمة). وقال الدارقطني: (تجنب

(١) ينظر: الأباطل والمناكير (١٧٠/١) و (٢٠٧/١) و (٤٨١/١) و (٥٥١/١)، الموضوعات لابن الجوزي (٣٦٢/٢)، ميزان الاعتدال (٥٤٦/١)، لسان الميزان (٢٠٣/٣).

(٢) ينظر: سؤالات البرقاني (ص: ١٣)، المتفق والمفترق (٣٧١/١)، تاريخ الإسلام (٥٨١/٤)، ميزان الاعتدال (٢٣١/١)، تهذيب التهذيب (٢٩٨/١)، التقريب (ص: ١٠٧)، الكشف الحثيث (ص: ٦٩).

تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح). وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. مات سنة خمسين ومائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: ثقة، يدلس، ويرسل، وأثبت الناس في عطاء.

ولم يصرح هنا بالسماع، من عطاء.

٨ - عطاء، هو: عطاء بن أبي رباح: أسلم القرشي، أبو محمد المكي. روى عن: ابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهما، وغيرهما. وروى عنه: الزهري، وابن جريج، وغيرهما. قال ابن سعد: (كان ثقة، فقيها، عالما، كثير الحديث). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان من سادات التابعين فقيها، وعلماء، وورعا، وفضلا). وقال الإمام أحمد: (ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء؛ فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد). وقال ابن المديني: (كان عطاء بآخره، تركه ابن جريج، وقيس بن سعد) - وعقب الحافظ ابن حجر على ذلك، فقال: (لم يعن الترك الاصطلاحي؛ بل هو ثبت، رضى، حجة، إمام، كبير الشأن). مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور.^(٢)

(١) ينظر: الثقات للعجلي (١٠٣/٢)، العلل الكبير للترمذي (ص: ١٠٨)، الجرح والتعديل (٣٥٦/٥)، تهذيب التهذيب (٤٠٢/٦)، التقريب (ص: ٣٦٣)، طبقات المدلسين (ص: ٤١).

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى (٢٨/٨)، الثقات للعجلي (١٣٥/٢)، الجرح والتعديل (٣٣٠/٦)، الثقات لابن حبان (١٩٨/٥)، تهذيب الكمال (٦٩/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٧٨/٥)، تهذيب التهذيب (١٩٩/٧).

* خلاصة حاله أنه: تابعي إمام ثقة عالم فقيه، كثير الإرسال، ومرسلاته ليست بذاك، وتغير قليلا قبل موته، ولم يؤثر ذلك في روايته.

٩ - أبو هريرة، صحابي جليل رضي الله عنه. سبق ترجمته في الحديث السابق.

١٠ - ابن عباس، هو: عبدالله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. صحابي جليل، كان يقال له الحبر والبحر؛ لكثرة علمه. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم. وروى عنه: عكرمة، وعطاء، وغيرهما. ومناقبه كثيرة. مات بالطائف سنة ثمان وستين، وقيل: سنة تسع^(١).

الحكم على الحديث

الحديث بهذا الإسناد: ضعيف جدا؛ لأن في إسناده إسماعيل بن أبي زياد، وهو متروك ورمي بالكذب والوضع كما تقدم.

خامسا: أبو عنبه الخولاني الحمصي رضي الله عنه.

وحديثه رواه ابن الشجري في أماليه (١/١٢٤) رقم ٤٧٥، قال: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا

(١) ينظر: الاستيعاب (٣/٩٣٣)، تهذيب الكمال (١٥/١٥٤)، تهذيب التهذيب (٥/٢٧٦)، الإصابة (٤/١٢١)، التقريب (ص: ٣٠٩).

إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ، عَنْ [سفيان] ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمَةُ بِنْتُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي [عنبَةَ] ^(٢)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، غُفِرَ لَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَأُعْطِيَ نُورًا يَبْلُغُ إِلَى السَّمَاءِ وَوُقِيَ فِتْنَةَ الدَّجَالِ. وَمَنْ قَرَأَ خَمْسَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْكَهْفِ حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ مِنْ فِرَاشِهِ تَحْفَظُهُ وَيَبْعَثُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَيَّ اللَّيْلِ شَاءَ».

«دراسة إسناد ابن الشجري في أماليه»

١ - إبراهيم، هو: إبراهيم بن محمد بن علي الكسائي، أبو نصر الأصبهاني. سمع ابن المقرئ، وابن جثنس كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: الحداد، وابن الشجري كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال الحافظ الذهبي: (كان ورّاقاً، فسمع الكثير). مات سنة تسع وأربعين وأربعمائة ^(٣).

* خلاصة حاله أنه: مجهول الحال.

(١) في المطبوعة: "شيبان"، وهو تصحيف، ولم ينضبط هذا الاسم في النسخ، ولكن بتتبع الأسانيد، وجدت حديثاً بنفس الإسناد جاء على الصواب في تاريخ أصبهان (٢/٢٦٢)، وزهر الفردوس (٥/١٠٠٢) رقم ٢١٣٦.

(٢) في المطبوعة: "عتبة"، بالمثلثة الفوقية، وهو تصحيف، وقد أخرج ابن الشجري حديثاً آخر من مسند أبي عنبَةَ هذا في أماليه (١/١٠٨) رقم ٤١٤، وقد وقعت مصحفة أيضاً في المطبوعة: "عتبة" بالمثلثة الفوقية، بيد أن هذا الحديث الثاني قد جاء على الصواب "عتبة" بالنون، في الجامع الكبير للسيوطي (٩/٧٦٠)، ومنه تم تصويب الموضوعين، وينظر: الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (٦/٢١٠)، وبالله التوفيق.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام (٩/٧٣٤)

٢ - **محمد بن أحمد**، هو: محمد بن أحمد بن محمد بن جشنيص الأصبهاني، أبو بكر المعدل. روى عن: ابن صاعد، والفرقدي كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: أبو نعيم، وأبو نصر الكسائي كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال أبو نعيم الأصبهاني: (صاحب أصول وكتب كثيرة، ثقة أمين). توفي في سنة أربع وثمانين ومائتين^(١).

* خلاصة حاله أنه: ثقة أمين.

٣ - **محمد بن علي**، هو: محمد بن علي بن مخلد بن يزيد بن مخرز الفرقدي، أبو جعفر الداركي. روى عن: إسماعيل بن عمرو، والشاذكوني. وروى عنه: الطبراني، وأبو بكر بن حنيش كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال أبو نعيم الأصبهاني: (سكن قرية دارك^(٢)، ثقة، آخر من ختم به حديث إسماعيل بن عمرو البجلي). توفي سنة سبع وثلاثمائة^(٣).

* خلاصة حاله أنه: ثقة.

٤ - **إسماعيل**، هو: إسماعيل بن عمرو بن نجيب البجلي الكوفي ثم الأصبهاني. روى عن: الثوري، ومسعر، وغيرهما. وروى عنه: محمد بن

(١) ينظر: الإكمال لابن ماكولا (١٥٦/٣)، تاريخ أصبهان (٢٧١/٢)، تاريخ الإسلام (٥٦٢/٨)، توضيح المشتبه (٤٢٦/٣)، تاج العروس (٥٠٣/١٥). وجشنيص، على مثل زبرج. بجيم مكسورة، بعدها شين معجمة ساكنة، وبعدها نون مكسورة ثم سين مهملة.

(٢) دارك: قرية من قرى أصبهان. [ينظر: معجم البلدان (٤٢٣/٢)].

(٣) ينظر: تاريخ أصبهان (٢١١/٢) و (٢٧٦/٢)، تاريخ الإسلام (١٢٣/٧)، سير النبلاء (١٣٧/١٤).

علي الفَرَقْدِيّ، وابن نائلة، وغيرهما. قال ابن عدي: (حدث بأحاديث لا يتابع عليها). وقال أبو حاتم والدارقطني: ضعيف. وقال الأزدي: (منكر الحديث). وقال الخطيب: (صاحب غرائب ومناكير عن الثوري، وغيره). وقال أبو الشيخ: (غرائب حديثه تكثر). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يغرب كثيرا). وقال ابن حجر: (ذكره ابن أوزمة فأحسن الثناء عليه، وقال: شيخا مثل ذلك ضيعوه، كان عنده عن فلان وفلان). مات سنة سبع وعشرين ومائتين^(١).

* خلاصة حاله أنه: ضعيف، صاحب غرائب ومناكير عن الثوري، وغيره.

٥ - يوسف، هو: يوسف بن عطية الباهلي، ويقال: القسملي أبو المنذر الكوفي الوراق. روى عن: خالد بن إيّاس، وسفيان الثوري كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: إسماعيل بن عمرو البجليّ، وسهل بن عثمان، وغيرهما. قال البخاري وأبو حاتم والدارقطني: ضعيف. وقال النسائي: (ليس بثقة). وقال ابن عدي: (أحاديثه غير محفوظة). وقال

(١) ينظر: الجرح والتعديل (١٩٠/٢) الضعفاء الكبير (٨٦/١)، الكامل (٥٢٣/١)، تاريخ أصبهان (٢٥٠/١)، تاريخ الإسلام (٥٣٦/٥)، ميزان الاعتدال (٢٣٩/١)، إكمال تهذيب الكمال (١٩٤/٢)، لسان الميزان (١٥٥/٢)، تهذيب التهذيب (٣٢٠/١)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣٩٧/٢).

الدارقطني أيضا: متروك. وقال الفلاس: (هو أكذب من الصقار). وقال

الحافظ ابن حجر: متروك^(١).

* خلاصة حاله أنه: متروك.

٦ - سفيان، هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي. روى عن: حميد الطويل، ومسلمة بن مالك كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: وكيع، ويوسف بن عطية كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال شعبة وابن عيينة وابن معين ويحيى بن يمان وغيرهم: (سفيان أمير المؤمنين في الحديث). وقال النسائي: (هو أجل من أن يقال فيه ثقة، وهو أحد الأئمة). وقال الحاكم: (مذهب سفيان بن سعيد أن يكني المجروحين من المحدثين إذا روى عنهم)، وقال الذهبي متعقبا ذلك: (الحجة الثابت، متفق عليه، مع أنه كان يدلس عن الضعفاء، ولكن له نقد وذوق، ولا عبرة لقول من قال: يدلس ويكتب عن الكذابين). مات سنة إحدى وستين ومائة^(٢).

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢٢٧/٩)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢٢١/٣)، ميزان الاعتدال (٤٧٠/٤)، الكشف الحثيث (ص: ٢٨٤)، تهذيب التهذيب (١١٩/١١)، التقريب (ص: ٦١١).

(٢) ينظر: مقدمة الكامل لابن عدي (١٦٥/١)، سؤالات السجزي (ص: ٨٨)، تاريخ بغداد (٢١٩/١٠)، ميزان الاعتدال (١٦٩/٢)، طبقات المدلسين (ص: ٣٢)، تهذيب التهذيب (١١١/٤)، التقريب (ص: ٢٤٤).

* خلاصة حاله أنه: إمام فقيه ثقة ثبت ناقد عابد، ربما روى عن الضعفاء فيكنيهم، ولم يضره ذلك. وقد وصفه البعض بالتدليس، لكنه نادر وقليل، والنادر لا حكم له.

٧ - مسلمة، هو: مَسْلَمَة -وفي بعض الطرق: مُسْلِم- بن عبد الملك الأزدي. روى عن أبي عنبه كما في هذا الإسناد، وروى عنه: سفيان الثوري كما في هذا الإسناد، ويوسف بن عطية، فقد ذكره الحافظ المزي ضمن شيوخ يوسف بن عطية الوراق^(١).

* خلاصة حاله أنه: مجهول الحال.

٨ - أبو عنبه، هو: أبو عَنبَةَ الخولاني، قيل: اسمه عبد الله بن عنبه، أو عمارة. مختلف في صحبته، قيل: إنه ممن صلى القبلتين، قديم الإسلام، ويقال: أسلم في عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يره. مات في خلافة عبد الملك^(٢).

«الحكم على الحديث»

الحديث بهذا الإسناد: ضعيف جدا؛ لأن في إسناده يوسف بن عطية، وهو متروك كما تقدم.

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٤٤٧/٣٢)

(٢) ينظر: الثقات لابن حبان (٤٥٣/٣)، الاستيعاب (١٧٢٢/٤)، تهذيب التهذيب

(١٨٩/١٢)، التقريب (ص: ٦٦٢).

سادسا: علي بن أبي طالب، وزيد بن خالد الجهني، رضي الله عنهما "مقرونان".

وحديثهما: رواه أبو الفضل الزهري في حديثه - برواية المقنعي (ص: ١٧٤) رقم ١٢٧، قال أبو الفضل: نا إبراهيم، نا سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي أبو محمد الكوفي، نا عبدالله بن مصعب بن منظور بن زيد بن خالد أبو دؤيب الجهني، عن أبيه، عن جدّه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال^(١): «وحدثنا علي بن الحسين بن علي، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قرأ بالكهف يوم الجمعة، فهو معصوم إلى ثمانية أيام من كل فتنة تكون، فإن خرج الدجال عصم منه».

وأخرجه أبو عمرو بن يحيى المعروف بالجوري^(٢) في قوارع القرآن وما يستحب أن لا يخل بقراءته كل يوم وليلة/فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة (ص: ١٢٣) رقم ٦٩، عن أبي الفضل الزهري به بمثله.

وأخرجه الواحدي في التفسير الوسيط/سورة الكهف (٣/١٣٥) رقم ٥٦٢، قال: أخبرنا أبو حسان المزي، أنا أبو الفضل الزهري، نا إبراهيم بن عبدالله بن أيوب، نا سعيد بن محمد الجرمي، نا عبدالله بن مصعب بن منظور بن زيد بن خلف الجهني، عن أبيه، عن جدّه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) القائل هنا، هو: عبدالله بن مصعب.

(٢) بضم الجيم وفي آخرها الراء، النسبة إلى الجور، وهي بلدة من بلاد فارس. [ينظر: الأنساب للسمعاني (٣/٣٩٦)].

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ قَرَأَ الْكَهْفَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَهُوَ مَعْصُومٌ إِلَى سِتَّةِ (١) أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ فِتْنَةٍ تَكُونُ، فَإِنْ خَرَجَ الدَّجَالُ؛ عُصِمَ مِنْهُ».

فلم يذكر الواحدي هنا إسناد علي بن طالب، رضي الله عنه.

وأخرجه أبو مطيع عبد الواحد بن عبد العزيز المصري في أماليه (مخطوط ل ٦ ب)، قال: نا القاضي أبو عبدالله الحسين بن أحمد الرازي - رحمه الله-، إملاء في ذي الحجة سنة ثمان عشرة وأربعمائة، أخبرنا أبو الفضل عبيد الله بن عبدالرحمن الزهري، نا أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله بن أيوب المخرمي، نا سعيد بن محمد الجرمي، نا عبدالله بن مصعب بن منظور بن زيد بن خالد، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَهُوَ مَعْصُومٌ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ فِتْنَةٍ تَكُونُ، فَإِنْ خَرَجَ الدَّجَالُ عُصِمَ مِنْهُ».

ومن طريق أبي مطيع، أخرجه الضياء المقدسي في المختارة (٤٩/٢) رقم ٤٢٩، به بمثله.

فلم يذكر هنا أبو مطيع، ولا الضياء إسناد زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.

وأخرجه الضياء أيضا في المختارة (٥٠/٢) رقم ٤٣٠، من طريق أبي بكر بن مردويه، عن محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق، عن إبراهيم بن عبدالله بالإسنادين جميعا (علي بن أبي طالب، وزيد بن خالد).

(١) كذا عند الواحدي!، وفي الروايات الأخرى: "ثمانية".

وقال الضياء عقبه: (عبدالله بن مصعب لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم في كتابيهما).

وقال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار لابن حجر (٤٠/٥): (وفي الباب عن علي بن أبي طالب وزيد بن خالد، أخرجهما ابن مردويه بسند ضعيف).

وذكره الشمس ابن عبد الهادي في كتابه المسمى رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة (ص: ٨٦)، معلقا عن أبي بكر بن مخلد العسكري، عن إبراهيم المخرميّ به، فذكره بالإسنادين جميعا (عن علي، وزيد)، ولم يتكلم عليه، بل اكتفى بإيراده في كتابه هذا؛ ليشير إلى ضعفه.

«دراسة إسناد أبي الفضل الزهري في حديثه»

١ - إبراهيم، هو: إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن أيوب المخرميّ. روى عن: القواريري، وسعيد الجرّميّ، وغيرهما. وروى عنه: عبيد الله الزهري، وعمر بن الزيات، وغيرهما. قال الدارقطني: (ليس بثقة، حدث عن ثقات بأحاديث باطلة)، وذكر الدارقطني إحداها، ثم قال: (وهذا باطل، والإسناد ثقات كلهم). وقال الحاكم: (سمعت الإسماعيلي، يقول لأبي علي الحافظ: كتبت عن أبي إسحاق المخرميّ ببغداد؟ فقال له أبو علي: نعم، قال: فما قولك فيه؟ فقال أبو علي: كان لا ينكر له لقي الجرّميّ وأقرانه، فقال الإسماعيلي: ما هو عندي إلا صدوق). مات سنة أربع وثلاثمائة^(١).

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٤٠/٧)، الموضوعات لابن الجوزي (١٩٤/٢)، الأنساب للسمعاني (١٣٢/١٢)، ميزان الاعتدال (٤١/١)، تاريخ الإسلام (٧٦/٧)، لسان الميزان (٣٠٤/١).

* **خلاصة حاله أنه: متهم**، كما ذكر الدارقطني، وجرحه مفسر، فهو مقدم على من أحسن الظن به.

٢ - **سعيد**، هو: سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي، أبو محمد الكوفي. روى عن: يحيى بن واضح، وعبدالله بن مصعب كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: أبو زرعة، وإبراهيم المخزومي، وغيرهما. قال أبو زرعة: (سألت ابن نمير، وابن أبي شيبه عنه فأثنا عليه، وذاكرت أحمد بأحاديث عنه فعرفه وأثنى عليه، وقال: ثقة، كان يطلب معنا الحديث). وقال ابن معين: صدوق. وقال أبو داود: ثقة. وقال أبو حاتم: شيخ. قال المخزومي: (كان إذا جاء ذكر علي بن أبي طالب، قال: صلى الله عليه وسلم). وقال الحافظ الذهبي: (هو ثقة، لكنه شيعي). مات سنة ثلاثين ومائتين^(١).

* **خلاصة حاله أنه: ثقة على قول الأكثرين، فيه تشيع**. ومن أنزله عن رتبة الثقة لم يذكر سببا، ولعله بسبب ما قيل عن تشيعه.

٣ - **عبدالله**، هو: عبدالله بن مصعب بن منظور بن زيد بن خالد، أبو ذؤيب الجهنّي. روى عن: أبيه كما في هذا الإسناد. وروى عنه: سعيد الجرمي. ذكره المزي في شيوخ سعيد الجرمي^(٢).

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٥٩/٤)، الثقات لابن حبان (٢٦٨/٨)، تاريخ بغداد (١٢٣/١٠)، ميزان الاعتدال (١٥٧/٢)، سير أعلام النبلاء (٦٣٧/١٠)، تهذيب التهذيب (٧٦/٤).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٤٥/١١)، ميزان الاعتدال (٥٠٦/٢)، ذيل ميزان الاعتدال (ص: ١٩٢)، لسان الميزان (١٦/٥). قلت: قد التبس هذا الراوي، بآخر مسمى: "عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهنّي". فالظاهر أنهما واحد، وأن خالدًا ==

* خلاصة حاله أنه: مجهول الحال.

٤ - أبوه، هو: مصعب بن منظور بن زيد بن خالد الجُهنيّ. روى عن: جده زيد كما في هذا الإسناد. وروى عنه: ابنه كما في هذا الإسناد. قال الحافظ العراقي: (مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجُهنيّ، والد عبدالله بن مصعب، وقيل: هو مصعب بن منظور بن زيد بن خالد)، ثم قال: (قال الذهبي: وعبدالله بن مصعب وأبوه مجهولان، والخطبة منكرة). وكذلك نص ابن القطان: على جهالة عبدالله وأبيه مصعب^(١).

* خلاصة حاله أنه: مجهول الحال.

٥ - جده، هو: زيد بن خالد الجُهنيّ، أبو عبدالرحمن المدني. صحابي مشهور، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث. مات سنة ثمان وستين أو وسبعين^(٢).

٦ - علي بن الحسين، هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو الحسين المدني. يلقب: زين العابدين. روى عن: أبيه، وأبي رافع، رضي الله عنهما، وغيرهما. وروى عنه: الزهري، وعبدالله

جد عبدالله يلقب "منظورا" أو العكس. وقد قال الحافظ العراقي: (قيل إنهما واحد). وهذا الثاني، قال فيه الذهبي: (عن أبيه، عن جده، فرغ خطبة منكرة، وفيهم جهالة). وكذلك نص ابن القطان: على جهالة عبدالله وأبيه. وعلى كل حال، فكلاهما مجهول الحال.

(١) ينظر: ميزان الاعتدال (٥٠٦/٢)، ذيل ميزان الاعتدال (ص: ١٩٢)، لسان الميزان (١٦/٥).

(٢) ينظر: الاستيعاب (٥٤٩/٢)، تهذيب التهذيب (٤١٠/٣)، الإصابة (٤٩٩/٢)، التقريب (ص: ٢٢٣).

بن مصعب كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال ابن سعد (كان ثقة، مأموناً، كثير الحديث، عالياً، رفيعاً، ورعاً). وقال العجلي: (تابعي ثقة، وكان رجلاً صالحاً). وقال الإمام مالك: (كان يسمى زين العابدين لعبادته). وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة ثبت، عابد، فقيه، فاضل، مشهور). مات سنة ثلاث وتسعين^(١).

* خلاصة حاله أنه: ثقة ثبت عابد فقيه فاضل.

٧ - أبوه، هو: الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو عبدالله المدني. سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم، وريحانته من الدنيا وأحد سيدي شباب أهل الجنة. صحابي جليل، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبيه وغيرهما، وروى عنه: أخوه الحسن، وابنه علي بن الحسين وغيرهما. قتل سنة إحدى وستين^(٢).

٨ - علي بن أبي طالب، هو: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، أبو الحسن القرشي. صحابي جليل مشهور رضي الله عنه، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وزوج ابنته. من السابقين الأولين، ورجح جمع أنه أول من أسلم، وهو أحد العشرة. وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث. مات في رمضان سنة أربعين^(٣).

(١) ينظر: الثقات للعجلي (١٥٣/٢)، الجرح والتعديل (١٧٨/٦)، الثقات لابن حبان (١٥٩/٥)، تهذيب الكمال (٣٨٢/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٣٨٦/٤)، تهذيب التهذيب (٣٠٤/٧)، التقريب (ص: ٤٠٠).

(٢) ينظر: الاستيعاب (٣٩٢/١)، سير أعلام النبلاء (٢٨٠/٣)، الإصابة (٦٧/٢).

(٣) ينظر: الاستيعاب (١٠٨٩/٣)، الإصابة (٤٦٤/٤)، التقريب (ص: ٤٠٢).

«الحكم على الحديث»

الحديث بهذا الإسناد: ضعيف جدا؛ لأنه من رواية إبراهيم بن عبد الله المخزومي، وهو متهم، كما تقدم.

**سابعا: عبدالله بن عباس، والبراء بن عازب رضي الله عنهما
"مقرونان".**

وحديثهما: أخرجه الديلمي في مسند الفردوس -المطبوع بحاشية فردوس الأخبار- (٣٤/٤) رقم ٥٥٩٩، قال: أخبرنا محمود رحمه الله، أخبرنا محمد بن علي المكفوف، أخبرنا أبو الشيخ: حدثنا عبدالرحمن بن محمد بن حماد، حدثنا أحمد بن يحيى الصوفي، حدثنا محمد بن عقبة الشيباني، حدثنا سوار بن مصعب، عن أبي إسحاق، عن البراء. وعن^(١) سعيد بن جبير، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ عَشْرًا مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ، مُلِيَءَ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ إِيْمَانًا، وَمَنْ قَرَأَهَا فِي لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ كَانَ لَهُ نُورًا كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ إِلَى

(١) في المطبوعة: "عن"، بدون واو، وهو تصحيف، والتصويب من نتائج الأفكار للحافظ ابن حجر (٤١/٥)، كما يقتضيه سياق الإسناد. فكأن سوارا، قال هنا: عن أبي إسحاق، عن البراء، وسعيد بن جبير.

والقائل: "وعن سعيد بن جبير"، هو أبو إسحاق، وليس سوار؛ فإن سوار بن مصعب ليس له رواية عن سعيد بن جبير مباشرة؛ وإنما روايته عن أبي إسحاق، عن سعيد. وإنما نبهت على ذلك؛ لغموض عبارة الحافظ ابن حجر في النتائج، وبالله التوفيق.

بُصِرَى، وَمَنْ قَرَأَهَا فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ قَدَّمَ أَوْ أَحْرَرَ، حُفِظَ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، فَإِذَا خَرَجَ الدَّجَالُ فِيمَا بَيْنَهُمَا لَمْ يَتَّبِعْهُ».

وذكره الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٤١/٥)، وعزاه لأبي الشيخ في كتاب الثواب، وقال: (من طريق سوار). ثم ذكر لفظه مختصراً، وقال عقبه: (وسوار ضعيف جدا).

«دراسة إسناد أبي الشيخ في كتاب الثواب»

١ - **عبدالرحمن**، هو: عبدالرحمن بن محمد بن حماد الطهراني الرازي. سمع بندارا، وأحمد بن يحيى الصوفي كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: أبو الشيخ كما في هذا الإسناد، وأبو الحسن القطان، وغيرهما. قال الخليلي: ثقة^(١).

* خلاصة حاله أنه: ثقة.

٢ - **أحمد**، هو: أحمد بن يحيى بن زكريا الأودي، أبو جعفر الكوفي الصوفي. روى عن: شريك القاضي، ومحمد بن عقبة، وغيرهما. وروى عنه: النسائي، وعبدالرحمن الطهراني كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال أبو حاتم: ثقة. وقال النسائي: (لا بأس به). وقال الحافظان الذهبي، وابن حجر: ثقة. مات سنة أربع وستين ومائتين^(٢).

(١) ينظر: الإرشاد للخليلي (٦٧٤/٢)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢٩٥/٦)
(٢) ينظر: مشيخة النسائي (ص: ٥٧)، الجرح والتعديل (٨١/٢)، الثقات لابن حبان (٤٠/٨)، تهذيب الكمال (٥١٧/١)، الكاشف (٢٠٤/١)، تهذيب التهذيب (٨٨/١)، التقريب (ص: ٨٥).

* **خلاصة حاله أنه: ثقة.** وتشدد فيه النسائي، ولم يذكر سببا ينزله عن ذلك.

٣ - **محمد**، هو: محمد بن عقبة بن المغيرة الشيباني، أبو عبد الله الطحان الكوفي. روى عن: سوار بن مصعب، وفضيل بن سليمان، وغيرهما. وروى عنه: البخاري، وأحمد بن يحيى الصوفي، وغيرهما. قال أبو حاتم: (ليس بالمشهور). وقال البخاري: (معروف الحديث). وقال ابن حجر: (نبه النباتي على أن تقييد ذلك بالحديث لا يدل على أنه هو مشهور، وهو كما قال). وقال ابن عدي: (من الثقات)، وقال الحاكم، ومطين: ثقة. مات سنة عشرين ومائتين^(١).

* **خلاصة حاله أنه: ثقة على قول الأكثرين**، ونفي أبي حاتم شهرته لا يضره؛ لأن البخاري نص على أنه معروف الحديث.

٤ - **سوار**، هو: سوار بن مصعب الهمداني، أبو عبد الله الكوفي الأعمى. روى عن: أبي إسحاق السبيعي، وعطية العوفي، وغيرهما. روى عنه: شبابة، ومحمد بن عقبة كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال ابن معين: (لم يكن بثقة، ولا يكتب حديثه). وقال أحمد: (متروك الحديث). وقال البخاري:

(١) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (١/٢٠٠)، الجرح والتعديل (٨/٣٦)، الثقات لابن حبان (٩/٥٠) و (٩/٧١)، سوالات السجزي للحاكم (ص: ١٦١)، تهذيب الكمال (٢٦/١٢٣)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/٢٧٨)، تهذيب التهذيب (٩/٣٤٦)، لسان الميزان (٧/٣٥٠)، التقريب (ص: ٤٩٦).

(منكر الحديث). وقال أبو حاتم: (متروك الحديث، لا يكتب حديثه ذاهب الحديث). وقال أبو داود: (غير ثقة). وقال الدارقطني والنسائي: متروك^(١).

* خلاصة حاله أنه: متروك الحديث.

٥ - أبو إسحاق، هو: عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني، أبو إسحاق السبعي الكوفي. مشهور بكنيته. روى عن: البراء بن عازب، والأسود بن يزيد، وغيرهما. وروى عنه: ابنه يونس، وسوار كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال الإمام أحمد، وابن معين، والنسائي: ثقة. وقال العجلي: (تابعي ثقة). وقال أبو حاتم: (ثقة، وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني، وشبهه الزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان مدلسا). وقال الفسوي: (قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط). وقال الحافظ الذهبي: (من أئمة التابعين بالكوفة، وأثبتهم، إلا أنه شاخ، ونسي، ولم يختلط. وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلا). مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك^(٢).

(١) ينظر: التاريخ الكبير (١٦٩/٤)، الضعفاء الكبير (١٦٨/٢)، الجرح والتعديل (٢٧١/٤)، المجروحين (٤٥٢/١)، الكامل (٥٣١/٤)، سنن الدارقطني (٢٣٢/١)، ميزان الاعتدال (٢٤٦/٢)، اللسان (٢١٦/٤).

(٢) ينظر: الثقات للعجلي (١٧٩/٢)، الجرح والتعديل (٥٨٩/٣) و (٢٤٢/٦)، ميزان الاعتدال (٢٧٠/٣)، المختلطين للعلائي (ص: ٩٣)، شرح علل الترمذي (١٥٥/٢)، هدي الساري (ص: ٤٣١) و (ص: ٤٦٣)، تهذيب التهذيب (٦٣/٨)، طبقات المدلسين (ص: ٤٢)، الكواكب النيرات (٤١).

* خلاصة حاله أنه: تابعي ثقة ثبت مكثراً، لكنه مدلس، وقد تغير، أو اختلط بأخرة.

وقد عنعن هنا، وتدليسه قادح.

٦ - البراء، هو: البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري الأوسي، يكنى أبا عمارة. صحابي جليل ولأبيه أيضاً صحبة. شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة غزوة، وقيل: استصغر يوم بدر وأحد، وشهد الخندق وما بعدها. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١).

٧ - سعيد، هو: سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، أبو عبد الله الكوفي. روى عن: ابن عباس، وابن عمر، رضي الله عنهما، وغيرهما. وروى عنه: أبو إسحاق السبعي، والأعمش، وغيرهما. قال العجلي: (تابعي ثقة). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان فقيهاً عبداً فاضلاً ورعاً). وقال أبو قاسم اللالكائي: (ثقة، إمام، حجة على المسلمين). وقال ابن المديني: (أصحاب ابن عباس الذين يذهبون مذهبه، ويسلكون طريقه: عطاء، وطاوس، ومجاهد، وجابر بن زيد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، فأعلم هؤلاء سعيد بن جبير، وأثبتهم فيه). وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة ثبت فقيه). مات سنة خمس وتسعين، وقيل غير ذلك^(٢).

(١) ينظر: الاستيعاب (١/١٥٥)، سير أعلام النبلاء (٣/١٩٤)، الإصابة (١/٤١١).
(٢) ينظر: العلل لابن المديني (٢٥)، الثقات للعجلي (١/٣٩٥)، الجرح والتعديل (٤/٩)،
سؤالات الآجري لأبي داود (٥٥٧)، تهذيب الكمال (١٠/٣٥٨)، تهذيب التهذيب (٤/١١)،
التقريب (ص: ٢٣٤).

* خلاصة حاله أنه: إمام فقيه ثقة ثبت، أثبت أصحاب ابن عباس.

٨ - عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، صحابي جليل. سبق ترجمته في الحديث الرابع.

«الحكم على الحديث»

الحديث بهذا الإسناد: ضعيف جداً؛ لأنه من رواية سوار بن

مصعب، وهو متروك الحديث، كما تقدم.

ثامناً: أبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

وحديثه يرويه: أبو هاشم الرماني الواسطي، واختلف عنه في متنه

من وجهين:

الوجه الأول: أبو هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، **موقوفاً عليه من قوله، بذكر سورة الكهف دون تحديد يوم الجمعة.**

الوجه الثاني: أبو هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، **موقوفاً عليه من قوله، بذكر سورة الكهف مع تحديد يوم الجمعة.**

وفيه وجه آخر لا يثبت، أكتفي بالإشارة إليه في الحاشية^(١).

(١) **الوجه الثالث:** أبو هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعا. **في الوضوء فقط وليس فيه ذكر الكهف.**

وقد وقفت عليه من ثلاث طرق، لا يخلو أحدها من مقال. ومن أجل ذلك ذكرته في الحاشية؛ لضعفه، ولأنه غير مؤثر على ما في الأصل، ولأنه ليس فيه ذكر الكهف. (فقد رواه عن أبي هاشم: قيس بن الربيع، والوليد بن مروان، وروح بن القاسم)، وكلهم رفعه.

الأول طريق قيس: ورد عند الطبراني في الدعاء/باب القول عند افتتاح الوضوء (٩٧٥/٢) رقم ٣٨٨، وفي إسناده: يحيى بن عبد الحميد الحماني. وهو متروك مع سعة حفظه، نظرا لاتهامه بسرقة الحديث. [ينظر ترجمته: الضعفاء الصغير (ص: ١٣٩)، الجرح والتعديل (١٦٨/٩)، الكامل (٩٥/٩)، الضعفاء الكبير (٤١٢/٤)، أحوال الرجال (ص: ١٣٦)، تهذيب التهذيب (٢٤٣/١١)، التقريب (ص: ٥٩٣)].

الثاني طريق الوليد: ورد عند الطبراني في الدعاء/باب القول عند افتتاح الوضوء (٩٧٥/٢) رقم ٣٨٩، وفي إسناده: الوليد بن مروان. وهو مجهول. [ينظر: الجرح والتعديل (١٨٧/٩)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٨٧/٣)، ميزان الاعتدال (٣٤٧/٤)].

الثالث طريق روح: ورد في المزكيات لأبي إسحاق المزكي بانتقاء الدارقطني (ص: ١٢٨) رقم ٥٥، وفي إسناده: عيسى بن شعيب النحوي البصري الضرير. وهو صدوق يخطئ. وقد تفرد به عن روح، كما نص الدارقطني. [ينظر ترجمته: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢٣٩/٢)، تاريخ الإسلام (١١٧٨/٤)، ميزان الاعتدال (٣١٣/٣)، تهذيب التهذيب (٢١٣/٨)].

والحاصل أن هذه ثلاث طرق لا تخلو من مغممٍ فلا يمكن أن تعطل بها رواية الثقات كالثوري وشعبة. فالقاعدة المعروفة التي ذكرها البيهقي في السنن الكبرى (١٦٨/١٠): أن رواية الثقات لا تعطل برواية الضعفاء، وبالله التوفيق.

* تفصيل التخریج:

الوجه الأول: أبو هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، موقوفا عليه من قوله، بذكر سورة الكهف دون تحديد يوم الجمعة.

رواه سفيان الثوري (في الوجه الراجح عنه)، وشعبة بن الحجاج (في الوجه الراجح عنه)، كلاهما عن أبي هاشم به.

أما حديث سفيان، فأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف/كتاب فضائل القرآن/باب تعليم القرآن وفضله (٣/٣٧٨) رقم ٦٠٢٣، عن الثوري، عن أبي هاشم الواسطي، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري قال: «مَنْ تَوَضَّأَ، ثُمَّ فَرَّغَ مِنْ وُضُوئِهِ ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، خُتِمَ عَلَيْهَا بِخَاتَمٍ فُوضِعَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَلَا تُكْسَرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(١)، وَمَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أَنْزِلَتْ، ثُمَّ أَدْرَكَ الدَّجَالَ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ سَبِيلٌ، وَمَنْ قَرَأَ خَاتِمَةَ سُورَةِ الْكَهْفِ أَضَاءَ نُورُهُ مِنْ حَيْثُ قَرَأَهَا مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ».

وأخرجه أيضا في المصنف/كتاب الطهارة/باب وضوء المقطوع (١/١٨٦) رقم ٧٣٠، بنفس الإسناد، بلفظ مقارب.

(١) بعض الرواة عن أبي هاشم الرماني، يقتصر على ذكر هذا الجزء المتعلق بالوضوء في متنه فقط، وبعضهم يذكر معه سورة الكهف، وبعضهم يقتصر على ذكر سورة الكهف في متنه فقط، وهذا لا يعد من قبيل الاختلاف في المتن، بقدر ما هو اختصار من بعض الرواة، أو من أبي هاشم نفسه، فمرة يطوله، ومرة يختصره، والله أعلم.

وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن/المعقل من الدجال (٥٦٣/٢) رقم ١٥٧٩، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مَجَلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أَنْزَلَتْ أَضَاءَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ، وَمَنْ قَرَأَ آخِرَهَا ثُمَّ أَدْرَكَ الدَّجَالَ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ».

وأخرجه نعيم أيضا في نفس الموضوع السابق (٥٦٤/٢) رقم ١٥٨٢، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، به بلفظ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أَنْزَلَتْ، ثُمَّ خَرَجَ لِلدَّجَالِ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ سَبِيلٌ».

ومن طريق نعيم، أخرجه الحاكم في المستدرک/كتاب الفتن والملاحم (٥١١/٤)، به بمثله. وقال الحاكم عقبه: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه). ووافقه الذهبي.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى/كتاب عمل اليوم والليلة/ذكر حديث أبي سعيد الخدري فيه "الدجال" (٣٤٨/٩) رقم ١٠٧٢٤، عن محمد بن بشار، عن عبدالرحمن به بلفظ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أَنْزَلَتْ، ثُمَّ أَدْرَكَ الدَّجَالَ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ سَبِيلٌ، وَمَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَانَ لَهُ نُورًا مِنْ حَيْثُ قَرَأَهَا مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ».

وقد روي عن سفيان الثوري، خلاف ذلك، والمثبت في الأصل هنا، هو الراجح^(١).

(١) حيث إن هذا الحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف عنه في إسناده، ومثله، من

ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: سفيان، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، موقوفاً عليه من قوله. بذكر سورة الكهف **دون تحديد يوم الجمعة**.
رواه عبد الرزاق، ووكيع، وعبدالرحمن بن مهدي، كلهم، عن سفيان به. وقد سبق تخريجه في الأصل.

الوجه الثاني: سفيان، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، موقوفاً عليه من قوله. بذكر سورة الكهف **مع تحديد يوم الجمعة**.
رواه قبيصة بن عقبة وحده، عن سفيان به.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان/الصلوة/فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة ويومها، وفضل قراءة سورة الكهف (٤/٣٦) رقم ٢٧٧٦، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرٍ بْنُ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْفَضْلِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، حَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ الْحَرَّالِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَدِينِيِّ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عَقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَذْرَكَ الدَّجَالَ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ، - أَوْ قَالَ: لَمْ يَضُرَّهُ - وَمَنْ قَرَأَ خَاتِمَةَ سُورَةِ الْكَهْفِ أَضَاءَ لَهُ نُورًا مِنْ حَيْثُ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ».

الوجه الثالث: سفيان، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعاً. [ولم يتحدد ذكر سورة الكهف أصلاً في متنه].

رواه أبو إسحاق الفزاري، وعبد الملك الذماري، كلاهما، عن سفيان به. وروايتها ذكرها معلقة: الدارقطني في العلل (٣٠٨/١١)، ولم أقف عليها مسندة فيما بين يدي من المصادر

● النظر في الخلاف، وبيان الراجح، وقرائن الترجيح:

بناء على ما تقدم في التخريج، وما سيأتي من أحوال الرواة، فالراجح من هذا الاختلاف على سفيان، هو الوجه الأول، وقرائن ترجيحه، كما يلي:

==

١ - **الأكثرية**: حيث إن الوجه الأول، رواه ثلاثة، هم: عبد الرزاق بن همام بن نافع الجَمِيرِيّ اليماني، أبو بكر الصنعاني. وهو: ثقة ثبت مصنف، من أثبت الناس في معمر، ومن الطبقة الثانية من أصحاب الثوري، فيه تشيع لا يضر، عمي بعد المائتين، فتغير، فلم يقدح ذلك في صحة كتابه، وله أوهام قليلة إذا حدث من حفظه. [ينظر: الثقات للعجلي (٩٣/٢)، الجرح والتعديل (٣٨/٦)، الثقات لابن حبان (٤١٢/٨)، الكامل (٥٣٨/٦)، المختلطين للعلائي (ص: ٧٤)، ميزان الاعتدال (٦٠٩/٢)، سير أعلام النبلاء (٥٦٣/٩)، تهذيب التهذيب (٣١٠/٦)، هدي الساري (ص: ٤١٩)].

ووكيع بن الجراح بن مَلِيح الرُّؤَاسِيّ، أبو سفيان الكوفي. وهو: ثقة ثبت، حجة ناقد، مكثّر، ومن أثبت الناس في الثوري. وله أوهام قليلة، لا تعد في سعة ما روى. [ينظر: الثقات للعجلي (٣٤١/٢)، الجرح والتعديل (٢١٩/١)، سير أعلام النبلاء (١٤٠/٩)، ميزان الاعتدال (٣٣٥/٤)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٧٢٢/٢)، إكمال تهذيب الكمال (٢٢٥/١٢)، تهذيب التهذيب (١٢٣/١١)، التقريب (ص: ٥٨١)].

وعبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، أبو سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ. وهو: إمام ثقة ثبت فقيه ناقد، أثبت أصحاب حماد بن زيد، ومن الطبقة الأولى من أصحاب الثوري، ولا يروي إلا عن ثقة، وربما صحف شيئاً قليلاً فلا يضره ذلك في سعة ما روى. [ينظر: الثقات للعجلي (٨٨/٢)، الجرح والتعديل (٢٨٨/٥)، تاريخ بغداد (٥١٢/١١)، تهذيب التهذيب (٢٧٩/٦)، التقريب (ص: ٣٥١)].

في حين انفرد برواية الوجه الثاني: قبيصة بن عُقبة بن محمد، السوّائِيّ الكوفي، وهو: صدوق ربما خالف، وفي حديثه عن سفيان شيء. [ينظر: تاريخ بغداد (٤٩٣/١٤)، سير أعلام النبلاء (١٣٠/١٠)، هدي الساري (ص: ٤٣٦)، التقريب (ص: ٤٥٣)، تهذيب التهذيب (٣٤٧/٨)].

وأما الوجه الثالث، فرواه اثنان، -ولا أظنه ثبت عنهما فقد علقه الدارقطني ولم أجده في دواوين السنة- هما:

==

وأما حديث شعبة، فأخرجه النسائي في السنن الكبرى/كتاب عمل اليوم والليلة/ذكر حديث أبي سعيد الخدري فيه "الدجال" (٣٤٨/٩) رقم ١٠٧٢٣، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَجَلَزٍ يُحَدِّثُ عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، نَحْوَهُ^(١)، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَقَالَ: «مَنْ حَيْثُ يَفْرُوهُ إِلَى مَكَّةَ» وَقَالَ: «مَنْ قَرَأَ آخِرَ الْكُحْفِ».

هذه رواية محمد بن جعفر "غندر"، عن شعبة.

وأخرجه النسائي أيضا في موضع آخر من السنن الكبرى/كتاب عمل

إبراهيم بن محمد بن الحارث القزاري، أبو إسحاق الكوفي الشامي. وهو إمام ثقة فقيه، صاحب سنة، وعالم بالسيرة. [ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٩/٤٩٤)، الثقات للعجلي (٢٠٥/١)، إكمال تهذيب الكمال (١/٢٦٩)، ذيل ميزان الاعتدال (ص: ٢٢)، تهذيب التهذيب (١٥١/١)].

وعبد الملك بن عبدالرحمن الذماري، وهو ضعيف. [ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٥/٣٥٥) و(٥/٣٥٦)، الكامل (٦/٥٣١)، تهذيب الكمال (١٨/٣٣٥)، تهذيب التهذيب (٦/٤٠٠)].

فالوجه الأول رواه ثلاثة، فهم أكثرية.

٢ - الاختصاص: فإن الوجه الأول رواه ابن مهدي، وهو مقدم في سفيان على غيره من رواة الأوجه الأخرى.

٣ - وهذا يلتقي مع ترجيح الطبراني للوجه الموقوف عن سفيان، فقال الطبراني في الدعاء (٢/٩٧٥): (وقفه الناس، وكذلك رواه سفيان الثوري موقوفا).

(١) أحال على لفظ الحديث المرفوع قبله، ولفظه: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكُحْفِ كَمَا أَنْزَلَتْ كَانَتْ لَهُ نُورًا مِنْ مَقَامِهِ إِلَى مَكَّةَ، وَمَنْ قَرَأَ بَعْشَرَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا فَخَرَجَ الدَّجَالُ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ».

اليوم واللييلة/ما يقول إذا فرغ من وضوئه (٣٧/٩) رقم ٩٨٢٩، بنفس الإسناد المذكور هنا، ولم يسق متنه، وأحال على لفظ الحديث قبله، وهو متن الوضوء، ولفظه: «مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ فِي رَقِّي تَمَّ طُبِعَ بِطَابَعٍ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وقال النسائي عقبه: (هذا خطأ، والصواب موقوف، خالفه^(١) محمد بن جعفر فوقه).

وقال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٢٤٦/١): (وإنما اختلف في رفع المتن ووقفه، فالنسائي جرى على طريقته في الترجيح بالأكثر والأحفظ، فذلك حكم عليه بالخطأ. وأما على طريقة المصنف -يعني: النووي- تبعا لابن الصلاح وغيره فالرفع عندهم مقدم؛ لما مع الرفع من زيادة العلم. وعلى تقدير العمل بالطريقة الأخرى فهذا مما لا مجال للرأي فيه، فله حكم الرفع، والله أعلم).

وتابعه معاذ بن معاذ، عن شعبة موقوفا أيضا.

وروايته ذكرها البيهقي في شعب الإيمان (٢٦٩/٤)، معلقة، فقال: (ورواه معاذ بن معاذ، عن شعبة موقوفا). ولم أقف عليها موصولة فيما بين يدي من المصادر.

وتابعه أيضا: يحيى القطان.

وروايته أخرجها مسدد في مسنده، كما في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد

(١) يعني: خالف يحيى بن كثير الذي رفع الحديث.

المسانيد العشرة للبوصيري/كتاب الطهارة/باب ما يقال بعد الوضوء (٣٤٢/١) رقم ٥٨٢ /١، عن يحيى، عن شعبة، به بمتن الوضوء، بنحو لفظ النسائي المذكور.

وتابعه أيضا: **عمرو بن مرزوق**.

وروايته أخرجها الطبراني في الدعاء (٩٧٥/٢) رقم ٣٩١، حدثنا محمد بن محمد التمار، حدثنا عمرو بن مرزوق، حدثنا شعبة به. ولم يسق متنه، بل أحال على الأحاديث قبله، وهو متن الوضوء، بنحو لفظ النسائي المذكور.

وتابعهم جماعة، لم يحددوا، ذكر ذلك الدارقطني في علله (٣٠٨/١١): (ورواه غندر، وأصحاب شعبة، عن شعبة موقوفا).

وقال البيهقي في الدعوات الكبير (١١٨/١): (وروي أيضا عن شعبة، عن أبي هاشم هكذا مرفوعا، والمشهور موقوف).

وقال الطبراني في الدعاء (٩٧٥/٢): (وقفه الناس، وكذلك رواه سفيان الثوري موقوفا).

وقد روي عن شعبة، خلاف ذلك، والمثبت في الأصل هنا، هو الراجح^(١).

(١) حيث إن هذا الحديث يرويه شعبة بن الحجاج، واختلف عنه في إسناده، من وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، موقوفا عليه من قوله.

رواه محمد بن جعفر "غندر"، ومعاذ بن معاذ، ويحيى بن سعيد القطان، وعمرو

==

بن مرزوق، وأصحاب شعبة (كما ذكر الدارقطني)، كلهم، عن شعبة به. وقد سبق تخريجه في الأصل.

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، **عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعا.**

رواه يحيى بن كثير، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وربيع بن يحيى، كلهم، عن شعبة به.

حديث يحيى، أخرجه النسائي في السنن الكبرى/كتاب عمل اليوم والليلة/ذكر حديث أبي سعيد الخدري فيه "الدجال" (٣٤٨/٩) رقم ١٠٧٢٢، قال: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أَنْزَلَتْ كَانَتْ لَهُ نُورًا مِنْ مَقَامِهِ إِلَى مَكَّةَ، وَمَنْ قَرَأَ بِعَشْرِ آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا فَخَرَجَ الدَّجَالُ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ».

وأخرجه النسائي أيضا في موضع آخر من السنن الكبرى/كتاب عمل اليوم والليلة/ما يقول إذا فرغ من وضوئه (٣٧/٩) رقم ٩٨٢٩، بنفس الإسناد المذكور هنا، لكن بمتن الوضوء، ولفظه: «مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ فِي رَقِي نَمَّ طَبِيعَ بَطَابِيعِ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وقال النسائي عقبه: (هذا خطأ، والصواب موقوف، خالفه محمد بن جعفر فوقفه).

وأخرجه الطبراني في الدعاء (٩٧٥/٢) رقم ٣٩٠، عن البزار، وعبدان، كلاهما، عن يحيى بن السكن، به، بمتن الوضوء نحو لفظ النسائي.

وقال الطبراني عقبه: (رفعه، يعني: يحيى بن كثير، عن شعبة. ووقفه الناس، وكذلك رواه سفيان الثوري موقوفا).

وأخرجه الطبراني أيضا في المعجم الأوسط (١٢٣/٢) رقم ١٤٥٥، عن أحمد بن محمد بن صدقة، عن يحيى به.

وقال الطبراني عقبه: (لم يرو هذا الحديث مرفوعا عن شعبة، إلا يحيى بن كثير).

وتعقبه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٤٠/٥)، فقال: (فيه نظر، فقد أخرجه ابن

==

مردويه في التفسير من طريق عبد الصمد، عن شعبة مرفوعاً أيضاً، وما عرفت عبد الصمد هو ابن عبد الوارث أو غيره؟). اهـ.

قلت: هو عبد الصمد بن عبد الوارث، كما ثبت لي من خلال تتبع الأسانيد، وسيأتي حديثه في شعب الإيمان بعد هذا.

وأخرجه الحاكم في المستدرک/كتاب فضائل القرآن (١/٥٦٤)، من طريق أبي قلابة الرقاشي، عن يحيى بن كثير به، مرفوعاً، قال: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أُنزِلَتْ، كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَقَامِهِ إِلَى مَكَّةَ، وَمَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا ثُمَّ خَرَجَ الدَّجَالَ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ كَتَبَ فِي رَقِي، ثُمَّ طُبِعَ بِطَائِعٍ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وقال الحاكم عقبه: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ورواه سفيان الثوري، عن أبي هاشم فأوقفه). ووافقه الذهبي.

وحديث عبد الصمد، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان/الطهارات/فضل الموضوع (٤/٢٦٨) رقم ٢٤٩٩، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْخَافِظُ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا، أَخْبَرَنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي هَاشِمِ الرُّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَجَلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أُنزِلَتْ كَانَتْ لَهُ نُورًا مِنْ حَيْثُ قَرَأَهَا إِلَى مَكَّةَ، وَمَنْ قَالَ إِذَا تَوَضَّأَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، طُبِعَ بِطَائِعٍ، ثُمَّ جُعِلَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ حَتَّى يُؤْتَى بِصَاحِبِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وحديث ربيع، حكاه الدارقطني، وواه، فقال في العلل (١١/٣٠٨): (وقيل: عن ربيع بن يحيى، عن شعبة مرفوعاً، ولم يثبت). ولم أقف على تلك الرواية مسندة فيما بين يدي من المصادر.

● النظر في الخلاف، وبيان الراجح، وقرائن الترجيح:

بناء على ما تقدم في التخریج، وما سيأتي من أحوال الرواة، فالراجح من هذا الاختلاف على شعبة، هو الوجه الأول، وقرائن ترجيحه، كما يلي:

==

١ - **الأكثرية:** حيث إن الوجه الأول، رواه أربعة، هم:

محمد بن جعفر الهذلي، أبو عبدالله البصري المعروف بـ "عُذْر". وهو: **ثقة صحيح الكتاب، وأثبت الناس في شعبة.** [كما ترجمته في الأصل].

ومعاذ بن معاذ بن نصر العنبري، أبو المثني البصري القاضي. وهو: **ثقة ثبت فقيه، من أثبت الناس في شعبة، ومن أثبت المحدثين في البصرة.** [ينظر: الجرح والتعديل (٢٤٨/٨)، تاريخ بغداد (١٦٥/١٥)، الإرشاد (٤٨٩/٢)، شرح علل الترمذي (١٥٠/٢)، تهذيب التهذيب (١٩٤/١٠)، التقريب (ص: ٥٣٦)].

ويحيى بن سعيد بن فروخ القطن التميمي، أبوسعيد البصري الأحول. وهو: **إمام ثقة ثبت ناقد.** [ينظر: الجرح والتعديل (١٥٠/٩)، الثقات لابن حبان (٦١١/٧)، الإرشاد للخليلي (٢٣٧/١)، تاريخ بغداد (٢٠٣/١٦)، تهذيب الكمال (٣٢٩/٣١)، تهذيب التهذيب (٢١٦/١١)، التقريب (ص: ٥٩١)].

عمرو بن مرزوق الباهلي، أبو عثمان البصري. وهو: **ثقة فاضل، ربما وهم.** ويحمل قول من ضعفه على أوهامه، وهي قليلة جدا، كما يظهر من كتب العلل. وأساء بعض النقاد القول فيه، وليس لذلك أصل، كما قال الإمام أحمد. [ينظر: الطبقات الكبرى (٣٠٦/٩)، الثقات للجلي (١٨٤/٢)، الضعفاء الكبير (٢٩٢/٣)، الجرح والتعديل (٢٦٣/٦)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٥٢)، سؤالات السجزي للحاكم (ص: ١٧٥)، ميزان الاعتدال (٢٨٧/٣)، تهذيب التهذيب (٩٩/٨)، التقريب (ص: ٤٢٦)].
في حين روى الوجه الثاني: ثلاثة فقط، هم:

يحيى بن كثير بن درهم العنبري، أبو غسان البصري. وهو **ثقة.** [كما في التقريب (ص: ٥٩٥)، وينظر: تهذيب التهذيب (٢٦٦/١١)].

وعبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري التُّورِي، أبو سهل البصري. وهو **ثقة على قول الأكثرين، وثبت في شعبة.** [ينظر: الثقات للجلي (٩٥/٢)، الجرح والتعديل (٥٠/٦)، الثقات لابن حبان (٤١٤/٨)، سير أعلام النبلاء (٥١٦/٩)، تهذيب التهذيب (٣٢٧/٦)، التقريب (ص: ٣٥٦)].

==

الوجه الثاني: أبو هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، موقوفاً عليه من قوله، بذكر سورة الكهف مع تحديد يوم الجمعة.

رواه هشيم بن بشير (في الوجه الراجح عنه)، عن أبي هاشم به.

أخرجه سعيد بن منصور في سننه/تفسير سورة الكهف (٢٠٧/٦) رقم ١٣٦٨، قال: حدثنا هشيم، أنا أبو هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، قال: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ الْعَتِيقِ».

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان/تعظيم القرآن/ذكر سورة هود (٨٦/٤) رقم ٢٢٢٠، من طريق سعيد بن منصور به بمثله.

وقال البيهقي عقبه: (هذا هو المحفوظ موقوف).

والربيع بن يحيى بن مقسم المرزي الأشناني، أبو الفضل البصري. وهو ثقة، ربما أخطأ في حديثه عن الثوري، وشعبة. [ينظر: الجرح والتعديل (٤٧١/٣)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٠٦)، ميزان الاعتدال (٤٣/٢)، تهذيب التهذيب (٢٥٢/٣)، هدي الساري (ص: ٤٠٢) و (ص: ٤٦١)].

٢ – الاختصاص: فإن محمد بن جعفر "غندر"، هو أثبت الناس في شعبة، ولا يوجد من يتقدم عليه من رواة الوجه الثاني. قال ابن المبارك: (إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم). [ينظر: شرح علل الترمذي (٧٠٣/٢)].

٣ – الأحظية: حيث إن من رواة الوجه الأول: يحيى القطان، وهو موصوف بالإمامة، وهذا يقتضي تقديمه على كل رواة الوجه الثاني، فليس فيهم أحد وصف بذلك.

٤ – وهذا يلتقي مع ترجيح جمع من النقاد للوجه الموقوف، كما تقدم النقل عنهم في الأصل، منهم: النسائي، والطبراني، والبيهقي، وابن حجر.

وأخرجه **أبو عبيد القاسم بن سلام** في فضائل القرآن/باب فضائل سورة هود وبنو إسرائيل والكهف ومريم وطه (ص: ٢٤٤)، قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا أبو هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، قال: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ».

وأخرجه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٣٨/٥)، من طريق أبي عبيد، به. وقال الحافظ عقبه: (وهذا حديث حسن). ثم قال: (واختلف على هشيم في رفعه ووقفه، والذين وقفوه عنه أكثر وأحفظ، لكن له مع ذلك حكم المرفوع، إذ لا مجال للرأي فيه).

وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن/باب في فضل سورة الكهف (ص: ٩٩) رقم ٢١١، عن **أحمد بن خلف البغدادي**، عن هشيم به بمثل لفظ أبي عبيد. ولم يصرح هشيم فيه بالسماع. وقد روي عن هشيم، خلاف ذلك في إسناده ومنتنه، والمثبت في الأصل هنا، هو الراجح^(١).

(١) حيث إن هذا الحديث يرويه هشيم بن بشير، واختلف عنه في إسناده ومنتنه، من أربعة أوجه:

الوجه الأول: هشيم، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس، عن أبي سعيد، موقوفاً عليه من قوله، بذكر يوم الجمعة والبيت العتيق. رواه سعيد بن منصور، والقاسم بن سلام، وأحمد بن خلف البغدادي، كلهم، عن هشيم به. وقد سبق تخريجه في الأصل.

الوجه الثاني: هشيم، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس، عن أبي سعيد، موقوفاً عليه من قوله، بذكر ليلة الجمعة والبيت العتيق.

رواه أبو النعمان عارم، عن هشيم به.

أخرجه الدارمي في السنن/كتاب فضائل القرآن/باب في فضل سورة الكهف (٢١٤٣/٤) رقم ٣٤٥٠، قال: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ».

الوجه الثالث: هشيم، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعاً. بذكر يوم الجمعة والبيت العتيق.

رواه يزيد بن مخلد، عن هشيم به.

فضائل الأوقات للبيهقي/فصل في فضل ليلة الجمعة ويوم الجمعة، وفضل قراءة سورة الكهف (ص: ٥٠٢) رقم ٢٧٩، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَسْلَمُ بْنُ سَهْلِ الْوَاسِطِيِّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي هَاشِمِ الرُّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ [عُبَادٍ]، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ».

الوجه الرابع: هشيم، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعاً. بذكر يوم الجمعة وعدم ذكر البيت العتيق.

رواه نعيم بن حماد، عن هشيم به.

أخرجه الحاكم في المستدرک/كتاب التفسير (٣٦٨/٢)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدِ الشَّعْرَانِيِّ، حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَنَّ أَبَا هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ

==

النُّورِ ما بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ».

وقال الحاكم عقبه: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه). وقال الحافظ الذهبي في التلخيص: (نعيم ذو مناكير).

تنبيهات:

الأول: قال الدارقطني في العلل (٣٠٨/١١): (ورواه الحكم بن موسى، عن هشيم، عن أبي هاشم مرفوعا. ووقفه غيره عن هشيم، وهو الصواب). اهـ.
قلت: لم أقف على رواية الحكم هذه، وبناء عليه لا يُعْرَف لفظها هل مختص بسورة الكهف أم لا؟

الثاني: حاول الحافظ ابن حجر الجمع بين رواية اليوم، ورواية الليلة في الجمعة، فقال في نتائج الأفكار (٤١/٥): (ويمكن الجمع بأن المراد اليوم بليته والليلة بيومها). اهـ.
قلت: مخرج الحديث واحد، والظاهر أن عارما رواه بالمعنى، والأصح رواية اليوم، كما رواها الأكثر.

● النظر في الخلاف، وبيان الراجح، وقرائن الترجيح:

بناء على ما تقدم في التخريج، وما سيأتي من أحوال الرواة، فالراجح من هذا الاختلاف على هشيم، هو الوجه الأول، وقرائن ترجيحه، كما يلي:

١ - **الأكثرية:** حيث إن الوجه الأول، رواه جماعة، منهم: سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، أبو عثمان المرؤزي المكي. وهو ثقة ثبت متقن مصنف، **رواية ابن عليه.** [ينظر: الجرح والتعديل (٦٨/٤)، الإرشاد للخليلي (٢٣١/١)، تهذيب التهذيب (٨٩/٤)، التقريب (ص: ٢٤١)].

والقاسم بن سلام البغدادي، أبو عبيد الفقيه القاضي صاحب التصانيف. وهو ثقة **فاضل مصنف**، [كما في التقريب (ص: ٤٥٠)، وينظر: تهذيب التهذيب (٣١٥/٨)].
في حين انفرد برواية الوجه الثاني: محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البصري، ولقبه "عارم". وهو ثقة، **من أثبت الناس في حماد بن زيد. واختلط بأخرة**، قيل: سنة ستة عشر، وقيل: سنة عشرين ومائتين. مات سنة أربع وعشرين ومائتين. لكن الدارمي تحمل عنه قبل اختلاطه. [ينظر: الجرح والتعديل (٥٨/٨)، المجروحين ==

((دراسة الإسناد))

أ - دراسة إسناد الوجه الأول في مصنف عبد الرزاق:

١ - **الثوري**، هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي.

* **خلاصة حاله أنه: إمام فقيه ثقة ثبت ناقد عابد.** [سبق في الحديث الخامس].

٢ - **أبو هاشم**، هو: أبو هاشم الرماني الواسطي، اسمه: يحيى بن دينار، وقيل: ابن الأسود وقيل: غير ذلك. روى عن: أبي وائل، وأبي مجلز، وغيرهما. وروى عنه: الثوري، وشعبة، وغيرهما. قال أحمد وابن معين وأبو

(٣١١/٢)، تهذيب الكمال (٢٨٧/٢٦)، المختلطين للعلائي (٤١)، ميزان الاعتدال (٧/٤)، سير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٠)، التقييد والإيضاح للعراقي (١٤٦٤/٢)، تهذيب التهذيب (٤٠٢/٩).

وانفرد برواية الوجه الثالث: يزيد بن مخلد أبو خدّاش الواسطي. وهو **مجهول الحال**. [ينظر: الجرح والتعديل (٢٩١/٩)، تاريخ الإسلام (٩٧٥/٥)].

وانفرد برواية الوجه الرابع: نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبد الله المروزي. وهو: **صدوق، كثير الخطأ، وانفرد بأحاديث منكّرة في الملاحم**. [ينظر: الجرح والتعديل (٤٦٣/٨)، الكامل (٢٥١/٨)، تاريخ بغداد (٤١٩/١٥)، ميزان الاعتدال (٢٦٧/٤)، إكمال تهذيب الكمال (٦٥/١٢)، هدي الساري (ص: ٤٤٧)، تهذيب التهذيب (٤٥٨/١٠)، التقريب (ص: ٥٦٤)].

٢ - **الأحفظية**، حيث إن من رواة الوجه الأول: سعيد بن منصور الخراساني، وهو ثقة ثبت متقن، أما رواية الأوجه الثلاثة الأخرى، فلم يصل أحد منهم لرتبته، ومن أجل ذلك فسعيد بن منصور أحفظ منهم.

٣ - وهذا يلتقي مع ترجيح جمع من النقاد للوجه الموقوف، كما تقدم النقل عنهم، منهم: الدارقطني، والبيهقي، وابن حجر.

زرعة والنسائي والدارقطني: ثقة. وقال ابن سعد: (كان ثقة). وقال ابن عبد البر: (أجمعوا على أنه ثقة). وقال أبو حاتم: (كان فقيها صدوقا). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان يخطئ، يعتبر حديثه إذا كان من رواية الثقات، لا من رواية الضعفاء فإن الوهن يلزق بهم دونه؛ لأنه صدوق، لم يكن سبب موهن به غير الخطأ، والخطأ متى لم يفحش لم يستحق صاحبه الترك). مات سنة اثنتين وعشرين ومائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: فقيه، ثقة على قول الأكثرين، وقول أبي حاتم صدوق؛ لتشدده. وانفرد ابن حبان بغمزه، ولم أجد من وافقه.

٣ - أبو مجلز، هو: لأحق بن حميد بن سعيد السدوسي، أبو مجلز البصري الأعرور. روى عن: أنس، قيس بن عباد، رضي الله عنهما، وغيرهما. وروى عنه: سليمان التيمي، وأبو هاشم الرماني، وغيرهما. قال العجلي: (تابعي ثقة، وكان يحب عليا). وقال أبو زرعة، وابن خراش: ثقة. وقال ابن عبد البر: (هو ثقة عند جميعهم). وقال شعبة: (تجئنا عنه أحاديث كأنه شيعي، وأحاديث كأنه عثماني). وقال ابن معين: (مضطرب الحديث). مات سنة عشر ومائة، وقيل غير ذلك^(٢).

(١) ينظر: الطبقات الكبرى (٣١٢/٩)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٧٠)، الأنساب للسمعاني (١٦٥/٦)، تاريخ الإسلام (٥٧٨/٣)، التقريب (ص: ٦٨٠)، تهذيب التهذيب (٢٦١/١٢).

ونسبة الرماني؛ لأنه كان ينزل قصر الرمان بواسطة فنسب إليه.

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى (٢١٥/٩)، الثقات للعجلي (٢٣٠/٢)، الضعفاء الكبير (٣٧٢/٤)، الجرح والتعديل (١٢٤/٩)، ميزان الاعتدال (٣٥٦/٤)، تهذيب التهذيب (١٧١/١١).

* **خلاصة حاله أنه: تابعي ثقة.** وأما كلام ابن معين فيه، فلم أجد من وافقه عليه.

٤ - **قيس**، هو: قيس بن عُباد القيسي الضبي، أبو عبد الله البصري. روى عن: أبي سعيد الخدري وأبي بن كعب وغيرهما، وروى عنه: أبو مجلّز، وإياس بن قتادة، وغيرهما. قال ابن سعد: (كان ثقة قليل الحديث)، وقال العجلي: (كان ثقة من كبار التابعين)، وقال النسائي، وابن خراش: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات في التابعين، وذكره ابن قانع في معجم الصحابة وأورد له حديثا مرسلًا، وقال ابن حجر: (ثقة مخضرم، ووهم من عده في الصحابة). مات بعد الثمانين^(١).

* **خلاصة حاله أنه: تابعي ثقة عابد.**

٥ - **أبو سعيد**، هو: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، أبو سعيد الخدري، **صحابي جليل**، استُصغر في أحد ثم شهد ما بعدها، ومات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين، وقيل: سنة أربع وسبعين رضي الله عنه^(٢).

(١) ينظر: الثقات للعجلي (٢/٢٢١)، الجرح والتعديل (٧/١٠١)، تاريخ دمشق لابن عساکر (٤٩/٤٣٤)، تهذيب التهذيب (٨/٤٠٠)، التقريب (ص: ٤٥٧). وعُباد: بضم العين المهملة، وتخفيف الباء الموحدة، وليس بعد الدال شيء. [ينظر: نتائج الأفكار لابن حجر (٥/٤٣)].

(٢) ينظر: الاستيعاب (٢/٦٠٢)، سير أعلام النبلاء (٣/١٦٨)، التقريب (ص: ٢٣٢)، الإصابة (٣/٦٥).

ب - دراسة متابعة شعبية، للثوري في السنن الكبرى للنسائي:

١ - **محمد بن بشار**، هو: محمد بن بشار بن عثمان العبدى، أبو بكر البصري الحافظ، المشهور بـ "بندار". روى عن: غندر، وابن مهدي، وغيرهما. وروى عنه: النسائي، وأبو زرعة، وغيرهما. قال العجلي: (ثقة، كثير الحديث). وقال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: (صالح، لا بأس به). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (قيل له بندار؛ لأنه جمع حديث أهل بلده، وكان ممن يحفظ حديثه، ويقرأه من حفظه). وقال ابن خزيمة: (إمام أهل زمانه). وقال مسلمة: (كان ثقة مشهوراً). وقال الدارقطني: (من الحفاظ الأثبات). وقال أبو داود: (لولا سلامة فيه لترك حديثه). مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين^(١).

* **خلاصة حاله أنه: ثقة حافظ**، ومن أنزله عن ذلك لم يذكر سبباً. وأما سلامته التي ذكرها عنه أبو داود، فلم تؤثر في روايته، بل كان حافظاً لحديثه، كما ذكر ابن حبان.

٢ - **محمد**، هو: محمد بن جعفر الهذلي، أبو عبدالله البصري المعروف بـ "غندر". روى عن: شعبة ومعمر، وغيرهما. وروى عنه: الإمام أحمد، وبندار، وغيرهما. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان من خيار عباد الله، ومن أصحابهم كتاباً، على غفلة فيه). وقال العجلي: (بصري ثقة وكان من أثبت الناس في حديث شعبة). وقال ابن المبارك: (إذا اختلف الناس

(١) ينظر: الثقات للعجلي (٢/٢٣٢)، الجرح والتعديل (٧/٢١٤)، تاريخ بغداد (٢/٤٥٨)، ميزان الاعتدال (٣/٤٩٠)، تهذيب التهذيب (٩/٧٠)، التقريب (ص: ٤٦٩)، هدي الساري (ص: ٤٣٧) و (ص: ٤٦٣).

في حديث شعبة، فكتاب غندر حكما فيما بينهم). وقال ابن مهدي: (غندر في شعبة أثبت مني). وقال ابن حجر: (ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة). مات سنة ثلاث وتسعين ومائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: ثقة صحيح الكتاب، وأثبت الناس في شعبة. وقيل: فيه غفلة. لكنها لم تؤثر على رواياته.

٣ - شعبة، هو: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري. روى عن: أبي هاشم الرماني، وعمرو بن دينار، وغيرهما. وروى عنه: ابن مهدي، وغندر، وغيرهما. قال الإمام أحمد: (شعبة أثبت في الحكم من الأعمش، وأعلم بحديث الحكم، ولولا شعبة ذهب حديث الحكم، وشعبة أحسن حديثا من الثوري). وقال ابن المديني: (سألت يحيى بن سعيد أيهما كان أحفظ للأحاديث الطوال سفيان، أو شعبة؟ فقال: كان شعبة أمر فيها)، قال: (وسمعت يحيى يقول: كان شعبة أعلم بالرجال فلان عن فلان). وقال العجلي: (ثقة ثبت في الحديث، وكان يخطئ في أسماء الرجال قليلا). وقال الحاكم: (إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبصرة). وقال الحافظ ابن حجر: (أما ما تقدم من أنه كان يخطئ في الأسماء فقد قال الدارقطني في العلل: كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيرا؛ لتشاغله بحفظ المتون). مات سنة ستين ومائة^(٢).

(١) ينظر: الثقات للعجلي (٢/٢٣٤)، الثقات لابن حبان (٩/٥٠)، الجرح والتعديل (٧/٢٢١)، سير أعلام النبلاء (٩/٩٨)، تهذيب التهذيب (٩/٩٦)، التقريب (ص: ٤٧٢).

(٢) ينظر: الثقات للعجلي (١/٤٥٦)، الثقات لابن حبان (٦/٤٤٦)، الجرح والتعديل

* خلاصة حاله أنه: إمام ثقة ثبت ناقد، ربما أخطأ في أسماء الرجال قليلا، ولا يضره ذلك في سعة ما روى. وأما قول الدارقطني: "أنه يخطئ كثيرا"، فلم أجد ما يؤيده، وهو مردود بكلام القطان، أن شعبة أعلم بالرجال. ٤، ٥، ٦ - أبو هاشم، وأبو مجلز، وقيس، كلهم ثقات. سبق ترجمتهم في [أ].

٧ - أبو سعيد الخدري: صحابي جليل رضي الله عنه. سبق ترجمته في [أ].

ج - دراسة إسناد الوجه الثاني في سنن سعيد بن منصور:

١ - هشيم، هو: هُشَيْمُ بن بَشِيرِ بن القاسم السُّلَمِيّ، أبو معاوية الواسطي. روى عن: الزهري، وأبي هاشم الرماني، وغيرهما. وروى عنه: سعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهما. قال العجلي: (ثقة، وكان يدلّس، وكان يعد من حفاظ الحديث). وقال ابن سعد: (كان ثقة، كثير الحديث، ثبّتا، يدلّس كثيرا، فما قال في حديثه "أنا" فهو حجة، وما لم يقل فليس بشيء). وقال الإمام أحمد: (ليس أحد أصح حديثا عن حصين، من هشيم). وقال ابن معين: (سماعه من الزهري، وهو صغير). وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وقال: (مشهور بالتدليس مع ثقته، وصفه النسائي وغيره بذلك). وقال الحافظ الذهبي: (الحافظ أحد الأعلام، وكان مدلسا، وهو لين في الزهري). وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة ثبت، كثير

(٣٦٩/٤)، تهذيب الكمال (٤٧٩/١٢)، سير أعلام النبلاء (٢٠٢/٧)، تهذيب التهذيب (٣٣٨/٤).

التدليس، والإرسال الخفي). مات سنة ثلاث وثمانين ومائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: ثقة ثبت، يدلس، ويرسل. وأثبت الناس في حصين. وحديثه عن الزهري خاصة فيه لين. ولا يقبل حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث؛ لأنه من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

وحديثه هنا عن أبي هاشم، قد جاء في بعض الطرق تصريحه بالسماع، لكن الإمام أحمد نفى سماعه لهذا الحديث بالخصوص، ففي العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/٢٥١)، قال الإمام أحمد: (لم يسمعه هشيم من أبي هاشم)، فذكر رواية الوضوء.

٢، ٣، ٤ - أبو هاشم، وأبو مجلز، وقيس، كلهم ثقات. سبق ترجمتهم في [أ].

٥ - أبو سعيد الخدري: صحابي جليل رضي الله عنه. سبق ترجمته في [أ].

النظر في الخلاف

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة يتبين أن الوجه الأول الموقوف على أبي سعيد (بقراءة الكهف دون تحديد يوم الجمعة) هو الراجح، وقرائن ترجيحه كما يلي:

(١) ينظر: الثقات للعجلي (٢/٣٣٤)، الجرح والتعديل (٩/١١٥)، الكامل (٨/٤٥١)، الإرشاد للخليبي (١/١٩٦)، تهذيب الكمال (٣٠/٢٧٢)، ميزان الاعتدال (٤/٣٠٦)، جامع التحصيل (ص: ٢٩٤)، تهذيب التهذيب (١١/٥٩)، هدي الساري (ص: ٤٤٩)، طبقات المدلسين (ص: ٤٧).

١ - **الأكثرية:** حيث إن الوجه الأول (بدون تحديد الجمعة)، رواه اثنان، هما: الثوري، وشعبة. في حين انفرد هشيم برواية الوجه الثاني (بتحديد الجمعة).

٢ - **الأحفظية:** حيث إن من رواة الوجه الأول: سفيان الثوري، وهو موصوف بالإمامة، وهذا يقتضي تقديمه في الحفظ على راوي الوجه الثاني: هشيم بن بشير، الموصوف بأنه ثقة ثبت فقط.

٣ - **وقد نص ابن مهدي على تقديم شعبة وسفيان مجتمعين، على حديث هشيم وحده،** عن حصين بن عبدالرحمن رغم اختصاصه به، مما يفيد قوة هنا في ترجيح روايتهما عن أبي هاشم على رواية هشيم^(١).

٤ - **عبارة الإمام أحمد التي تفيد بأن هشيم لم يسمع هذا الحديث بخصوصه من أبي هاشم.**

((الحكم على الحديث من الوجه الراجح))

الحديث بهذا الإسناد في مصنف عبد الرزاق، صحيح موقوف (بدون ذكر الجمعة)؛ لما تقدم في دراسته.

وبهذا تكون رواية هشيم بذكر الجمعة في الحديث، هي رواية شاذة لمخالفة

(١) جاء في تهذيب الكمال (٢٨٢/٣٠) في ترجمة هشيم: (قال أبو يعلى الموصلي، عن الحارث بن سريج: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: هشيم أعلم الناس بحديث هؤلاء الأربعة: أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان، ويونس، وسيار، وأثبت الناس في حصين. قال الحارث: فقلت لعبدالرحمن بن مهدي: إذا اختلف الثوري، وهشيم؟ قال: هشيم أثبت فيه. قلت: شعبة وهشيم؟ قال: هشيم حتى يجتمعا. يعني: يجتمع سفيان وشعبة في حديث).

الأكثر والأحفظ، فلا يثبت في حديث أبي سعيد ذكر الجمعة.

تاسعا: الحسن بن علي رضي الله عنهما.

وحديثه أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن (ص: ٢٤٥)، قال: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُغِيرَةُ، عَنْ أُمِّ مُوسَى، قَالَتْ: كَانَ الْحَسَنُ - أَوْ الْحُسَيْنُ - بِنِ عَالِي رَضِي اللّٰهُ عَنْهُمُ، يَفْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ كُلَّ لَيْلَةٍ، وَكَانَتْ مَكْتُوبَةً لَهُ فِي لَوْحٍ يُدَارُ بِلَوْحِهِ ذَلِكَ حَيْثُمَا دَارَ مِنْ نِسَائِهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ.

قلت: هو الحسن رضي الله عنه، بدون شك، كما أخرجه البيهقي في شعب الإيمان/تعظيم القرآن/ذكر سورة الكهف (٨٧/٤) رقم ٢٢٢٢، من طريق جرير بن عبد الحميد، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أُمِّ مُوسَى، قَالَتْ: كَانَ الْحَسَنُ بِنِ عَالِي إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ بِاللَّيْلِ أَتَى بِلَوْحٍ فِيهِ سُورَةُ الْكَهْفِ فَيَقْرَأُهَا. فَقَالَتْ: فَكَانَ يُطَافُ بِذَلِكَ اللَّوْحِ مَعَهُ حَيْثُ طَافَ مِنْ نِسَائِهِ.

وأورده السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٤٧٨/٩)، وعزاه لأبي عبيد والبيهقي في الشعب، وحدده بالحسن فقط، دون ذكر الشك فيه. والصحيح أن رواية الشك عند أبي عبيد، ورواية الجزم عند البيهقي، فلا يجمع بينهما، والله أعلم.

((دراسة إسناد أبي عبيد في فضائل القرآن))

١ - هشيم، هو: هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ الْقَاسِمِ السُّلَمِيِّ، أَبُو معاوية الواسطي.

* خلاصة حاله أنه: ثقة ثبت، يدلّس، ويرسل. [سبق في الحديث الثامن]. وقد صرح هنا بالسماع فلا إشكال.

٢ - **مغيرة**، هو: المغيرة بن مِقْسَمِ الصَّبِيِّ، أبو هشام الكوفي الفقيه. روى عن: أبي وائل، وأم موسى، وغيرهما. وروى عنه: شعبة، وهشيم، وغيرهما. قال أبو حاتم، عن الإمام أحمد: (حديث مغيرة مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم؛ إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، وغيرهم. وجعل يضعف حديث مغيرة، عن إبراهيم وحده. وكان إبراهيم صاحب سنة ذكي حافظ). وقال ابن معين: (ثقة مأمون). وقال العجلي: (ثقة، فقيه الحديث، إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، فإذا وقف أخبرهم ممن سمعه). وقال الآجري: (قلت لأبي داود: سمع مغيرة من مجاهد؟ قال: نعم. ومن أبي وائل، ومن أبي رزين. كان لا يدلس، سمع من إبراهيم مئة وثمانين حديثاً). وقال إسماعيل القاضي: (ليس بقوي فيمن لقي؛ لأنه يدلس، فكيف إذا أرسل). مات سنة ست وثلاثين ومائة^(١).

* **خلاصة حاله أنه: ثقة فقيه، يدلس عن إبراهيم.** ومن أجل ذلك لين بعض النقاد حديثه عن إبراهيم خصوصاً. وأطلق بعض النقاد تدليسه، والصحيح أنه مقيد بتدليسه عن إبراهيم. وغمز إسماعيل القاضي له بسبب تدليسه، ولم يتابع على ذلك.

٣ - **أم موسى**، هي: أم موسى، سُرِّيَّة علي بن أبي طالب، قيل: اسمها فاخنة، وقيل: حبيبة. روت عن: علي بن أبي طالب، وعن الحسن كما في هذا الإسناد. وروى عنها مغيرة بن مقسم الضبي وحده، وكانت أم امرأته.

(١) ينظر: الثقات للعجلي (٢/٢٩٣)، الجرح والتعديل (٨/٢٢٨)، ميزان الاعتدال (٤/١٦٥)، جامع التحصيل (ص: ١١٠) و (ص: ٢٨٤)، طبقات المدلسين (ص: ٤٦)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٦٩)، هدي الساري (ص: ٤٤٥).

قال الدارقطني: (حديثها مستقيم، يخرج حديثها اعتباراً). وقال العجلي: (كوفية تابعة ثقة). وذكرها الحافظ الذهبي في الميزان؛ لتفرد مغيرة عنها^(١).
* **وخلاصة حالها أنها: تابعة ثقة، ولا يضر تفرد مغيرة عنها فقد كانت أم امرأته فله بها مزيد اختصاص.**

٤ - **الحسن، هو:** الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو محمد المدني. الإمام السيد، الصحابي الجليل، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم، وريحانته. وكان شبيه النبي صلى الله عليه وسلم. وحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث. مات سنة خمسين وقيل بعدها، بعدما سقي سماً رضي الله عنه^(٢).

((الحكم على الحديث))

الحديث بهذا الإسناد: صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

لكن ليس فيه تخصيص يوم الجمعة بالقراءة (وإن كانت تقرأ ضمناً يوم الجمعة)، كما أن هذا موقف عليه من عمله، ولم يرفعه للنبي صلى الله عليه وسلم.

(١) ينظر: الطبقات الكبرى (٤٤٩/١٠)، الثقات للعجلي (٤٦٢/٢)، تهذيب الآثار مسند عليّ (١٦٨/٣)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٧٥)، ميزان الاعتدال (٦١٤/٤)، تهذيب التهذيب (٤٨١/١٢).

(٢) ينظر: الاستيعاب (٣٨٣/١)، سير أعلام النبلاء (٢٤٥/٣)، الإصابة (٦٠/٢).

ب - الآثار التي وردت مسندة عن غير الصحابة الكرام رضي الله

عنهم:

أولاً: خالد بن معدان.

وروايته أخرجها سعيد بن منصور في سننه/كتاب التفسير/تفسير سورة الكهف (٢٠٧/٦) رقم ١٣٦٧، قال: نا فَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ، قال: حَدَّثَنِي لُقْمَانُ بْنُ عَامِرٍ وَشَعْوَدٌ، عن خالد بن معدان، قالوا: سمعناه يقول: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ الْإِمَامُ، كَانَتْ لَهُ كِفَارَةٌ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ، وَبَلَّغَ نَوْرُهَا الْبَيْتَ الْعَتِيقَ»^(١).

(دراسة إسناد سعيد بن منصور في سننه)

١ - فرج، هو: فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي القضاعي، أبو فضالة الشامي. روى عن: لقمان بن عامر، وهشام بن عروة، وغيرهما. وروى عنه: أبو عبيد كما في هذا الإسناد، ووكيع، وغيرهما. قال الإمام أحمد: (إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس)، وقال أيضا: (يحدث عن ثقات أحاديث مناكير). وقال ابن معين: (ليس به بأس)، وقال مرة: (ضعيف الحديث).

(١) قد روي عن خالد بن معدان، في سورة الكهف: رواية أخرى، أخرجها الدارمي في السنن/كتاب فضائل القرآن/باب: في فضل سورة الكهف (٢١٤٢/٤) رقم ٣٤٤٨، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، قَالَ: «مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنَ الْكَهْفِ، لَمْ يَخَفِ الدَّجَالَ».

قلت: وهذه الرواية الثانية ليست مقيدة بيوم الجمعة، ومع ذلك فلا تثبت أيضا، فعبدة، هي ابنة خالد بن معدان، وأحاديثها منكرة جدا، كما قال الجوزجاني في أحوال الرجال (ص: ١٦٨).

وقال ابن المديني: (ضعيف لا أحدث عنه). وقال البخاري ومسلم: (منكر الحديث). وقال النسائي: ضعيف. وقال الحفاظ ابن حجر: ضعيف. مات سنة سبع وسبعين ومائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: ضعيف، ومن وثقه محمول على عدالته.

٢ - لقمان، هو: لقمان بن عامر الوصابي، أبو عامر الحمصي. ويقال فيه: الأوصابي. روى عن: أبي الدرداء، وخالد بن فضالة كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: الفرغ بن فضالة، وعقيل بن مدرك، وغيرهما. قال أبو حاتم: (يكتب حديثه). وقال العجلي: (تابعي ثقة)^(٢).

* خلاصة حاله أنه: تابعي ثقة، ومن أنزله عن ذلك؛ فلأنه غير مشهور.

٣ - خالد، هو: خالد بن معدان بن أبي كريب الكلاعي، أبو عبد الله الشامي الحمصي. روى عن: ثوبان، وابن عمر، وغيرهما. وروى عنه: لقمان بن عامر كما في هذا الإسناد، وحريز بن عثمان، وغيرهما. قال يعقوب بن شيبة: (من فقهاء الشام بعد الصحابة). وقال العجلي: (تابعي ثقة). وقال

(١) ينظر: الضعفاء الكبير (٤٦٢/٣)، الجرح والتعديل (٨٥/٧)، المجروحين (٢٠٧/٢)، تاريخ بغداد (٣٧٧/١٤)، ميزان الاعتدال (٣٤٣/٣)، تهذيب التهذيب (٢٦٠/٨)، التقريب (ص: ٤٤٤).

(٢) ينظر: الثقات للعجلي (٢٣٠/٢)، الجرح والتعديل (١٨٢/٧)، ميزان الاعتدال (٤١٩/٣)، تهذيب التهذيب (٤٥٥/٨). والوصابي، بتخفيف الصاد المهملة، ويقال: بتشديدها، نسبة إلى وصاب بطن من حمير باليمن. [ينظر: التقريب (ص: ٤٦٤)، لب اللباب في تحرير الأنساب (ص: ٢٧٥)].

يعقوب بن شيبعة، ومحمد بن سعد، وابن خراش، والنسائي: ثقة. مات سنة أربع ومائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: تابعي ثقة فقيه.

«الحكم على الحديث»

الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال فرج بن فضالة، وقد تقدم

أنه ضعيف.

وينبه هنا أن هذه هي الرواية الوحيدة التي فيها تقييد قراءة الكهف قبل الخطبة (قبل خروج الإمام)، وبقية الأحاديث والآثار مطلقة يوم الجمعة أو ليلتها كما تقدم تخريجها.

ثانياً: أبو المهلب.

وروايته أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن / فضل سورة الكهف

(ص: ٩٨) رقم ٢٠٨، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلِ الْمَرْزُوقِيِّ، قَالَ: أَنْبَأَ خَالِدٌ

-يَعْنِي: الْوَأَسِطِيَّ- عَنِ الْجَرِيرِيِّ، عَنِ أَبِي الْمُهَلَّبِ، قَالَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ

الْكَهْفِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، كَانَ لَهُ كَفَّارَةٌ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى».

وأورده السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٤٧٨/٩)،

وعزاه لابن الضريس.

(١) ينظر: الثقات للعجلي (٣٣١/١)، الجرح والتعديل (٣٥١/٣)، تاريخ دمشق لابن

عساکر (١٨٩/١٦)، جامع التحصيل (ص: ١٧١)، تهذيب التهذيب (١١٨/٣)، التقريب

(ص: ١٩٠).

«دراسة إسناد ابن الضريس في فضائل القرآن»

١ - **محمد**، هو: محمد بن مقاتل المروزي، أبو الحسن الكسائي، لقبه رخ. روى عن: ابن المبارك، وخالد الطحان، وغيرهما. وروى عنه: ابن الضريس، وأبو زرعة، وغيرهما. قال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان متقنا). وقال الخطيب: (كان ثقة). وقال الخليلي: (ثقة، متفق عليه، من أجلاء أصحاب ابن المبارك، مشهور بالأمانة والعلم). مات سنة ست وعشرين ومائتين^(١).

* **خلاصة حاله أنه: ثقة على قول الأكثرين، من المقدمين في ابن المبارك، ومن أنزله عن ذلك لم يذكر سببا.**

٢ - **خالد**، هو: خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن الطحان، أبو الهيثم، ويقال: أبو محمد المُرْنِيّ الواسطي. روى عن: حميد الطويل، والجُرَيْرِيّ، وغيرهما. وروى عنه: ابن مهدي، ومحمد بن مقاتل، وغيرهما. وقال الإمام أحمد: (كان ثقة، صالحا في دينه، وهو أحب إلينا من هشيم). وقال ابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: (ثقة، صحيح الحديث). وقال الترمذي: (ثقة حافظ). وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة ثبت). مات سنة اثنتين وثمانين ومائة^(٢).

(١) ينظر: الجرح والتعديل (١٠٥/٨)، الثقات لابن حبان (٨١/٩)، الإرشاد للخليلي (٩٠٥/٣)، تاريخ بغداد (٤٤٥/٤)، إكمال تهذيب الكمال (٣٦٥/١٠)، تهذيب التهذيب (٤٦٨/٩).

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى (٣١٥/٩)، الجرح والتعديل (٣٤٠/٣)، تاريخ بغداد

* خلاصة حاله أنه: ثقة ثبت.

٣ - الجُرَيْرِيُّ، هو: سعيد بن إياس الجُرَيْرِيُّ، أبو مسعود البصري. روى عن: أبي الطفيل، وأبي المهلب كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: خالد الواسطي، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: (تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديما، فهو صالح، وهو حسن الحديث). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين). وقال ابن سعد: (كان ثقة إن شاء الله، إلا أنه اختلط في آخر عمره). وقال النسائي: (من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء). وقال العجلي: (بصري ثقة، واختلط بأخرة، روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي، وكل ما روى عنه مثل هؤلاء الصغار، فهو مختلط؛ إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة، والثوري، وشعبة، وابن علية. وعبد الأعلى من أصحابهم سماعا منه قبل أن يختلط بثمان سنين. وسفيان الثوري، وشعبة صحيح). مات سنة أربع وأربعين ومائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: ثقة. واختلط قبل موته بثلاث سنين. وعبد الأعلى من أصحاب الناس سماعا منه.

(٢٢٨/٩)، تهذيب الكمال (٩٩/٨)، سير أعلام النبلاء (٢٧٧/٨)، تهذيب التهذيب (١٠٠/٣)، التقريب (ص: ١٨٩).
(١) ينظر: الثقات للعجلي (٣٩٤/١)، الضعفاء الكبير (٩٩/٢)، الجرح والتعديل (١/٤)، الكامل (٤٤٤/٤)، سير أعلام النبلاء (١٥٣/٦)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٢١٧)، الاغتباط (ص: ١٢٧)، تهذيب التهذيب (٥/٤)، التقريب (ص: ٢٣٣)، هدي الساري (ص: ٤٠٥).

أي اختلط سنة إحدى وأربعين ومائة، وقد ولد خالد الطحان سنة عشر ومائة^(١)، أي كان له إحدى وثلاثون سنة يوم اختلاط الجُرَيْرِي، وهذا سن يحتمل أنه تحمل عنه قبل اختلاطه، ومع ذلك فلم ينص أحد من القدماء على سماع خالد من الجُرَيْرِي قبل اختلاطه، بل إن الإمام أحمد نفسه لم يجزم، فقد سأله الأثرم، عن ذلك، فقال: (فإنهم يقولون: سماع خالد بعد الاختلاط؟ قال: لا أدري)^(٢).

لكن جزم الحافظ ابن حجر بسماعه منه قبل اختلاطه، فقال: (وخالد الطحان معدود فيمن سمع من سعيد الجُرَيْرِي قبل الاختلاط، وكانت وفاة الجُرَيْرِي سنة أربع وأربعين ومائة، واختلط قبل موته بثلاث سنين. وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: من أدرك أيوب، فسماعه من الجُرَيْرِي جيد. قلت: وخالد قد أدرك أيوب، فإن أيوب لما مات كان خالد المذكور ابن إحدى وعشرين سنة)^(٣).

والذي أختاره هنا، هو أن خالد الطحان سمع من الجُرَيْرِي قبل اختلاطه.

٤ - أبو المهلب، هو: أبو المهلب الجَزَمِي البصري، عم أبي قلابة، اسمه: عمرو بن معاوية، وقيل: غير ذلك. روى عن: عمر، وعثمان، وغيرهما.

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٩/٨).

(٢) ينظر: المنتخب من علل الخلال (١٦٦/١).

(٣) فتح الباري (١٢٩/١٣).

وروى عنه: ابن أخيه أبو قلابة، وسعيد الجُرَيْرِي، وغيرهما. قال العجلي:

(تابعي ثقة). وقال ابن سعد: (كان ثقة قليل الحديث)^(١).

* خلاصة حاله أنه: تابعي ثقة.

«الحكم على الحديث»

الحديث بهذا الإسناد: صحيح؛ لما تقدم في دراسته. واختلاط

الجُرَيْرِي لا يضر، فقد تحمل عنه الطحان قبل اختلاطه كما سبق بيانه.

ثالثاً: أبو قلابة الجرمي.

وروايته أخرجها البيهقي في شعب الإيمان/تعظيم القرآن/ذكر سورة يس (٩٩/٤) رقم ٢٢٣٩، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بَشْرَانَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ مَرْة، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِي، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنَ الْكُهْفِ عَصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ، وَمَنْ قَرَأَ الْكُهْفَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَفِظَ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَإِذَا أَدْرَكَ الدَّجَالُ لَمْ يَضُرَّهُ وَجَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَمَنْ قَرَأَ يَسَ عُفِّرَ لَهُ،» الحديث بطوله.

وقال البيهقي عقبه: (هذا نقل إلينا بهذا الإسناد من قول أبي قلابة،

-وكان من كبار التابعين-، ولا يقوله إن صح ذلك عنه إلا بلاغا).

(١) ينظر: الطبقات الكبرى (١٢٤/٩)، الثقات للعجلي (٤٢٨/٢)، الجرح والتعديل

(٢٦٠/٦)، الثقات لابن حبان (٤١٤/٥)، جامع التحصيل (ص: ٢٤٧)، تهذيب التهذيب

(٢٥٠/١٢)، التقريب (ص: ٦٧٦).

((دراسة إسناد البيهقي في شعب الإيمان))

١ - **أبو الحسين**، هو: علي بن محمد بن عبدالله بن بشران الأمويّ، أبو الحسين البغدادي المعدل. روى عن: أبي جعفر بن البخري، وإسماعيل الصفار، وغيرهما. وروى عنه: البيهقي، والخطيب، وغيرهما. قال الخطيب: (كتبنا عنه، وكان صدوقاً ثقة ثبتاً، حسن الأخلاق، تام المروءة، ظاهر الديانة). مات سنة خمس عشرة وأربعمائة^(١).

* **خلاصة حاله أنه: ثقة ثبت فاضل.**

٢ - **إسماعيل**، هو: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل البغدادي، أبو علي الصَّفَّار النَّحْوِيّ. روى عن: سعدان بن نصر، وأحمد بن منصور، وغيرهما. وروى عنه: أبو الحسين بن بشران، وعبدالله بن يحيى السكري، وغيرهما. قال الدارقطني: (ثقة، صام أربعة وثمانين رمضان، وكان متعصباً للسنة). وقال ابن حزم: مجهول، ورد ذلك الحافظ ابن حجر، فقال: (وهذا تهور من ابن حزم). وقال الخليلي: (ثقة عالم بالنحو، واللغة، والقرآن، كان ربيب المُبَرِّدِ، إمام، سمع منه القدماء)، وقال ابن قطلوبغا: (روى عنه: الدارقطني، وابن منده، والحاكم، ووثقوه). مات سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة^(٢).

* **خلاصة حاله أنه: ثقة عالم**، وأما تجهيل ابن حزم له فمردود بمن وثقه من الأئمة، وبكلام الحافظ ابن حجر السابق.

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٥٨٠/١٣)، المنتظم لابن الجوزي (١٦٧/١٥)، تاريخ الإسلام (٢٥٨/٩).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (٣٠١/٧)، تاريخ الإسلام (٧٦٦/٧)، ذيل ميزان الاعتدال (ص: ٥٦)، لسان الميزان (١٦٥/٢)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤٠٤/٢).

٣ - **سعدان**، هو: سعدان بن نصر بن منصور الثقفي، أبو عثمان البزاز. واسمه: سعيد والغالب عليه: سعدان. روى عن: وكيع، ومعر بن سليمان، وغيرهما. وروى عنه: ابن صاعد، وإسماعيل الصفار، وغيرهما. قال أبو حاتم: صدوق. وقال الدارقطني: (ثقة مأمون). وقال مسلمة: ثقة. مات سنة خمس وستين ومائتين^(١).

* **خلاصة حاله أنه: ثقة على قول الأكثرين، وتشدد فيه أبو حاتم كعادته في التوثيق.**

٤ - **معر**، هو: معمر بن سليمان النخعي، أبو عبدالله الرقي. روى عن: حجاج بن أرطاة، وخليل بن مرة، وغيرهما. وروى عنه: علي بن حجر، وسعدان بن نصر كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال ابن معين، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان: ثقة. وقال النسائي: (ليس به بأس). وقال الأزدي: (له مناكير)، ورده الحافظ ابن حجر بقوله: (ولم يلتفت إلى الأزدي في ذلك). مات سنة إحدى وتسعين ومائة^(٢).

* **خلاصة حاله أنه: ثقة، على قول الأكثرين، وتشدد فيه النسائي؛ لتشدده في التوثيق، وأما كلام الأزدي فيه، فقول تفرد به، ولم أجد ما يؤيده، وقد رده الحافظ ابن حجر، كما تقدم.**

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢٩٠/٤)، الثقات لابن حبان (٣٠٥/٨)، تاريخ بغداد (٢٨٣/١٠)، تاريخ الإسلام (٣٣٥/٦)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤٥٦/٤).
(٢) ينظر: المعرفة والتاريخ (٤٥٧/٢)، الجرح والتعديل (٣٧٢/٨)، تهذيب الكمال (٣٢٦/٢٨)، تاريخ الإسلام (١٢١٤/٤)، إكمال تهذيب الكمال (٣٠٩/١١)، تهذيب التهذيب (٢٤٩/١٠).

٥ - **الخليل**، هو: الخليل بن مرة الصُّبَعِيّ البصري. روى عن: ابن أبي عروبة، وأيوب، وغيرهما. وروى عنه: ابن وهب، وبقية، وغيرهما. قال الإمام البخاري: (فيه نظر). وقال أبو حاتم: (ليس بقوي في الحديث، هو شيخ صالح). وقال ابن عدي: (له غير ما ذكرته أحاديث غرائب، وقد حدث عنه الليث، وأهل الفضل، ولم أر في أحاديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد، وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث). وذكره ابن شاهين في المختلف فيهم، ثم قال: (وهو عندي إلى الثقة أقرب). وذكره الساجي، والعقيلي، وابن الجارود، والبرقي، وابن السكن في الضعفاء. وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف. مات سنة ستين ومائة^(١).

* **خلاصة حاله أنه: ضعيف، على قول الأكثرين، ويكتب حديثه مع ضعفه. ومن وثقه، يحمل ذلك على صلاحه.**

٦ - **أيوب**، هو: أيوب بن أبي تميمة كيسان السَّخْتِيَانِيّ أبو بكر البصري. روى عن: عكرمة، وأبي قلابة، وغيرهما، وروى عنه: الخليل بن مرة، وشعبة، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة. وقال ابن سعد: (كان ثقة ثبتاً في الحديث، جامعاً كثير العلم حجة عدلاً). وقال أبو حاتم: (هو أحب إليّ في كل شيء من خالد الحذاء، وهو ثقة لا يسأل عن مثله). وقال مالك: (كان

(١) ينظر: التاريخ الكبير (٣/١٩٩)، تاريخ أسماء الضعفاء (ص: ٨٥)، تاريخ أسماء النقات (ص: ٧٩)، الكامل (٣/٥٠٤)، شعب الإيمان (٤/١٥١)، تهذيب التهذيب (٣/١٦٩)، التقريب (ص: ١٩٦).

من العالمين العاملين الخاشعين). وقال الدارقطني: (من الحفاظ الأثبات). مات سنة إحدى وثلاثين ومائة^(١).

* خلاصة حاله أنه: ثقة ثبت فقيه عابد.

٧ - أبو قلابة، هو: عبد الله بن زيد بن عمرو، ويقال: ابن عامر، أبو قلابة الجرمي البصري. روى عن: أنس رضي الله عنه، وأبي المليح الرقي وغيرهما. وروى عنه: أيوب، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهما. قال ابن سعد: (كان ثقة، كثير الحديث). وقال ابن عون: (ذكر أيوب لمحمد حديثا، عن أبي قلابة، فقال: أبو قلابة إن شاء الله ثقة، رجل صالح، ولكن عمن ذكره أبو قلابة؟). وقال العجلي: (تابعي، ثقة، وكان يحمل على علي، ولم يرو عنه شيئا). وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، وقال: (وصفه بذلك الذهبي، والعلائي). وقال أبو حاتم: (لا يعرف له تدليس). وقال الحافظ الذهبي: (ثقة في نفسه، إلا أنه يدلس عمن لحقهم، وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها، ويدلس). مات بالشام سنة أربع ومائة^(٢).

* خلاصة حاله أنه: تابعي ثقة عابد، كثير الإرسال. وأما ما قيل عن حمله على علي رضي الله عنه، فلم أجد ما يؤيده، ولم يضره ذلك في الرواية.

(١) ينظر: الثقات لابن حبان (٥٣/٦)، الجرح والتعديل (٢٥٥/٢)، تهذيب التهذيب (٣٩٧/١).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٥٧/٥)، ميزان الاعتدال (٤٢٥/٢)، جامع التحصيل (ص: ٢١١)، إكمال تهذيب الكمال (٣٦٦/٧)، طبقات المدلسين (ص: ٢١)، تهذيب التهذيب (٢٢٤/٥).

وأما ما حكاه الحافظ الذهبي، والعلائي، عن تدليسه، فيحمل كلامهم، على الإرسال، وهو مشهور به، وقد سبق كلام أبي حاتم في نفيه التدليس عنه.

«الحكم على الحديث»

الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال الخليل بن مرة، وقد سبق بيان حاله وأنه ضعيف.

وكلام البيهقي عقب الحديث عجيب جدا من جهتين، الأولى: أن الإسناد لم يصح إلى أبي قلابة؛ ففيه راو ضعيف، وهو الخليل. والثانية: أنه على فرض صحة السند إلى أبي قلابة، فلا تقوم به حجة؛ لأنه من كلامه، ولم يسنده، وقد يكون تحمله عن بعض الضعفاء^(١).

الخلاصة مما تقدم:

ذكرت ثمانية أحاديث في فضل قراءة الكهف يوم الجمعة:

أما الحديث الأول، وهو حديث عائشة رضي الله عنها، فهو ضعيف كما تقدم.

وأما الأحاديث من الثاني إلى السابع، فكلها ضعيفة جدا.

(١) قلت: وقد ورد عن أبي قلابة بإسناد أقوى وأصح، وليس فيه نكر الجمعة، أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن / فضل سورة الكهف (ص: ٩٨) رقم ٢٠٧، قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، قَالَ: «مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ صُورَةِ الْكُهْفِ - قَالَ أَيُّوبُ: لَا أَدْرِي مِنْ أَوْلِيَّهَا أَوْ مِنْ آخِرِهَا - لَمْ يَضُرَّهُ فِتْنَةُ الدَّجَالِ».

وأما الحديث الثامن (حديث أبي سعيد)، فلا يثبت فيه ذكر الجمعة، وهي رواية شاذة، كما تقدم بيانه.

وأما الحديث التاسع الوارد من فعل الحسن بن علي رضي الله عنهما، فرغم أنه صح عنه، لكن ليس فيه تخصيص يوم الجمعة، ومع ذلك فهو موقوف عليه من فعله.

وأما الآثار، فلم يصح منها سوى أثر أبي المهلب، ولم يسنده، بل قاله وكأنه مرسل. والمرسل ضعيف.

المطلب الثاني: الروايات التي وردت في كتب المصنفين بدون إسناده، في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة.

١ - قال الغافقي في لمحات الأنوار ونفحات الأزهار (٧٩٦/٢) رقم ١٠٤١: (وعن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «من قرأ سورة الكهف في كل يوم جمعة، وفي كل ليلة جمعة، فإنها تحط عنه خطاياها، ولو كانت مثل زبد البحر، وكانت كفارة فيما بين الجمعتين وزيادة يومين، وعصمة من كل فتنة تنزل بين الجمعتين»).

وعزاه للقاضي أبي القاسم عبد المحسن التنيسي في كتابه الفائق في اللفظ الرائق، ولم يحدد صحابيا، بل ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة. ولم أفق عليه مسندا، ولم أعرف الصحابي الذي رواه.

٢ - قال الغافقي في لمحات الأنوار ونفحات الأزهار (٧٩٤/٢) رقم ١٠٣٧: (وعن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة فهو معصومٌ إلى ثمانية أيام من كل فتنة تكون... الحديث»). هـ.

وعزاه للقاضي أبي القاسم عبد المحسن التنيسي في كتابه الفائق في اللفظ الرائق، ولم يحدد صحابيا، بل ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة. قلت: هو نفس اللفظ المذكور عن علي وزيد بن خالد رضي الله عنهما.

٣ - وعن أنس، أنه قال: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى، وزيادة ثلاثة أيام».

قاله مكي بن أبي طالب في الهداية الى بلوغ النهاية (٤٣١٨/٦).

وكذا قال الغافقي في لمحات الأنوار ونفحات الأزهار (٧٩٤/٢) رقم ١٠٣٦ :
(وعن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه قال: «من قرأ سورة الكهف يوم
الجمعة غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام».)
اهـ.

وعزاه لمكي بن أبي طالب القيسي، في كتابه في التفسير والقراءات، ولم
يحدد الصحابي.

قلت: هو نفس اللفظ، المذكور عن أنس رضي الله عنه في الهداية، ولم
أقف عليه مسنداً.

٤ - **من رواية ابن وهب**^(١): أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «ألا
أخبركم بسورة عظمها ما بين السماوات والأرض، لمن جاء بها من الأجر
مثل ذلك؟ قالوا: يا نبي الله، أي سورة هي: قال: سورة الكهف. من قرأ بها
يوم الجمعة أعطي بها نوراً بين السماوات والأرض، ووقى بها فتنة القبور».
قاله مكي بن أبي طالب في الهداية الى بلوغ النهاية (٤٣١٧/٦).

وكذا قال الغافقي في لمحات الأنوار ونفحات الأزهار (٧٩٧/٢) رقم:
١٠٤٣، قال: (وعن ابن وهب: أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «ألا
أخبركم بسورة عظمها...»). فذكره بلفظ مقارب جداً للفظ الهداية. وعزاه
لمكي بن أبي طالب القيسي، في كتابه في التفسير والقراءات.
ولم أقف عليه مسنداً.

(١) لعله وهب بن منبه، فقد ورد ذلك في بعض النسخ: "عن وهب"، بدون: "ابن".
وهب بن منبه مشهور بمثل هذه الآثار، والله أعلم.

٥ - **وعن زيد بن أسلم**؛ أنه قال: «من قرأها -يعني سورة الكهف- يوم الجمعة غفر له».

ذكره الغافقي في لمحات الأنوار ونفحات الأزهار (٧٩٥/٢) رقم ١٠٣٩، وعزاه لأبي الحسن بن صخر الأزدي في كتابه فضائل القرآن.

٦ - **وعن مكحول الشامي**، أنه قال: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أعطاه الله - عز وجل - نوراً من الجمعة إلى الجمعة».

ذكره مكي بن أبي طالب في الهداية إلى بلوغ النهاية (٤٣١٨/٦)، بدون إسناد.

وكذلك ذكره الغافقي في لمحات الأنوار ونفحات الأزهار (٧٩٤/٢) رقم ١٠٣٤، وعزاه لمكي بن أبي طالب في كتاب التفسير والقراءات.

٧ - **وعن بعض أهل المدينة**؛ أنه قال: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أعطي نوراً ما بينه وبين مكة، وغفر له ما بين الجمعتين، ووقى فتنة الدجال».

ذكره مكي بن أبي طالب في الهداية إلى بلوغ النهاية (٤٣١٧/٦)، بدون إسناد.

وكذلك ذكره الغافقي في لمحات الأنوار ونفحات الأزهار (٧٩٧/٢) رقم ١٠٤٤، وعزاه لمكي بن أبي طالب في كتاب التفسير والقراءات.

٨ - **وعن جعفر [غير محدد]**. قال الفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٣٠٣/١): (والأحاديث الواهية، منها: عن جعفر: من قرأ هذه السورة في كل ليلة جمعة لم يمتهن إلا شهيداً وبُعث مع الشهداء،

ووقف يوم القيامة معهم، ولا يصيبه آفة الدجال. وروي أَنَّ مَنْ قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أشركه الله في ثواب أصحاب الكهف؛ لأنهم وجدوا الولاية يوم الجمعة، وأحياهم يوم الجمعة، واستجاب دعاءهم يوم الجمعة، والساعة تقوم يوم الجمعة، وقال: يا عليّ مَنْ قرأ سورة الكهف فكأنَّما عبد الله عشرة آلاف سنة، وكأنَّما تصدَّق بكلِّ آية قرأها بألف دينار).

قلت: وكل هذه الأحاديث والآثار لا يعتمد عليها؛ لأنها بغير إسناد.

المطلب الثالث: حكم العمل بهذه الأحاديث.

سبق في المطلب الأول من هذا المبحث، بيان درجة الأحاديث التي وردت في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، وأن الحديث الأول، وهو حديث عائشة رضي الله عنها، ضعيف، والأحاديث من الثاني إلى السابع، كلها ضعيفة جدا. والحديث الثامن (حديث أبي سعيد)، لا يثبت فيه ذكر الجمعة، وهي رواية شاذة، والحديث التاسع، هو من فعل الحسن بن علي رضي الله عنهما، فلا تقوم به حجة، وليس فيه تخصيص يوم الجمعة. وبناءً على ذلك، فلم يثبت في تخصيص قراءة الكهف في يوم الجمعة: حديث واحد صحيح، وإنما كلها أحاديث فيها مقال، وأقواها في الإسناد، -كما تقدم في الدراسة-، هو حديث عائشة رضي الله عنها؛ إذ أنه ضعيف فقط، في حين أن بقية الأحاديث: ضعيفة جدا.

وأما حديث أبي سعيد الذي ذكروا أنه أقوى أحاديث الباب، فقد تبين شذوذ الرواية التي فيها ذكر الجمعة.

إذن، فالكلام هنا حول حكم العمل بهذه الأحاديث مع ما فيها من مقال كما تقدم.

وقد تكلم النقاد حول العمل بالحديث الضعيف وروايته، ولكن قبل الخوض في تفاصيل ذلك، أحتاج إلى تأصيل قاعدتين هامتين، وربما تغيب هذه القواعد عن البعض؛ لأنها في وسط بطون الكتب، ونحتاجها هنا؛ لأن أكثر الأحاديث الواردة في فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، هي ضعيفة جدا، كما تقدم.

**** فأما القاعدة الأولى: التي أحتاج لتأصيلها، خلاصتها: أن كثرة الطرق تفيد ترقية الحديث (الذي ضعفه ناشئ عن اتهام)، من كونه ضعيف جدا (مردود لا يجوز العمل به)، إلى ضعيف فقط (يجوز العمل به في فضائل الأعمال).**

هذه القاعدة الذهبية نص عليها شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني، فقال: (الضعف يتفاوت؛ فإذا كثرت طرق حديث، رجح على حديث فرد، فكأن الضعف الذي ضعفه ناشئ عن سوء حفظ رواته، إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن. والذي ضعفه ناشئ عن تهمة أو جهالة، إذا كثرت طرقه ارتقى عن مرتبة المردود المنكر، الذي لا يجوز العمل به بحال، إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال)^(١).

**** وأما القاعدة الثانية: التي أحتاج لتأصيلها، خلاصتها: أن هذا الحديث الذي ارتقى من الضعيف جدا (الذي ضعفه ناشئ عن اتهام)، إلى الضعيف فقط، إذا جاء من طريق آخر ضعيف فقط (ضعف محتمل)، فإنه يرتقي بمجموع ذلك إلى الحسن.**

وهذه نص عليها البقاعي (تلميذ الحافظ ابن حجر)، فقال: (قوله - يعني: الحافظ العراقي-: "وذلك كالضعف الذي ينشأ... إلى آخره، مراده - والله أعلم - بالشاذ هنا: ما رواه ضعیفٌ بعيدٌ عن درجةٍ من يحتجُّ به، وهو الذي قال: إنَّه الشاذُّ المنكرُ، كما سيأتي في بابه. وإنما خصصناه بذلك؛

(١) الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع (ص: ٧٠).

لأنَّ كلامه هنا في ضعفٍ لا يجبرُ بالعاقد، وعلى كل حالٍ كانَ ذِكْرُهُ الشاذَّ فقط يفهمُ أنَّ المتهمَ بالكذبِ لا يجبرُ من بابِ الأولى، على أن هذا الضعيفَ الواهيَّ ربما كَثُرَتْ طرقه حتى أوصلته إلى درجةِ روايته المستورِ، والسيءِ الحفظِ، بحيثُ إنَّ ذلكَ الحديثَ إذا كانَ مروياً بإسنادٍ آخرٍ فيه ضعفٌ قريبٌ محتملٌ، فإنه يرتقي بمجموعِ ذلكَ إلى مرتبةِ الحسنِ^(١).

فالحاصل مما تقدم من ذكر هاتين القاعدتين الذهبيتين:

أولاً: أن الحديث بكثرة روايته من طرق ضعيفة جدا (الحديث الثاني إلى السابع)، يرتقي إلى درجة الضعيف فقط.

ثانياً: أن هذا الضعيف فقط (الذي تم ترقيته من الضعيف جدا)، لما ينضم إلى الحديث الأول عن عائشة (وهو ضعيف فقط ضعف محتمل)، يمكن أن يصير مجموع الطرق إلى درجة الحسن، كما نص البقاعي، كما تقدم.

هذا الذي أختاره، وأحكم به على هذا الحديث بمجموع طرقه (الحديث الأول إلى الثامن)، أنه حديث حسن.

دون الحاجة لحديث أبي سعيد الخدري الذي فيه ذكر يوم الجمعة، وقد سبق بيان أنه شاذ.

وربما يخطر في بال البعض: أن حديث أبا سعيد الذي فيه ذكر الجمعة (برواية هشيم)، أقوى من كل تلك الطرق الضعيفة، وهذا ظن خاطئ؛ فإن حديث أبي سعيد مخرجه واحد، من رواية أبي هاشم، فرواه عنه اثنان

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/٢٤٨).

من الأئمة بدون ذكر الجمعة، وانفرد واحد بذكر الجمعة، والمخرج واحد، ولا يمكن الجمع، فلا بد من الترجيح، فالراجح رواية الكثرة والأحفظ، كما تقدم بيانه تفصيلا. فهذه رواية غير موجودة أصلا عن أبي سعيد كي يُحَكَم عليها بالصحة أو الضعف؛ بل هي رواية شاذة لم توجد أصلا عن أبي سعيد.

وعلى تقدير عدم قبول البعض للقواعد المذكورة عن الحافظ ابن حجر والبقاعي، فأقوى طرق الحديث حينئذ هو الحديث الأول، عن عائشة الذي درجته ضعيف فقط.

وقد نص النقاد على قواعد خاصة في حكم العمل بالحديث الضعيف، وأول من تكلم فيها - فيما أعلم -، هو عبدالرحمن بن مهدي، والله أعلم.

قال البيهقي: (وَصَرَّبُ لا يكون راويه متهما بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط، في رواياته، أو يكون مجهولا لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول. فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملا في الأحكام، كما لا تكون شهادة من هذه صفته مقبولة عند الحكام. وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب، والتفسير والمغازي فيما لا يتعلق به حكم. سَمِعْتُ^(١) أبا عبدالله الحافظ، يقول: سَمِعْتُ أبا زَكَرِيَّا: يَحْيَى بْنَ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيِّ، يَقُولُ: سمعت أبا الحسنِ مُحَمَّدُ بْنَ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيِّ، يقول: كان أبي، يحكي عن عبدالرحمن بن مهدي أنه قال: "إِذَا رُوِيَ فِي النَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَفَصَائِلِ الْأَعْمَالِ، تَسَاهَلْنَا فِي

(١) القائل سمعت هو البيهقي.

الْأَسَانِيدِ، وَتَسَامَحْنَا فِي الرَّجَالِ، وَإِذَا رُوِينَا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْأَحْكَامِ،
تَشَدَّدْنَا فِي الْأَسَانِيدِ وَانْتَقَدْنَا الرَّجَالَ" ^(١).

وفي فتح المغيث للسخاوي: الكثير من النقل عن غير واحد من
النقاد كالإمام أحمد، قريب من كلام ابن مهدي ^(٢).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر تلك القواعد التي اعتمد عليها من أجاز
رواية الضعيف والعمل به، نقلها عنه الحافظ السخاوي، مع بيانها تفصيلاً.

قال الحافظ السخاوي: (سمعت شيخنا -يعني الحافظ ابن حجر-
مراراً يقول، وكتبه لي بخطه: أن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة، **الأول**: -
متفق عليه- **أن يكون الضعف غير شديد**، فيخرج من انفراد من الكذابين
والمتهمين بالكذب ومن فحش غلظه، **الثاني**: **أن يكون مندرجاً تحت**
أصل عام، فيخرج ما يخرع بحيث لا يكون له أصل أصلاً، **الثالث**: **أن لا**
يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه
وسلم ما لم يقله. قال: والأخيران: عن ابن السلام وعن صاحبه ابن دقيق
العيد، والأول نقل العلائي الاتفاق عليه). ثم حكى السخاوي المذاهب في
ذلك، وذكر أنها ثلاثة: (لا يعمل به مطلقاً، ويعمل به مطلقاً إذا لم يكن في
الباب غيره، ثالثها هو الذي عليه الجمهور يعمل به في الفضائل دون
الأحكام كما تقدم بشروطه) ^(٣).

(١) دلائل النبوة (١/٣٤).

(٢) ينظر: (ص: ١٥١)، وما بعدها من الجزء الثالث.

(٣) القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيق (ص: ٢٥٥).

قلت: على القول بعدم تحسين الحديث في فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، يمكن الاعتماد على الحديث الأول (عن عائشة) في ذلك، ويمكن تطبيق هذه الشروط عليه؛

١ - فهو ضعيف فقط (ضعفه غير شديد).

٢ - وهو مندرج تحت أصل عام في فضائل القرآن، وقراءته.

٣ - وعدم الاعتقاد بثبوته عند العمل به.

المطلب الرابع: كلام الفقهاء في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة.

وردت عبارات عديدة من كلام الأئمة والفقهاء، تفيد بنذب قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، فمن ذلك:

١ - وأول من وقفت عليه من المجتهدين نص على ذلك هو الإمام الشافعي، وقد تقدم نقل الكلام عنه: (وأحب قراءة الكهف ليلة الجمعة ويومها، لما جاء فيها).

وتبعه فقهاء الشافعية، منهم الشيرازي في المذهب في فقه الإمام الشافعي (٢١٦/١)، والماوردي في الحاوي الكبير (٤٥٧/٢)، والرافعي في الشرح الكبير (٦٢٤/٤)، والنووي في المجموع شرح المذهب (٥٤٨/٤)، وغيرهم من كبار فقهاء الشافعية.

٢ - والإمام أحمد، قال: (ويقرأ سورة الكهف في يومها)، نقله المرادوي في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٠٨/٢).

وتبعه فقهاء الحنابلة، منهم الكلوثاني في الهداية على مذهب الإمام أحمد (ص: ١١٢)، ونصير الدين الحنبلي في المستوعب (٢٧٨/١)، وابن قدامة في الكافي في فقه الإمام أحمد (٣٣٥/١)، وفي المغني (٢٦٢/٢)، والبهوتي في الروض المربع شرح زاد المستنقع (ص: ١٥٨)، وغيرهم من فقهاء الحنابلة.

٣ - ومن الحنفية: ابن نجيم في الأشباه والنظائر (ص: ٣٢١)، وابن عابدين في رد المحتار (١٦٤/٢).

٤ - **وعد ابن القيم** قراءتها من خصائص يوم الجمعة، فقال في زاد المعاد في هدي خير العباد (٣٦٦/١): (الخاصة العاشرة: قراءة سورة الكهف في يومها). ونقله الحافظ ابن حجر عنه في فتح الباري (٣٥٣/٢).

٥ - **وكذلك عدها الحافظ السيوطي**، فصنف كتابا سماه نور اللمعة في خصائص الجمعة، وقال فيه (ص: ٦٣): (الخصوصية الثامنة والثلاثون: قراءة الكهف). وذكر فيه عدة أحاديث.

الخاتمة، والنتائج:

أولاً: ملخص النتائج إجمالاً:

إن قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، يمكن وصفها بالعادة والعبادة معاً. وأسباب اعتياد الناس قراءة سورة الكهف يوم الجمعة متعددة، وأن الروايات الواردة في فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، لا تخلو من مقال، ومع ذلك فمجموع طرق حديث فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، يرقى إلى الحسن.

ثانياً: النتائج في نقاط:

١ - إن العادة لغة: الرجوع والتكرار.

٢ - في تعريف الفقهاء والأصوليين للعادة: اتفق التعريفان على اعتبار الأمور المتكررة، وافتراقاً في اعتبار المعقول، فاشتراطه الفقهاء، ونفاه الأصوليون.

٣ - إن العباداة في اللغة هي: الطاعة والخضوع.

٤ - إن تعريف العباداة عند الأصوليين، فيه رأيان؛ الأول: رأي الحنفية: اشتراط النية في العباداة. والثاني: رأي الجمهور: عدم اشتراطها.

٥ - الاختيار في تعريف العباداة أنها: طاعة الله في الائتمار بأمره، واجتناب نهيه، مع كمال المحبة والخوف، في جميع الأفعال الظاهرة والباطنة.

٦ - إن قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، يمكن وصفها بكل من: العادة (من الناحية اللغوية بمعنى التكرار)، والعبادة (فلا يشترط النية لتلاوتها).

٧ - **إن مذهب الجمهور، في عدم اشتراط النية؛ لتلاوة القرآن، وأنه بمجرد التلاوة يكون الثواب.**

٨ - **إن من أسباب اعتياد الناس قراءة سورة الكهف يوم الجمعة:** ارتباط يوم القيامة في أذهانهم بيوم الجمعة، ومن علاماتها الدجال، ويأجوج ومأجوج، وكلاهما مرتبط بسورة الكهف. ولنذب أهل العلم قراءتها. وبسبب قراء المساجد. ولاشتهار حديث أبي سعيد الخدري في فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة على السنة بعض الخطباء والوعاظ.

٩ - **إن الروايات الواردة في فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، لا تخلو من مقال، وأن أقوى الطرق التي وقفت عليها هي طريق عائشة رضي الله عنها، ومع ذلك فإسنادها ضعيف فقط. في حين أن بقية الطرق ضعيف جدا.**

١٠ - **إن حديث أبي سعيد الخدري الذي عده بعض العلماء أقوى أحاديث الباب، لا يصلح للاستدلال؛ لأن اللفظ الذي فيه ذكر الجمعة عن أبي سعيد، شاذ، ولا يثبت.**

١١ - **إن الآثار الواردة عن بعض التابعين، لا تثبت، ولم يصح منها سوى أثر واحد، عن أبي المهلب، وهو مع ذلك مرسل، والمرسل ضعيف.**

١٢ - **إنه قد وردت أحاديث وآثار عديدة غير مسندة في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، ولا يمكن الاعتماد عليها.**

١٣ - من القواعد الهامة في علم المصطلح التي ذكرها الحافظ ابن حجر: أن كثرة الطرق تقوي حديث المتهم، فترقيه من الضعيف جدا إلى الضعيف فقط.

١٤ - من القواعد الهامة في علم المصطلح التي ذكرها البقاعي: أن حديث المتهم الذي ارتقى إلى الضعيف فقط، إذا ورد من طريق ضعيف آخر يرتقي إلى الحسن.

١٥ - بتطبيق القاعدتين اللتين ذكرهما الحافظ ابن حجر والبقاعي؛ فإن حديث فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، هو حديث حسن. وهو اختيار الباحث.

١٦ - على تقدير عدم الاعتماد على هاتين القاعدتين (اللتين ذكرهما الحافظ ابن حجر والبقاعي)، فإن حديث فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، هو حديث ضعيف، ويطبق عليه القواعد العامة الخاصة بشروط العمل بالحديث الضعيف، وهي منطبقة عليه.

١٧ - إن قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، نص عليه الفقهاء قديما، وأولهم من المجتهدين: الإمام الشافعي، ثم الإمام أحمد، وتبعهم أكثر الفقهاء على نذب قراءتها.

١٨ - وأخيرا: أضيف فائدة منهجية حصلت لي أثناء هذا البحث: هي أنه على الباحث ألا يتسرع في الحكم؛ فإني لأول وهلة اعتقدت بأن الأحاديث الواردة في فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، كلها مردودة، ولا يمكن الاعتماد عليها، لكن بعد البحث: تبين لي أن الحديث بمجموع طرقه: يرتقي إلى الحسن، ولذلك يمكن الاحتجاج به، وهذا هو صنيع

الفقهاء، الذين استحبوا قراءتها يوم الجمعة؛ إما من باب ثبوت الحديث عنهم (أنه حديث حسن كما تقدم تقريره)، أو من باب فضائل الأعمال، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

الباحث

أحمد محمد قاسم عبد المجيد

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

فهرس بأهم المصادر، والمراجع:

الكتاب أو المصدر	
<p>الأباطيل والمناكير والصاح والمشاهير. للحسين بن إبراهيم الجوزقاني (ت: ٥٤٣هـ). ت: الدكتور عبد الرحمن الفريوائي. ط: دار الصمعي- الرياض، ومؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية- الهند. الطبعة الرابعة: (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).</p>	.١
<p>إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة. لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت: ٨٤٠هـ). تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف: ياسر إبراهيم. ط: دار الوطن للنشر - الرياض. الطبعة الأولى: (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).</p>	.٢
<p>إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين. للسيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ). ط: دار الفكر - بيروت، لبنان. سنة الطبع: (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).</p>	.٣
<p>الأحاديث المختارة. لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ). تحقيق: عبد الملك الدهيش. ط: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، لبنان. الطبعة: الثالثة (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).</p>	.٤

<p>٥. أحوال الرجال. لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ). تحقيق: صبحي السامرائي. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الأولى: (١٤٠٥هـ).</p>	<p>٥.</p>
<p>٦. الإرشاد في معرفة علماء الحديث. لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي (ت ٤٤٦هـ). تحقيق: محمد سعيد عمر. ط: مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة الأولى: (١٤٠٩هـ).</p>	<p>٦.</p>
<p>٧. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: علي محمد بجاوي. ط: دار الجيل بيروت. الطبعة الأولى: (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).</p>	<p>٧.</p>
<p>٨. الإصابة في تمييز الصحابة. للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض. ط: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى: (١٤١٥هـ).</p>	<p>٨.</p>
<p>٩. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت ٧٦٢هـ). تحقيق: عادل محمد، وأسامة إبراهيم. ط: الفاروق الحديثة، بالقاهرة. سنة النشر: (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).</p>	<p>٩.</p>

<p>١٠. الإكمال في رفع الأرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. للأمير على بن هبة الله ابن ماکولا (ت ٤٧٥هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. ط: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة (تصوير الفاروق الحديثة). الطبعة الثانية (١٩٩٣م).</p>	
<p>١١. الدر المنثور في التفسير بالمأثور. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت: ٩١١ هـ). تحقيق: د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث. ط: دار هجر - القاهرة. الطبعة الأولى (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).</p>	
<p>١٢. الأمم. للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ). تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب. ط: دار الوفاء المنصورة - مصر. الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).</p>	
<p>١٣. الأمالي المطلقة. للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). تحقيق: حمدي السلفي. ط: المكتب الإسلامي. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).</p>	
<p>١٤. الأمالي. لضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢ هـ). تحقيق: الدكتور محمود الطناحي. ط: مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبعة: الأولى (١٤١٣ هـ).</p>	

<p>١٥. الأنساب. لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، وآخرون. ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (وصورته الفاروق الحديثة للطباعة والنشر). الطبعة: الأولى (١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م).</p>	
<p>١٦. البحر المحيط في أصول الفقه. لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ). ط: دار الكتبي. الطبعة: الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).</p>	
<p>١٧. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ). تحقيق: محمد علي النجار. ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة.</p>	
<p>١٨. تاج العروس من جواهر القاموس. للسيد محمد بن محمد مرتضي الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ). تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وآخرين. ط: حكومة الكويت. الطبعة الأولى. وبداية نشره (١٣٨٥هـ - ١٩٨٥م) إلى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).</p>	
<p>١٩. تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز). لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ). تحقيق: محمد كامل القصار. ط: مجمع اللغة العربية - دمشق. الطبعة الأولى: (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).</p>	

<p>٢٠. تاريخ ابن معين (رواية الدارمي). لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ). تحقيق: د/أحمد محمد نور سيف. ط: دار المأمون للتراث - دمشق.</p>	
<p>٢١. تاريخ ابن معين (رواية الدوري). لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ). تحقيق: د/أحمد محمد نور سيف. ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة/الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).</p>	
<p>٢٢. تاريخ أصبهان. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ). تحقيق: سيد كسروي. ط: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى: (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).</p>	
<p>٢٣. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: الدكتور بشار عواد. ط: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى (٢٠٠٣م).</p>	
<p>٢٤. التاريخ الكبير. للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ). تحقيق: المعطي اليماني، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن (تصوير دار الكتب العلمية - بيروت).</p>	

٢٥.	تاريخ المدينة. لعمر بن شبة بن عبدة النميري (ت: ٢٦٢هـ). تحقيق: فهيم محمد شلتوت. طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة (١٣٩٩هـ).
٢٦.	تاريخ بغداد. لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: الدكتور/بشار عواد. ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت. الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
٢٧.	تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل. لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٢٦هـ). تحقيق: عبد الله نواره. ط: مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م).
٢٨.	التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة. لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ). ط: الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
٢٩.	التذكار في أفضل الأذكار. لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن فرح القرطبي (ت: ٦٧١هـ). تحقيق: بشير محمد عيون. ط: مكتبة دار البيان - دمشق. الطبعة: الثالثة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
٣٠.	الترغيب والترهيب من الحديث الشريف. للحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت: ٦٥٦هـ). تحقيق:

	إبراهيم شمس الدين. ط: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).
٣١.	التعريفات. لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ). ط: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).
٣٢.	تفسير القرآن العظيم. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤ هـ). تحقيق: سامي محمد سلامة. ط: دار طيبة للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).
٣٣.	تقريب التهذيب. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). تحقيق: محمد عوامة. ط: دار الرشيد - سوريا. الطبعة: الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
٣٤.	التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. لأبي بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي، المعروف بابن نقطة (ت: ٦٢٩ هـ). تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى: (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
٣٥.	التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦ هـ).

	تحقيق: د/أسامة خياط. ط: دار البشائر الإسلامية. الطبعة الثالثة (١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م).
٣٦.	تكملة الإكمال . لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، المعروف بابن نقطة (ت ٦٢٩ هـ). تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. ط: مركز البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة. الطبعة الأولى: (١٤١١ هـ - ١٩٩١).
٣٧.	تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة . لنور الدين علي بن محمد ابن عراق الكنايني (ت: ٩٦٣ هـ). تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري. ط: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى (١٣٩٩ هـ).
٣٨.	تهذيب التهذيب . للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). ط: دار الفكر، بيروت. الطبعة الأولى: (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).
٣٩.	تهذيب الكمال في أسماء الرجال . للحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزني (ت: ٧٤٢ هـ). تحقيق: بشار عواد. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الأولى: (١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م).
٤٠.	الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة . لزين الدين قاسم بن قُطُوبُغا الحنفي (ت ٨٧٩). تحقيق: شادي آل نعمان. ط: مركز

<p>النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، وتحقيق التراث والترجمة. الطبعة: الأولى (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).</p>	
<p>الثقات. لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ). تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند. الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).</p>	<p>.٤١</p>
<p>الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري). للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). تحقيق: محمد زهير الناصر، بترقيم عبد الباقي. ط: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).</p>	<p>.٤٢</p>
<p>الجرح والتعديل. لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند (وتصوير: دار إحياء التراث العربي - بيروت). الطبعة الأولى: (١٢٧١هـ - ١٩٥٢م).</p>	<p>.٤٣</p>
<p>حديث أبي الفضل الزهري - برواية المقنعي. لعبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري (ت: ٣٨١هـ). تحقيق: الدكتور</p>	<p>.٤٤</p>

	حسن بن محمد شبالة البلوط. ط: أضواء السلف - الرياض. الطبعة: الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).
٤٥.	الدعاء . لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق: محمد سعيد البخاري. ط: دار البشائر الإسلامية - بيروت، لبنان. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
٤٦.	الدعوات الكبيرة . لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ). تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. ط: غراس للنشر والتوزيع - الكويت. الطبعة: الأولى (٢٠٠٩ م).
٤٧.	دلائل النبوة . لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق: عبد المعطي قلعي. ط: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان. الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
٤٨.	ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد . لتقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي (ت: ٨٣٢هـ). تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٤٩.	ذيل ميزان الاعتدال . للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦ هـ). تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود. ط: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م).

<p>٥٠. السنن الكبرى. لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣م). تحقيق: حسن عبد المنعم، وأشرف عليه: شعيب الأرنؤوط. ط: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الأولى: (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).</p>	
<p>٥١. السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام. لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣ هـ). تحقيق: حسين بن عكاشة. ط: دار ماجد عسيري - السعودية. الطبعة: الأولى (١٤٢٥ هـ).</p>	
<p>٥٢. السنن. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين. ط: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الأولى (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م).</p>	
<p>٥٣. السنن. لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ). تحقيق: حسين سليم أسد. ط: دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية. الطبعة الأولى: (١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م).</p>	
<p>٥٤. السنن. لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (ت: ٢٢٧هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط: دار السلفية - الهند. الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٢م) +.</p>	

٥٥	سؤالات ابن الجنيّد، لأبي زكريا يحيى ابن معين (ت: ٢٣٣هـ). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط: مكتبة الدار - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٥٦	سؤالات أبي داود، للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ). تحقيق: زياد محمد منصور. ط: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).
٥٧	سؤالات أبي عبد الله بن بكير، وغيره. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). تحقيق: علي حسن عبد الحميد. ط: دار عمار - الأردن. الطبعة: الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٥٨	سؤالات أبي عبيد الآجري، لأبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ). تحقيق: محمد علي قاسم العمري. ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
٥٩	سؤالات البرقاني، لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). تحقيق: عبد الرحيم القشقري. ط: كتب خانه جميلي - باكستان. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). وطبعة أخرى: بتحقيق: مجدي السيد إبراهيم. ط: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

٦٠.	سؤالات الحاكم ، لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). تحقيق: موفق عبد القادر. ط: مكتبة المعارف - الرياض. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
٦١.	سؤالات السجزي ، للحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ). تحقيق: موفق عبد القادر. ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٦٢.	سؤالات السلمي ، لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد الحميد، وخالد الجريسي. الطبعة: الأولى (١٤٢٧هـ).
٦٣.	سؤالات حمزة السهمي ، لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). تحقيق: موفق عبد القادر. ط: مكتبة المعارف - الرياض. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
٦٤.	سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، لعلي بن عبد الله بن جعفر المدني (ت: ٢٣٤هـ). تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر. طبعة: مكتبة المعارف - الرياض. الطبعة الأولى: (١٤٠٤هـ).
٦٥.	سير أعلام النبلاء . لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

<p>٦٦. شرح علل الترمذي. للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ). تحقيق: الدكتور همام سعيد. ط: مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة: الثانية (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).</p>	
<p>٦٧. شعب الإيمان. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ). تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد، ومختار الندوي. ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية - بومباي - الهند. الطبعة: الأولى (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٣م).</p>	
<p>٦٨. صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت.</p>	
<p>٦٩. الضعفاء الكبير. لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢هـ). تحقيق: عبد المعطي قلعجي. ط: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان. الطبعة الأولى: (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).</p>	
<p>٧٠. الضعفاء والمتروكون. لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي، المعروف بابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ). تحقيق: عبد الله القاضي. ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).</p>	

<p>٧١. الضعفاء والمتروكون. لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط: دار المعرفة - بيروت. ط: دار الوعي - حلب. الطبعة الأولى: (١٣٩٦هـ).</p>	<p>٧١</p>
<p>٧٢. طبقات الشافعيين. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ). تحقيق: د/أحمد عمر، د/محمد زينهم. ط: مكتبة الثقافة الدينية. (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).</p>	<p>٧٢</p>
<p>٧٣. الطبقات الكبرى. لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ). تحقيق د/علي محمد عمر. طبعة: مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبعة: الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).</p>	<p>٧٣</p>
<p>٧٤. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها. لعبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ). تحقيق: عبد الغفور البلوشي. ط: مؤسسة الرسالة - بيروت، لبنان. الطبعة: الثانية (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).</p>	<p>٧٤</p>
<p>٧٥. طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس). للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). تحقيق: عاصم بن عبد الله. ط: مكتبة المنار - عمان. الطبعة: الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).</p>	<p>٧٥</p>

<p>٧٦. العلل الواردة في الأحاديث النبوية. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ). تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي. ط: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). وأكمل تحقيقه: محمد بن صالح الدباسي. ط: دار ابن الجوزي - الدمام. الطبعة: الأولى (١٤٢٧هـ).</p>	<p>.٧٦</p>
<p>٧٧. العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، رواية ابنه عبد الله. تحقيق: وصي الله عباس. ط: دار الخاني - الرياض. الطبعة: الثانية (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).</p>	<p>.٧٧</p>
<p>٧٨. الغرائب المتقطعة من مسند الفردوس (زهر الفردوس). للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). تحقيق: الدكتور العربي الفرياطي وآخرين. ط: جمعية دار البر - الإمارات. الطبعة: الأولى (١٤٣٩هـ).</p>	<p>.٧٨</p>
<p>٧٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). رقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. ط: دار المعرفة - بيروت، لبنان. الطبعة: الأولى (١٣٧٩هـ).</p>	<p>.٧٩</p>
<p>٨٠. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ). تحقيق: عبد الكريم</p>	<p>.٨٠</p>

	الخضير، وغيره. ط: دار المنهاج - الرياض. الطبعة: الأولى (١٤٢٦هـ).
٨١.	الفتن . لنعيم بن حماد بن معاوية المروزي (ت: ٢٢٨ هـ). تحقيق: سمير أمين الزهيري. ط: مكتبة التوحيد - القاهرة. الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ).
٨٢.	فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب للحافظ شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي (ت: ٥٠٩ هـ)، ومعه تسديد القوس لابن حجر، ومسند الفردوس لأبي منصور الديلمي. تحقيق: فواز الزمرلي. ط: دار الكتاب العربي. الطبعة: الأولى (١٤٠٧هـ).
٨٣.	فضائل الأوقات . لأبي بكر محمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ). تحقيق: عدنان عبد الرحمن القيسي. ط: مكتبة المنارة - مكة المكرمة. الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ).
٨٤.	فضائل القرآن . لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري (ت: ٤٣٢هـ). تحقيق: أحمد بن فارس السلوم. ط: دار ابن حزم. الطبعة: الأولى (٢٠٠٨م).
٨٥.	فضائل القرآن . لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس الرازي (ت: ٢٩٤هـ). تحقيق: عروة بدير. ط: دار الفكر - دمشق. الطبعة: الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

<p>٨٦. فضائل القرآن. لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٥٢٢٤هـ). تحقيق: مروان العطية، وغيره. ط: دار ابن كثير - دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).</p>	
<p>٨٧. القند في ذكر علماء سمرقند. لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي (ت: ٥٣٧هـ). تحقيق: نظر الفاريابي. ط: مكتبة الكوثر - السعودية. الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).</p>	
<p>٨٨. قوارع القرآن وما يستحب أن لا يخل بقراءته كل يوم وليلة. لأبي عمرو محمد بن يحيى بن الحسن الجوري النيسابوري (ت: ٤٢٧هـ). تحقيق: أحمد بن فارس السلوم. ط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض. الطبعة: الأولى (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).</p>	
<p>٨٩. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عوامة. ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة. الطبعة: الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).</p>	
<p>٩٠. الكامل في ضعفاء الرجال. لأبي أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي</p>	

<p>محمد معوض. ط: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).</p>	
<p>٩١. الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث. لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي (ت: ٨٤١ هـ). تحقيق: صبحي السامرائي. ط: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية - بيروت. الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).</p>	
<p>٩٢. الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي). لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت: ٤٢٧ هـ). تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، ومراجعة: نظير الساعدي. ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان. الطبعة: الأولى (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م).</p>	
<p>٩٣. لسان العرب. لجمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، المعروف بابن منظور (ت: ٧١١ هـ). ط: دار صادر - بيروت، لبنان. الطبعة: الثالثة (١٤١٤ هـ).</p>	
<p>٩٤. لسان الميزان. للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ). تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. طبعة: دار البشائر الإسلامية. الطبعة: الأولى (٢٠٠٢ م).</p>	

<p>٩٥ . لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وري الظمان لمعرفة ما ورد من الآثار في ثواب قارئ القرآن. لأبي القاسم محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم الغافقي، المعروف بالملاحي (ت: ٦١٩ هـ). تحقيق: د/ رفعت فوزي. ط: دار البشائر الإسلامية - بيروت. الطبعة: الأولى (١٤١٨ هـ).</p>	
<p>٩٦ . المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت: ٣٥٤ هـ). تحقيق: حمدي السلفي. ط: دار الصميعي. الطبعة: الثانية (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).</p>	
<p>٩٧ . مجمال اللغة. لأحمد بن فارس القزويني الرازي (ت: ٣٩٥ هـ). تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة: الثانية (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).</p>	
<p>٩٨ . الجموع شرح المذهب. لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ). ط: دار الفكر.</p>	
<p>٩٩ . المخلصيات وأجزاء أخرى. لأبي طاهر المخلص محمد بن عبد الرحمن البغدادي (ت: ٣٩٣ هـ). تحقيق نبيل جرار. ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر. الطبعة: الأولى (١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م).</p>	

١٠٠.	المستدرك على الصحيحين . لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ). ط: مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد - الدكن. الطبعة: الأولى (١٣٤٠هـ).
١٠١.	المسند . للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون. ط: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
١٠٢.	مشاهير علماء الأمصار . لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ). تحقيق: مرزوق علي إبراهيم. ط: دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة. الطبعة الأولى: (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
١٠٣.	المصنف في الأحاديث والآثار . لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: (١٤٠٩هـ).
١٠٤.	المصنف . لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
١٠٥.	المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية . للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: مجموعة

	باحثين. تنسيق: د. سعد الشثري. ط: دار العاصمة، دار الغيث بالسعودية. الطبعة الأولى: (١٤١٩هـ).
١٠٦.	المعجم الأوسط . لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق: طارق عوض الله، وغيره. ط: دار الحرمين بالقاهرة. (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
١٠٧.	معجم مقاييس اللغة . لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت: ٣٩٥هـ). تحقيق: عبد السلام هارون. ط: دار الفكر - بيروت. الطبعة: الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
١٠٨.	معرفة الثقات . لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ)، بترتيب: نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، وتقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ). تحقيق: عبد العليم البستوي. ط: مكتبة الدار - المدينة المنورة. الطبعة الأولى: (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
١٠٩.	المعرفة والتاريخ . لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ). تحقيق: أكرم العمري. ط: مكتبة الدار - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ).
١١٠.	المغني . لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ). تحقيق: عبد الله

<p>عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح الحلو. ط: عالم الكتب - الرياض. الطبعة: الثالثة (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).</p>	
<p>المنثور في القواعد الفقهية. لبدن الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ). ط: وزارة الأوقاف الكويتية. الطبعة: الثانية (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).</p>	<p>١١١.</p>
<p>المهذب في فقه الإمام الشافعي. لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦ هـ). تحقيق: زكريا عميرات. ط: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى (١٤١٦ هـ).</p>	<p>١١٢.</p>
<p>الموضوعات. لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي، المعروف بابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ). تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. ط: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية - بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م).</p>	<p>١١٣.</p>
<p>ميزان الاعتدال في نقد الرجال. للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي البجاوي. ط: دار المعرفة - بيروت، لبنان. سنة الطبع: (١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م).</p>	<p>١١٤.</p>
<p>نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار. للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). تحقيق: حمدي السلفي. ط: دار ابن كثير - دمشق بيروت. الطبعة الثانية: (١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م).</p>	<p>١١٥.</p>

١١٦ .	نور اللمعة في خصائص الجمعة. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ). ط: دار ابن القيم - السعودية. الطبعة: الأولى (١٤٠٦هـ).
١١٧ .	هدي الساري. للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). ط: دار المعرفة - بيروت، لبنان. الطبعة: الأولى (١٣٧٩هـ). "مطبوع مع فتح الباري".
١١٨ .	الوسيط في تفسير القرآن المجيد. لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين. ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

فهرس الموضوعات:

العنوان
المقدمة.
خطة البحث
المبحث الأول: التفريق بين العادة والعبادة، وعلاقة ذلك بقراءة سورة الكهف يوم الجمعة.
المطلب الأول: تعريف العادة
المطلب الثاني: تعريف العبادة
المطلب الثالث: هل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة يدخل ضمن العادات أم العبادات؟
المطلب الرابع: أسباب اعتياد الناس قراءة الكهف يوم الجمعة.
المبحث الثاني: الأدلة التي استند إليها القائلون بنذب قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، وحكم العمل بها.
المطلب الأول: الروايات المسندة التي تناولت قراءة سورة الكهف يوم الجمعة.

المطلب الثاني: الروايات التي وردت في كتب المصنفين بدون إسناد، في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة.
المطلب الثالث: حكم العمل بهذه الأحاديث.
المطلب الرابع: كلام الفقهاء في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة.
الخاتمة.
الفهارس.
فهرس المصادر والمراجع.
فهرس الموضوعات.

